هذا الكتاب عارية عندي لبعض الاخوان

من كتب الحقير عثمان
ابن محمود عفي عنه

١٤١١

١٢٩٩

T. C.
MİLLİ EĞİTİM [illegible]LIĞI
RAĞIP PAŞA [illegible]LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1142

RAĞIP P.
Ka. N.
1301

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسّر

قوله الحمد لله مصدر المعلوم واللام للجنس او للاستغراق اى كل
حمد من الازل الى الابد من اى حمد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه
الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
بمعنى سپاس وستايش قوله لوليه اى للحرى بجنس الحمد لا يخفى ما فى
ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعا التعين
وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعلق الحمد صريحا
بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطباع اليه لكونه
الجديد لذيذا قوله والصلوة اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من
علو جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو
فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ
ويظهر مما ذكر فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه
عليه السلام على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى اله اهل بيته
قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحْب بسكون
الحاء كنهر وانهار او صحِب بكسر الحاء كنمر وانمار مخففة صاحب
بناءً على ما قيل ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتادبين بادابه الاداب
نگاه داشت حد هر چیزی اى الذين ثبت فيما بينهم التادب
بادابه والانصباغ بصبغه لفنائهم فى ذاته صلى الله عليه وسلم قوله
هذه اى ما سيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد بمعنى
الخير گرفتن وداده شود از دانش ومال قوله لحل مشكلات الكافية

المشكل

المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه يشبه
الباطل والتا فى الكافية للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة
قوله للعلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير
بذلك لتوهم التانيث قوله فى المشارق والمغارب كناية عن جميع
الارض كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع
للشمس من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلعا وهى مائة
واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب
وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما
فى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناءً على ارادة
مشرقى الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين
قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله تعالى بغفرانه منه قدس سره في الحاشية قال
التغمد الستر انتهى يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه
او الناشى من محض فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل
كناية عن الاحاطة اى احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال
فى التاج التغمد كنا پوشیدن فلا بد ح من التجريد اذ المقصود
باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما فى قوله تعالى اسرى
بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم منه قدس سره في الحاشية قال
بحبوحة الدار وسطها وهى من كل شئ وسطه وخياره انتهى
يعنى جعل الله خيار جنانه سكنى له قوله نظمتها النظم در رشته
كشيدن جواهر استعير لتاليف بسائط الكلام المترتبة المعانى
المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفى هذه

الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر فى الصفا والغلاوانما
قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله فى سلك التقرير السلك رشته
والتقرير قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى
المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد
وجزان والتحرير نقش خط بركردن والمراد الكتابة والاضافة
كاضافة السلك قوله للولد العزيز العزيز ارجمند وكرامى باب
قوله ضيا الدين كضيا البيت وسراجه كانه ضيا يهتدى به الى الدين
قوله عن موجبات التلهف والتاسف التلهف دريغ خوردن
واندوكين شدن التاسف دريغ ودرد خوردن قوله لانه لهذا
الجمع والتاليف كالعلة الغائية اى لانه فى التسبب والبعث لهذا
التاليف كالعلة الغائية التى تكون باعثة فتكون نسبة التوالد
اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقى الا بالله
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبى الحسب
بسنده بودن وخرسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه بوى
كار كذارند والجملة عطف على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف
او عطف على حسبى لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
قوله هضما لنفسه تحقير ان كتابه اى ترك ذلك الجعل كسرا
لنفسه وذلك الكسر تحقير ان كتابه من حيث انه صنفه لا
من حيث اشتماله على المسائل ليس من مرتبة كتب السلف حتى
يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا
فيما يصنفون بشانه وما هو فى مرتبة كتبهم لكى ينفى توهم ترك

الامتثال

الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان كل امر ذى بال لم يبدأ
بحمد الله فهو اجذم اى قطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله
ان المامور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك
الاول ترك الثانى قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام وبدا بتقسيمها
ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها
قوله لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما اى عن احوال المنسوبة
اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء ثبت لانفسهما او لاقسامهما
من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوع النحو ردا
على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد
منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف قوله فحتى
لم يعرفا اى لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما
من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا
لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف
لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف
بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم
ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما
يعلمه المخاطب قلت لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم
المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فان
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب
زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد
الآخر اى سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة التقدم

في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم
في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي
والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا
قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي
قوله قيل هي والكلام الخ الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا
في اصل المدلولات الثلاثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا
او غير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما
بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى نحو هذا الاشتقاق
بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان يشبه بالجرح تاثير
يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة
مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرا نفسهما بقرع الاسماع ونقش
الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الانفعال والانفعالات
على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام
والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام
والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهومة من
جوهر تلك الحروف قوله وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خستنه كردن
قوله وقد عبر بعض الشعرا يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة
قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السان سر نيزه
وعصا وتيزى هر چيزى قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن
لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان

الجمع

الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله
والكلم الطيب تأول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا
بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها
ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة
الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار
لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي
للمعنى اللغوي اي ما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي
ولا بيان الطرد حتى تكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا
للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتا للوحدة
لقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في
تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن
سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسما الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها
للفرد المنتشر وليس التا نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد
بدليل كلمتين وترتيب قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على
تقدير التنزل وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر لان
هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التا فانها فردية
لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية
وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة

قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك
فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة
التي هي مدلول التا فانها فردية لا جنسية
ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا
خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة
التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية
ويلزم من ذلك ان تكون نسبة الكلمة
الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر

الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان تجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي ورمي الشيء من الفم التكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان تجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتدا او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كفتن والبا للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها قوله الانسان انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ من الفم قوله او حكما اي تلفظا حكما وذلك

فيما

فيما يترك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس الله سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى المستعمل فالمعنى في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اي مقولة هو قال المص في الايضاح اذ المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به حكما فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهي عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ

نها الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين انما يتلفظ
به الانسان مغاير بالتشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح
صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا ترقيق فلسفي غير ملتفت
اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم
لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان لكلمات الله
سبحانه قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في
علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله والنصب جمع
نصبه وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق قوله غير داخل
في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم
نحتج الى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم
علينا ارتكاب التعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس
والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز
بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله
لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة
عنده خارج عنهما عند من قال لفظة واما لما سيأتي قوله
لعدم اشتقاق مطابقة الخبر للمبتدا مشروطة بثلاثة شروط
الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى
المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا
الثلاثة باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان
الواضع بتعيينه جعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص

شئ

شئ ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشئ
سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف
لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل يفهم المعنى به اذ يتوهم
انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج
عنه وضع المراد ف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين
لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع
المشترك لعدم انحصاره في شئ من المعنيين لوجوده في
كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد
في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن
جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم
ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة
لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد
والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان
معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك
المترادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب
كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن
الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث
اي حال كون ذلك الشئ المخصوص ملابسا لتلك الحيثية
التي هي مضمون الشرطية وبه تخرج تخصيص حروف الهجاء
لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير السمع
وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع

والّا فيكفي ان يقال متى احس انه قلت الكلية غير صادقة الّا بعد
انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال
هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في
ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بدّ
في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم
ذلك التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
قصد والتفات فلا يرد بشبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن
الحرف قوله واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراكه
الموضوع فهم المعنى بوجه لو حظ حال وضعه ولا شبهة في تحققه
قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الى اشارة الى غاية الجعل
وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة
الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد
والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشيء
ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سوا كان بحسب الوضع او لا فدخل
فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت
واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء
قوله اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول قوله او مصدر ميمي
للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول تجوزا ان لا يعتبر نقله

اليه

اليه فيرتفع مونة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي
جرّه على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال
المشدد بمعنى المخفف فيقال فيه معنى الكلام ومعنيته واحد قوله
فذكر المعنى بعده مبني على التجريد حتى يكون المراد تخصيص شيء
بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك
فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص
الشيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع وانما قيل
بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله
عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من
حمل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع
امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي
الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الّا له
صوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ
الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل
وللك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت حروف الهجا
اي حروف يعدد باساميها كالف وبا وتا وهي حروف المباني
المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من
حيث انها مشخصة سوا كانت في نفسها مفردة او مركبة

وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا تدخل الافراد والتركيب فيه ولذا لم ينقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة **قوله** فليس هناك اى فى مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة **قوله** ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسانى مفردا لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للوجود لانك اذا عبرت عن شىء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة فعل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشىء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بيّنا لظهور المراد هنا **قوله** كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا فى المعرد **قوله** ومعناه ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد فى عرف النحاة صفة للذات وبالعرض للمعنى **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه وكانت نكتة ايضا فى تقديم الوضع على الافراد وكانه لا حسن فى اعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث اتى به بصيغة المضى فاستعمل صيغة سبق الزمانى للسبق

الترتيبى **قوله** فعلى انه حال من المستكن فى وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان لحيثيته كما فى ضربت قائما زيدا قلنا نعم لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهى التاخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه فلا افضائه الى افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله** او من المعنى تبع الشارحين فى تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط سنذكره لا يقال لو كان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المص فى الايضاح **قوله** فانه مفعول للفعل واللام واسطة فى كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها **قوله** لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعى كما اشرنا اليه **قوله** فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعانى اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء ويا النسبة وعلامة التثنية والجمع كمسلمات ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعانى وذهب جماعة الى انها من حروف المبانى وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل

والمطاوعة الى نون انفعل قوله واعرب باعراب واحد كان المراد
بالاعراب بمعنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل
انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة الاتق فان الحرف الاخر فى
قائمة لم يستحق الاعراب بل البنا والمستحق للاعراب هو تمام فجعل
المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر
فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو
والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الثانى
الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب
بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه
الاعرابين فى كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى
ولا تعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد قلنا قد يعتبر
فى الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار
الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب اخره محكى
كما فى تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر
اعرابه فى الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير فى الاستثنا
فى الغير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد قوله ولا يخفى آه
اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه
فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض
ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجرى فى كل ما يعد لشدة الامتزاج ح
لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه
لا يقال له لفظة واحدة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظة

ادفى

اد فى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة التعريف الا نادرا من الكلمات
وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان
اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظة للمرة
والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة فى جواز التكلم
بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال
المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين
فخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما
مرتين قوله وبقى مثل قائمة وبصرى الى قوله داخلا اى مسامحة ومجازا
قوله لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر وهى ثلاثة
اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبعية ان كانت
بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية
ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء
الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم تظهر
دلالته ولم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ
يعلم ح بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام
السر فى تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة
وصورة للكلام قوله منحصرة يفهم من السكوت فى معرض
بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى وتوجيهه
انه فى قوة تقسيمين كل منهما داير بين النفى والاثبات كما
يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلى فالظاهر انه قطعى
اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه

الاستفهام لم يدخل فى م

التقسيمات قوله اما من صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما التقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل يستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشات من الثاني فالاليق التادير فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هنا المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن ضرشة قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا واما كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا وكذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف الاول ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه قوله اي هو اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء له نحو زيد لا حجر قوله ان يقترن

ذلك

ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلاثة بحسب التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمته كما اذا اتفق مع فهم الضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو تحركت السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتدا بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسما فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قوله وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به الاشارة او للعطف على انحصرت لا او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بتوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان تكون الواو للحال قوله بذلك البا للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته قوله حد كل واحد منها اضافة حد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى

واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث
الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان لا يصح التصريح بها بل
يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل
وكل واحد ومن في قوله منهما للتبعيض والجار والمجرور صفة
لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد هاهنا اي في هذا الفن فان
الحد عند الادبا هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب
من ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا
مقابلا للرسم **قوله** ولله دره المص الدر في اللغة اللبن وفيه خير
كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي
لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا
شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه
وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن
ام ربته به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية
قال الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام **قوله** في
اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى
اعطاء انه في الاصل لما يعطى **قوله** لفظ تضمن تضمن الكلمتين
قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار
العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت البا للاستعانة لم يحتج
الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يتاول
بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزا الثلاثة ولا يخفى

ان

ان هذا القول مبني على جعل النسبة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون
الكلام لفظا حقيقيا بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج
الى التاويل **قوله** فلا يلزم انعقادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين
فقط **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد فيجوز ان تكون
البا للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد **قوله** والاسناد نسبة
احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى
الكلمتين **قوله** حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد
موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان
الشرط قيد للجزاء على زعم المص وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه
من خواص الاسم وقالوا لا ينافي ذلك الا في اسمين او في
فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزا كما حققه السيد
لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد
والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك
وان لم يوجد منك ضرب المخاطب **قوله** بحيث يفيد المخاطب اي
من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت
عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئة
وهو نسبة الى القصور في باب الفائدة فيدخل فيه اسناد
الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة
التي علم مفهومها للمخاطب **قوله** خرجت المهملات المفردة اما
المركب من كلمتين ومهمل فلم تخرج **قوله** سوا كانت خبرية
اي محكية بها عن الواقع **قوله** او انشائية اي غير محكية بها عن

الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات
مجملة يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني
قائم الاب اوذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ
موضوعة لانفسها حتى لا تحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف
من ان الالفاظ غير دالة على غيرها نفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدوال
لا تنتقل الا في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع
لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها
مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن
الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها
ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم
المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين
بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم
اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن
كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها
متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل
ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو
ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب
تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا
او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية
للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزا على زعمهم واما على
التحقيق فليس شي من الشروط والجزا كلاما بل الكلام هو

المجموع

المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد
فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلك اي الكلام اشار
بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمين او الى الاسناد كما قيل
لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان قوله ولا يتاتى اشارة
الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف
تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية
بشان الحصر لان التركيب العقلي من قبيل الاثنين يرتقي الى
ستة الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام
في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا
القسم لاستحقاق جزئية التقديم قوله او في ضمن اسم انما قدم
الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم
التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة
الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير اد عو المنقول
الى الانشا قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والا دكل في
التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم
من اقسام الكلمة قوله كاين في نفسه جعله صفة لمعنى بنا
رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا بدلا او حالا
من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد
ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل
في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف
وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة

نوله

له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعانى مبنية على قصوره
فى دلالة الحرف ولا قصوره الا فى معناه لاحتياجه تصورا او التفاتا
الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع
لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور فى
الدلالة فان كثيرا من المعانى الاسمية يتوقف على تصور الغير
وكثيرا منها يحتاج فى تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع فى ضمير
الغائب والخطاب والتكلم فى ضميرى المخاطب والمتكلم والاشارة
فى الاسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط
لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا فى الدلالة كما لا يستلزم ذلك
المقصور توقفه على القائل والفاعل **قوله** ما دل على معنى باعتباره
فى نفسه اى ملحوظا فى حد ذاته لا فى ضمن غيره كما فى مقابله **قوله**
كقولك الدار فى نفسها اى الدار الملحوظة لا فى ضمن غيره
او ملحوظة فى حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم فى حد ذاتها
لا باعتبار امر خارج عنها من كونها فى وسط البلد او قريبة من
بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم فى حد الحرف
على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة
قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال
لا فى نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مودى
فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
فى نفسه وملحوظا فى غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان
تنسب الى الغير نعم مع كونه منشيا لحكمها وكذا حكمها بل المقصود

التشبيه

التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتاز
قوله كما ان فى الخارج موجودا اى كما ان الموجود الخارجى قد يكون صفا
لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك فالموجود فى الذهن قد يكون تابعا
لامر فى الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه الاخر لاستعمال لفظة فى وهو انه لما شابه المعنى
الحرفى التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى
ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله بلفظة فى والمعنى
المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى
غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره **قوله** والة
للملاحظة غيره هذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق **قوله** فلا يصلح
لشىء منها اذ الصالح لها لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات برمته **قوله**
ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية **قوله** من غير حاجة الى
ذكره لان المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتدا بدونه وهو شىء ما
مفهوم من لفظ الابتدا ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات
بل ملتفت بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات
فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه **قوله** لا حاجة
فى الدلالة عليه من دله على كذا **قوله** وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم
الخ يعنى ان مرادهم بكون المعنى فى نفس الكلمة انه مما لو هامنى
يخلو الكلام عن الجود ويدخل فيه الحرف بل معناه انها اذا انتقلت
وصرها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة

الغير
انه كائن م
ليس م

وما يقال من ان للحروف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده
الى ذهن السامع لم يتعقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال
فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر **قوله** من حيث هو حالة
بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس
الى البصرة **قوله** وجعله آلة لتعريف حالهما اى لتعرف نفسه لا من
حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين وبين منسوبا بهما **قوله** كان
معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع **قوله** ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه
بخصوصه وذلك بين لان تعلق النسبة المخصوصة بخصوصها لا
يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصها وذلك التعقل لا يمكن
الا بذكر متعلقه صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من ان ماكان
وضعه عاما لا يتعين الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات
كتقدم المرجع في ضمير الغايب والتكلم والاشارة في الاسم الاشارة الى
غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضماير **قوله** ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات
ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا مزدرة فيه
ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص
لمفهوم الابتدا لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا يشاهد عليه والظاهر
ايضا انه يجوز ان يلاحظه قصدا لكن لا يبقى ح معنى حرفيا فيراد
معنى من ليس من جزئيات الابتدا بل الابتدا من لوازمه وانه في
نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا **قوله** واذا عرفت هذا علمت
ايضا

ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كل كلمة اخرى عدم الاستقلال
بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اى كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك
لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك
امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وارجاع الضمير الى المعنى اى لم يصرف عن
الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ
قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان
كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها
لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا
اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بامر منه
سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه
كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها يعنى ان العادة جرت بان تستعمل
تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان تستفاد الخصوصية من الاضافة
بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق الالية وان تستفاد
الخصوصية من ضم الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن
ابتدا سير البصرة وفيه تامل **قوله** باعتبار معناه التضمني يعنى انه اراد
بالمعنى ما يشمل التضمن فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير
مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار
اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة يعنى زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده
وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير **قوله** وهو صفة بعد صفة للمعنى

او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اى المراد بعدم اقتران
المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع **قوله** الاول اى الوضع
الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع اسما او فعلا او مركبا فدخل فيه يزيد وضع
ويشكر علمين لان معناها العلمى غير مقترن باحد الازمنة فى الفهم الثلاثة
عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال
لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثانى غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب
اضافى او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان مقترن باحد الازمنة بعد الانسلاخ الثانية
فى الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية و تلك
المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة الثلاث بحسب الوضع الاول
ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه
تلك الافعال لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس الا ما يقارنه
صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد
بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه
يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمى غير مقترنين باحد
الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية
وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها
بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان القول
بان لا وضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية وللافعال المنسلخة فى المعانى

الانشائية بعيد غير مرضى للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا
الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر
التى لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا
لمعانيها قال الشيخ الرضى العزى الفتح اى الخالصى ربما يقول صدمع انه لم يخطر
بباله لفظة اسكت **قوله** فدخل فيه اسماء الافعال والذى حملهم على ان قالوا
انها ليست بافعال مع ان معناها الافعال صيغة وقبولها لما لا يقبل الافعال
كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارود
ارواد مصدر ارود اى رفق تصغير ترخيم اى ارفق رفقا ولو كان
مصغرا قليلا **قوله** او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه
ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معانى الافعال
عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينها وزنا والحاقا
باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن قوقات فاصلها هيهات
هيهية كقوقية كتب قدس سره الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقات وقيقا
على قولك فعللة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اى تقدم وعليك
زيدا اى الزم **قوله** فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه
للحال حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس **قوله** ومن ضرا مه خبر
مقدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل
من المتروك **قوله** منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها الى تجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلاثين **قوله** ومن التبعيضية

بتقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية انفصالية
يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال نفهم منه
انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح
لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم
فكثيرا ما يقوم كل منهما مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه تخصيص من جزئه
السلبي وانما لم يقل ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة
بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف
بالاعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض
العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال ولا يخفى
ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح
عليه ويؤيده لفظ الجمع لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة
المشهورة وهو ذكر المبدا وارادة المنشا **قوله** دخول اى اللام باعتبار
دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون
ذلك بحسب وضع الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقريبها
قوله اى لام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام
فيها بدل من المضاف اليه اى للعهد الخارجي او الذهني والتفسير
بيان الواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه **قوله** لكان شاملا للميم
في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف الندا لكنه لم يتعرض
له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القائل بالندا ليس الا بعض
الاسما **قوله** في مثل قوله صلى الله عليه وسلم في جواب حميري امن امبر امصيام

في

في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان
يقال ان الميم ليست للتعريف اذ هي بدل من لام التعريف **قوله** وفي اختيار(ه)
اى في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف
واللام هذه الاشارة **قوله** وهي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير
ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيوافق النقيضان في الدال وينوا(فق)
دليلهما **قوله** زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في ساير
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة بكثرة الاستعمال **قوله** الى انها الكل وانما
لم يكن كهل كان المناسب كسر الهمزة وفيه ان عذره قد سبق **قوله** الى انها
الهمزة يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين
معنى سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه
الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه لتعيين المعنى
المستقل مطلقا ومنحصرة في العهد والجنس لا اللام فانها قد تدخل على اللفظ
ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف
اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه لو اريد بالمطابقة
معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي
وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول
اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم
الا ان يقال هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابى
عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان
كلتا حالتيه مصححة اذ لا يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله**
وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست

[illegible]

شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقة بل اضافية لوجودها في غير الاسم
اذ لم يرد به معنا لا نعم انا اراد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان
الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها
متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن
لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص الاضافة
ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف
والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا
حال ومفعولا وتميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة
في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر
اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا
على اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا لكان
عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين
مع انه بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانها اذا اجتمعا
في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقدم اللام عليها
فلان المصدر موقعها واما تقديم الثلاثة على ما بقي فلانها لفظية
وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم
الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص
كثيرة **قوله** لانه اثر حرف الجر اى حرف اثره الجر او حرف
يجر معنى الفعل الى الاسم ويصدق الاول على حرف الجنس **قوله** واثباته ليس
الاضافة اللفظية اى اثبات الجر الذى اثره حرف الجر كما في الاضافة
اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الاسم كان فاعلا او مفعولا

والنسل

بلغ مقابلة

والفعل والحرف لا يكونان كذلك **قوله** بان تختص بيان للمخالفة
بانها مقصورة على الوجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم
وهو الذى تختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس
الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه
شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله الفعل **قوله** والمراد به
كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق
الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد
يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد
الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال
كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص
وهو الشيء او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة
ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة
الرجل اللحية واللحية مضاف اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد
الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شيء
وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى
يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر الى خصوص الفعل المضاف
اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع
او الى اللفظ بعيد **قوله** لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى
الفعل مستاقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته
لا على وجه منساق الى شيء او منساق اليه شيء فلذا كان صالحا
للمتقابلين **قوله** من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص

الى خصوص المضاف اليه المطلق ح

قبل النظر ح

تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص
وفيه تامل لجواز ان تقول ضربٌ يوم ويُراد به نفس الطبيعة ولا
شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من
التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال فان قلت جريانه
فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في
الاسم قلنا المعنى المصدري سوا كان في قالب المصدر او الفعل صالح
لذلك القيد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف
للزمان الذي هو المدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض
الاتي بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور
وزيد قوله والتخصيص وذلك لحذف التنوين او ما يقوم مقامه
ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا
للباب قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافاً اليه اذ لا دليل
اي لا يعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما جعل في مقابلة بكون الشيء مضافا اليه صح
على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف ردد عبارة المفصل
بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من
الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسما الزمان
تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجمع لانه انما يضاف
مقتضية الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجمع من
الاضافة قلنا لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة متعدية
تارة الى الظرف وتارة الى الاخرى فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور
مجرده عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة

لها

١٨

لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل
الجمع على ارادتها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة
الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلنا او ذهب بعضهم
الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك
يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك
اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وقد يقال
هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف
السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف
فيما سياتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه ياتي
عن الاضافة اليه كما ياتي عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل
عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا
اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم قال وهو معرب من الاعراب
وهو بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل الاظهار المعاني
وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب
فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب الصرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس المعرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه
انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى
يكون القياس ما ذكره قوله ومبني من البنا المقصور فيه المتراد

وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه فى قالب هيئة لا تتغير بالبنا
قوله فالمعرب الفا للتفسير والمصحح لدخول الفا الموضوعة للتعقيب
على المفسر كونه بعد ذكر المفسر قوله الذى هو قسم من الاسم يعنى ان ذكر المفسر
اللام الداخلة على هذا الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم
المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه قوله اى الاسم تقريبة
المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على
مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشىء لا يشبه ولا يناسب
نفسه وكما يندفع ذلك النقض بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل
لمبنى الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل فى دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة
الشىء لنفسه لان له اقساما ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث
لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة للبنا وهذه
المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون مبنيا لا لمعارض
المشابهة لا بنفسه قوله الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين
المضموم الى شىء ويستعمل مع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمعنى فالمركب
بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال
لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر
من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة
على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله
معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى
تحقق العامل معه قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر الاشباه

الذى

الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان المصنف
فسره بذلك وذلك لان المانع من الاعراب هو المناسبة لا خصوصية
الاول ولذا قال المبنى ما ناسب قوله مناسبة موثرة فى منع الاعراب
مبنية فى بحث المبنى ولا يلزم فى التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا
فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين فان للقوة عرضا
واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البنا يعبر
بما اصله البنا لانه بهذا المعنى لا ينحصر فى الثلاثة لان اصل جميع
الافعال البنا وانما الاعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم ولان فيه
صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك
بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من ما اصله البنا ان
بنى اصله سوا بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الما
الخ كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة قوله فاعتبر العلامة
الخ يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب
الاعراب فيه سوا وجدت كزيد فى قام زيد او لم توجد كزيد والمص لم يكتف
به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان
يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة
لمبنى الاصل قوله عند الجمهور كالظم وقعوا فى ذلك من لفظ المص
ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقة المعربية ذلك
ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها
كذلك اى معرفة للتتبع والسماع منهم مستغنى عن تعلم ما
جمعه المولف ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف

احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل
فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية
عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اشارة الى
ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف
وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح
لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره باختلاف
العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب ما يختلف اخره باختلاف
العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب
اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف
الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم
تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك لانك
اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي ما اختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما اختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة متاخرة
عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد
اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة انه هذا
وذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه
معرب بما اختلف اخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم
الاختلاف

وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد صح

بلغ مقابلة

٢٠

الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف
على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى
مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول
لا مدخل للتفصيل في التوقف لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف
متوقف وهي وهو واحد في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا ستر عليه **قوله** حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات
الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان
هذا التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** او صفة اي حالة شبيهة
بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما
يقوم به الحرف لكنها تابعة له **قال** باختلاف العوامل ان قيل ان
فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على
عوامل اجيب بانه صار اسما **قوله** الداخلة عليه به خرج عن الحكم
المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة
على المستفهم عنه كجا زيد ورايت عمرا ومررت ببكر **قوله** وانما
خصصنا اختلافها بكونه في الحال كما ينبئ عنه العنوان **قوله**
اي يختلف لفظا اخره اي صورته او تقديره اي يختلف اخره
بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الاخر فقط
كما في حبلى او تقديره وصفته كما في عصا وقاض اي بحسب
تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان اخرها لا يمتنع
عن قبول الاعراب بحسب العرض والحكم وان كان يمتنع
عن قبوله بحسب الخارج **قوله** اي يختلف اختلاف لفظا او

و

وتقديره صح

تقديرا اى اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر
وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان
الاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار سبيله وسببه لو جعلت
الحركة لفظا ولم تجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل
اى سوا كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر
فى الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلايم قوله
الاتى التقديرى واللفظى فى بيان ضبط الاعراب للاسما وذلك
لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا
قوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت حبلى ومررت بحبلى
قوله وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اى مدلول هاتين
الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع **قوله** علامة
للنصب اى علامة هى النصب الذى دل على المفعولية وقس عليه
علامة الجر **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب
ولا فى العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله ابتدا ان قلت التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
مع العامل ابتدا مسبوقا بالتركيب الذى يتحقق معه عاملان
معنويان فتحقق الاختلاف فى اخر المعرب وفى العوامل
اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها فى العمل
وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوى ليس
الا الرفع **قوله** قلت هذا حكم اخر حاصله ان حكم الشى لا يلزم
ان يكون لازما له ان قلت قيل يجوز ان يعتبر الاختلاف بالعوامل

باحد الازمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده
بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة
مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب
لم يتحقق معه عامل فى شى من الازمنة نعم قابلية الاختلاف
بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف
لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف
الذى مبدا حالة البنا وبالاختلاف الثانى الوجود وقد عبر عنه
بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة
على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اى خواصه الاضافية
بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك
قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من
خواصه الشاملة مبنى على ان لا يتحقق فى الصورة المفروضة
عوامل فى شى من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة
كان خاصته شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة
لكل وقت **قوله** اى حركة او حرف كان القرينة على تفسيره
امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره فى ضبط الاعراب
للاسما ولا يخفى بعده **قوله** اختلف اخره به اعترض عليه بان
التعريف غير جامع لان نحو مسلمات ومسلمون ليس
فى الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما
كالتنوين فى المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية ماخوذة

نيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى
هذه الحيثية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية
والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا
يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام
لامتناع اجتماع اللام والتنوين **قوله** ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر في
قوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة
فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته **قوله** لا بد العامل والمقتضي وكذا
وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها
الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء الموصلة
على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان
تجعل الباء للالة فتسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان
النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة
مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة التاثير واما خروج
المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك
ولا يخفى ان قوله لئلا يلزم لو حصل من تمام الحد حتى يخرجها لكان
حسنا لكن المص لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية الى ان
قيل ينتقض التعريف ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب
قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا بسببية اجزائها
واجزاؤها قد تكون من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب
سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب

اجتماع

القريب

القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء
لانا نقول السبب القريب لشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه
وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي
استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف
بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان
فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان
الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه
بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم
الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة الامر الى كونه
علامة الامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة
للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة
الى علامة كما في التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي
عند المص وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير
قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرا فيه بعد كونه معربا
قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول اخره من الاعراب الى
الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء
التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع
الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست بمعربة
وان انبئت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية **قوله** ليس من
حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا

الحال في الصورة المذكورة **قوله** ليدل على المعاني جمع معنى المعنى ما
يقوم بالشيء ويقابله العين **قوله** واللام في ليدل معطوف على اسم ان
وضربها **قوله** يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء
ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسما من غير استعانة
الى العامل والقرينة وذلك للاعتنا بشانها **قوله** فانه يعيد اذ لا
نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا **قوله** ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف
لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب
اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب
وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف نوع
من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليها
بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه
بسبب الدلالة اليه قال المص انما اخترت هذا التعريف على تعريف
بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما
به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل
علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره
فاذا يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن
ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس
والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ
الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا
ترى ان البنا ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق
البنا على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا

وسببه

وسببه وقد تبين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا
فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف
اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب نقيضه بل يكفيه
عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس
الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البنا
على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف
من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين
قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم
عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته **قوله** المعتورة على
صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون
المعنى ان الاسما تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف
المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف
تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضا الاعراب هو كون
احدها طاريا ابدا لا كون احدها مطروا عليه فاذا تعين الكسر
ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قال الشيخ الرضي
وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد
للطاري من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج
المجاز الى قرينة فالطاري المميز اللازم ان يطلب له اخف العلامات
بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد تجتلب
له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه
الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة

لما يلزم

فان كان الطارى واحد ككون الفصل عمدة في ما تركب منه ومن غيره
فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارى
اللازم احد الشيئين او الاشيا فالائق بالحكمة ان يطلب له
اخف علامة تكون لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت
علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في
بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر
وجه ما يقال ان الاصل في الاسما الاعراب وفي الافعال والحروف
البنا قوله على تضمن مثل معنى الورود والاستيلا فان احد الشئ
مستول ومستعل عليه ومثل الطريان قوله يقال اعتور الشئ الاعتوا
دست بدست كردن جزيرا والتعاور والتعور مثله وقد جعله
ههنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسما على سبيل المناوبة او مجازا
مرسلا عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب في اخر الاسم اى جعل
الاعراب الذى هو الاصل حاله في الاخر او جعل مطلقا الاعراب
في الاخر تحقق الحال في الجمل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي
في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الاخر له
يقال على التقرير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا
تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاخر بقدر
الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على
صفته اى صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية
ومقابليها صفات للمدلول وقد جعله الشيخ الرضي صفات للدال
وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال
على

على الوصف بعد الموصوف قوله فلا نسب ان يكون الدال عليهما
ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاخر
والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن المدلول
عليه له يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هي الاصل
والمراد بالتاخير التاخير الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها
الذاتي لانها تابعة للحرف لا نانقول تاخرها الذاتي لا يلزم ها اينا
وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي
متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال
ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذا بعد
الحرف لكنها من شدة اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا
اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التاخر عن الدالة بقدر الامكان او التاخر عما عدى الحرف
الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل قوله ثلاثة
اشاره الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل
على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت
سقف وجدران قوله هذه الاسما الثلاثة الخ اعلم ان الحركات
الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سوا كانت بنائية او غير بنائية
اعرابية او غير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة
يراد بها الغير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت
اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية

ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب
وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى
بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح
الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فقصبته اى اقمته بفتحك
اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشي
اذ المكسور يسقط وتهوى الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم
قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد
والاول مختص بالاعراب والاخران بالبنا قوله ولا يطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله
فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية
قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفضا الخ قوله حقيقة او حكما وذلك
اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف
عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول
بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يشابههما
بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل
والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة
الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح
وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما
ذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى كون الشي مضافا اليه
بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابلهما لا كون الشي
مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف

اليه

اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار مزيدا فيه لم يعتد به او
كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه
واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام
لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك
ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فتناسب العمدة قوله فاعطى
الثقيل للقليل اى مجعولا للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير
قوله والنصب ضعيف اى ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف
للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف
اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تميزها عما هو فضلة لا بواسطة
الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة
واما انه بالواسطة فلان اتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف
ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما
اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف
بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم تخرج الى
الجر في موضعين عن كونه علما للفضلية ويبقى علما للمضاف
اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد
فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه
كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول
معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان
الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم

والفصل وكان الايدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعماله
فبقي ما بعدها منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي
قوله العامل احتيج الى بيانه اما الاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه
ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه واما اخره
عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب
له واما له ستفيد ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه
فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل
فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية
فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة
بالذات والمراد بيان العامل للاسم اذا كان المعاني المقصودة المعنوية صح
مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل
مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص
مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بالعامل الاتم
العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك
زيد **قوله** ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل
له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من
الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من
العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للسببية اي ما عده الة
لتاثير المتكلم اذا اعتقدوا انه الة وان لم يسموه الة بل يسمونه موثرة
لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما عدوه الة
فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف
عن

عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد
كفى ضبطه المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل
ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه
نص في الدلالة اعلم ان العامل قد يقال انه الة وقد يقال انه علامة
لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليهما ما قالوه من ان رتبة العامل
التقدم اما على الاول فلان للالة تقدما بالذات على ما هو الة له ومن
حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على
الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي
علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة
يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو
الة وعلامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول
تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك
لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين
بمعنى ان كلا منهما عامل في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما
التقدم على الاخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط
فان كلا منهما عامل في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا
له فله تقدم وتاخر من جهتين مختلفتين **قوله** اي يتحصل فيه
فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه
من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي

ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان
اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة
كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه
قوله اذ به حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى فى رأيت لان له استدعاء
التعلق قال الكوفية بمجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه صار
فضلة بمجموعهما قوله وفى مررت بزيد الباء عامل اى فى لفظه واما فى
محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا
اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز
اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان
المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف
التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى
قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام واحد ح
ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها
فاتى بالفاء لبيانها قوله الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد فى المشهور
يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف
وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان
قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والمجموع لانها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير
داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او بان الاسماء الستة
وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله
لجميع الافراد لشموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط

باباه

باباه مع ان ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف الذى لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو ظاهر بل يجاب بانها
غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما
بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح
بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط فى الاحتراز عنه لئلا يقع غلط فى
امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة بادنى التفات اذ ليس الاعتناء
بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار فى العبارة مطلوب له جدا
قوله والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فلان
لانه قصد نوع تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما
ليس صفة له وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا
لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك
ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة فى المذكور فيكون
من قبيل قوله تعالى وسيئات مرتفعا فى مقابلة قوله تعالى مرتفعا قوله فحسنت ح
الذى لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذى لم يكن لحقا باخر
واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وثبات
عنه ويظهر دخول تلك جمع المكلف فيه قوله احدهما ان الاصل فى
الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه
انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضى الاصالة بحسب
الذات لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره فى الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن

المحمول المتقدم مجرور اجازه المص انتهى وذلك لان الفتحة عطف
على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطفا على رفعا والعامل فيه هو الاعراب
المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها
وذلك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في
كونه عاملا وكذلك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر
قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية
على معنى ان الاعراب هذان المثنيان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى فقد اشار
بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او
الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه
العبارة لا تفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا على تقدير
الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذى هو الرفع والنصب
والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة
من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك **قوله** جمع المونث السالم
قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه
بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا
للاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين
الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل
للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها على ترتيب ذكر مقابلها
قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى

لا

لا مجرور على انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذى سلم عن التغيير
اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور
لانهما في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف
المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده **قوله** وهو ما يكون
بالالف والتاء سواء كان واحده مونثا او مذكرا كسجلات جمع سجل وبرقات
جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات
فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز
كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو ثبين جمع ثبة وكما لا حاجة في ادخال
الاول الى تقدير مضاف وهو صفة او معطوف وهو ما على صيغة
لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير مضاف **قوله** غير المنصرف بالضمة
والفتحة اى اذا خلى وطبعه كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء
السنة اى لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجرى حكم التشخص على ع
ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا
قبل توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح
ان تاول ابوك اخ بالصفة التى اشتهرت بها وهى كونها اسما
ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه **قوله**
بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهى حركة ما
قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول
الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه **قوله** اذا مضافا
اى ما يضاف منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يضاف **قوله**

معربة بالحركات لانه تتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فاعل وحرف
العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة **قوله** ومضافة فيه
تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الخ وذلك
اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف
عاملا فيه وح تكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره ولان للشارح تغيير
النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق
الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من
معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام **قوله** ولم
يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيله ان خصوصية المضاف
اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى يا المتكلم فقط
في غاية الخفا فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر
بصيغة المكبر ولا من المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك **قوله**
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى
لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان
يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الا قوى
قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها مبنية عن تعدد كالاخ
للاخ دون غيره ليظهر ذلك التعدد خصوا ذلك بحال الاضافة
ولوجود حرف صالح فاستراحوا من كلفة اجتلاب حرف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط
لكونها

لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذا كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد
الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام
في الاربعة الاول والعين في الباقين في حالة الرفع علم الضمة والالف
واليا في النصب والجر علم الفتحة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من
لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف
وقال الملم ان الواو والالف واليا مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن
عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فهي
بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتا في بنت تفيد
التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض
التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية
والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني **قوله**
وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع
الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جا قال الله تعالى كلتا الجنتين
اتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلاث حال اضافته الى المظهر
ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو لابدال التاء
منها في المونث ولم يبدل التا من اليا الا في اثنتين وقال السيرافي
بدل من التا بسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ
الا ما كان من ذوات اليا **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف
للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جي بالف التانيث بعد

التالات التام تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها
رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب
تا اخت وبنت هاً في الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا
الالف لانها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التا بكلاه
مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي قوله فلهذا جاز توسيطها
رد لمن حيث قال انها ليست للتانيث لان تا التانيث لا تكون وسطا
وتجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او
معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر
كقولك كلا زيد وعمرو **قوله** فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون
معرفة **قوله** واذا اضيف الى المضمر الذي هو المفرع قيل انه اذا كان
مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له
معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا
لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو
جئناكلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذري
ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثنايان حبل
طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يكن
ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان
طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه
قوله وهو الوجه ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب
ان

ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا
يكون جمع المونث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم
ملحقا به واما ذو فهو جمع السالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم اولو
على عشرين لانه جمع ولا بد على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله**
وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد
المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع
المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا
قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ او لان كلا من المثنى والمجموع
متقدم لا محالة على اعرابه وسبق الاعراب الرفع لانه علامة
العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق
من حروف اللين وهي الثنى اولى بالقيام مقام الحركة الا اليا
للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف
المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفي
وفرقوا قال الشيخ الرضي تركت فتحة ما قبل اليا في المثنى ابقا على
الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما
الضمة قبل يا الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل اليا الساكنة
لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت اليا
لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف
فاندفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا الجمع انصرف

نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل
والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع
للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع لثقل
الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب **قوله** اللذين اشير
الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف
الى اختلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري
واللفظي المعرف بلام العهد بما اراد بهما تبيين ليتصل لاحق الكلام
بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري الخ بيان لمحل القسمين لا لهما كما
قيل **قوله** ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه اولا
والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق الملازمة الظهور
قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل
وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم
تقدير التعذر او الاستثقال في الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق
من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليست
بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي اصل لاجل ما هو
مغاير للتقدير او الاستثقال ولا يخفى فساده **قوله** الذي تعذر
الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب
وذلك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف
المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل
قوله الذي يقدر في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف وذلك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف

خاص

خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة
او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى اولى بدليل
مقابلتها بالممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم
غلامي **قوله** او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يحرك ما قبل
الالف ولخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك
الثاني قال كعصا وغلامي خبر محذوف والتقدير هو اي ما تعذر (لما قوله)
عصا وامثاله وغلامي او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر (وامثاله)
عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير
الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى
التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى
التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف
او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او
تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي
والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل
قوله فان الالف ما دامت الفا **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل
وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم
ولو قيل بالحركة كعصا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر
الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب
غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لان غلامي معرب
والا الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سيذكر ان شاء الله

قوله فانه لما انتقل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل
الاسم بعد ثبوته فى نفسه وهو هنا مضاف الى اليا فالاضافة اليها
متقدمة على العامل وهى مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فاذهب اليه
الخ تفريع على المقدمة الاستثنائية التى تفهم من قوله لما لا على الشرطية
وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب بمرتبتين
لتقدمها على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان تكون
هى اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية قلنا لا
وجه لزوالها لبقا سببها مع ان الاصل بقا الشى على ما كان وان
العناية بالكسرة الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب
بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا
بعد تحقق العامل كما فى علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه
يلزم ح توارد موثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل
توارد الموثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد الموثرين
المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون
صورتى التثنية والجمع لان حمل علامتها على الاعراب مستند
الى العامل وهو موثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند
الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقى قوله اى فى حالتى الرفع والجر ای العامل المتقدم
يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال
قاضى وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له
ويلزم ان تجعل مصدرا اى استثقال رفع او جر او حالا مما اضيف اليه
الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا او مجرورا الحقيقى ذلك

من

من الاحتمالات التى ذكرناها فى قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة والكسرة
على اليا المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف
اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما
قبلها لم تثقل الحركتان كظبى وكرسى قوله ونحو مسلمى عطف على قوله
كقاضى قوله مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاضى اذ لو تصرح بلفظ نحو
تشبيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد
به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى يا المتكلم لم يحتج
ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية
المذكورات بل يراد المذكورات وامثالها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان
اصله مسلموى قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلمى
بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن الموثر فى
التقدير فى العصا بعد الاعلال وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال
لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة قوله
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون
اليا المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع
المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت
فلو جعل اليا بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى
بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان اليا المدغمة
ايضا باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحرف
تقديريا فى الاحوال الثلاث اذ نجمعها فيما كان اعرابه بالحرف

ولا في مدة اخرى ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى
والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولا في اخره لئلا تنتقض
القاعدة بمصطفو القوم ولعله انما لم يعد المص لانه بصدد بيان
الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار
عارض وكان اليا في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة
ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في نحو ان اعرابه ينبغي ان
يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعد من التقديري
بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب
غلامي نظرا الى اخوته والى اللغة الاخرى فيه وهي بني وان كانت
قليلة نعم يبقى الاشكال في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من
زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب يقدر اعرابه وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله
واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في
المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان
الخ علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا مثل ما سبق في
التعريف المعرب وعدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي
يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك
لاستلزام توقف الشيء على نفسه في ما هو المقصود من التعريف
وعدم انحصار المعرب فيهما بخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما
قال غير المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة

وانما

وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته
وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما
عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم
معرب جعل ما هو موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة
ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غيرا لا تكتسب التعريف
من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو
مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى
ايضا نكرة لان الظاهر فيه اسم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة
هنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم
المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق
العلم بشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف
قال فيه علتان فاعل الظرف او مبتدا قدم خبره والجملة صفة ما
العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية
وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان
يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب
يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد
مجازا لكن صرح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق
السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب
المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه
سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في
العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده

قوله واستجماع شرائطها انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف
بنوح وهند منصرفين مع صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام
او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثيرهما انتفاء ما يعارضهما
وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط
يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام
والاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص
بهما بالاسم ان قلت ينتقض النقض بما دخله الكسر والتنوين
للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف
عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما للمونث لصدق
التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب
عن الاول بما سيجي في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني
بان نمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة
من ان نحو التا ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية
ولا مجال لتقدير التا لان التا الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى
او ان نقول ان التنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة
الغير المختصة بالجر او ان نحذف الكسرة والتنوين كما ذهب
اليه بعضهم قال من علل تسع بينة بقوله وهي عدل الخ فلا
حاجة اذا الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف
حتى لا يلزم التعريف للشيء بما يساويه والحصر فيهما استقرائي
قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله او

واحدة

واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله
اي العلل التسع مجموع ما في هذين و ذلك الاعتبار تقدم العطف
على الحكم كقولك تشفف وجراءات قال قدس سره في الحاشية
اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
الخ هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكرها وها
هنا يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير
جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف
بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما قوله لمجرد المحافظة
تجردت عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت
العلة للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في
التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون
قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف او منصوب
بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين
المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام
للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير
البواقي او بدل بحذف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا
محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة اذ المعنى ويمنع النون
الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر مبتدا
محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن التسع او بيان لها
فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقدير في نظم
الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من

البيت
البيتين
قوله

الملازم كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته **قوله** وقوله الف
الخ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة
او من ضميره المستتر فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة **قوله**
ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او
لنفس الزائد اذ على الاول تفهم زيادتها وتقدم زيادة الاولى
على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع
على الثانية **قوله** يعني ان ذكر العلل الخاص من فسر التقريب
بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على
صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه
اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل **قوله** اي
القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدله قوله علة مانع اذ
ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة
على كل من التسع حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال
بعضهم انه اثنان لعله اراد ضم النثر والاثنان الحكاية والتركيب
اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع
الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا تتناول
نحو اسكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد
يكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له فلا فائدة
في ايراده **قوله** وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعات
الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث
المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم

وجعل

وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى
لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة
فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من
التاء ولعل المص لم يعتبرهما لان مراعات الاصل مندرج في اعتبار
الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس
يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين
قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي يعتبر وان
كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال
جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة **قوله** من حيث
اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة
حقيقة لا الى ما فيه العلة ومرجع الضمير الى وجود الامرين من
العلتين وما يقوم مقامها صرف عن المنساق الى الفهم قال الخ انه لا
كسر ولا تنوين اما ذكر الكسر هنا مع ان انتفاءهما قد علم بقوله
غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين
فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى
وجمع المذكر السالم علمين للمونث الا اذا اعرب باعراب المفرد كما
ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية
لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها
كفرعية المرجع للراجح فيجوز انها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم
مبنيا الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم نعلم وجهه **قوله** فاذا
وقع في اسم علتان الخ لم يمتنع لفرعية واحدة لان المشابهة

بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية في الاسما ليست من خصائص
الفعل الظاهرة بل تحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية
في الاسما بسبب هذه العلل خفي ولم يكف واحدة الا اذا قامت
مقام اثنتين **قوله** فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل العمل والبنا فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء
الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابهه في تركيب الحروف الاصلية
وفي جرى معناه كما في المصدر يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل
في البنا ولهذا يعرب المضارع بتطفله على الاسم واذا اشبهه بوجه
بعيد ككونه فرعا فلا يبنى لهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
في البنا ولا يعطى لها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل تمنع
لها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينتزع عنها
معا **قوله** فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة
الى ذلك اي منع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين
في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني لعود الكسرة بضرورة
عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين
لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة
فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل
فحذفوا صورة الكسر التي لا يدخل الفعل وقال المصنف انما يتبعه
لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين
يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر
ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين

مع

كاسم الفاعل م

لعله ينتزع

مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود
العوض وجود المعوض **قوله** لان العدل فرع المعدول عنه
لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف فرع الموصوف
لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم الخ فهو فرع
له لفظا ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا له في المعنى هكذا
قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قايم مطلقا لا على قائم من
حيث هو مجرد عن التا والمذكر هو هذا لا ذاك فانه المشترك
بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض
للتذكير والتانيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف
طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له مطلقا
ولما كان ما يعرفه كان مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير
معنى **قوله** والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم
من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة
في انتفا التا وكونهما زايدتين معا وحرفا منهما وكون اولى الحرفين
في كل مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى ان
لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به **قوله** لان
اصل كل نوع الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في
اوله احدى الزوايد الاربع قال ويجوز صرفه لا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة ترد الاشيا الى اصولها ولا تخرج الاشيا
عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور
الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة

بشرط المطلقة **قوله** اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص
وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام
وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى
الاول لوجوب الصرف للضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويقيد
بجانب الوجود فلهذا فسره بقوله لا يمتنع **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف
فانه ما لا يترتب عليه غايته فى حكم المنصرف وبهذا التوجيه والتوجيه
الاتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق
القدما فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف كما بيناه بعيد
جدا **قوله** فكقوله صُبّت علىّ المصائب نحو اب قال قدس سره فى
الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى
صلى الله عليه وسلم واوله
ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
وفى حاشيتها جمع غالية بوخوش انتهى مرثيه بتخفيف اليا
كفخره برم د ستايش كردن وكريستن ويقال مرثيته
ورثوته ايضا المرثية خالك المدى غاليه والمعنى ما الذى
او اى شى وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان
وامتداده انواع الغالية **قوله** فكقوله اعوذ بالله يجوز الكسر فى ان
وح تكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع
الخافض وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهور امرها قلنا
الاحتياز الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ما عداه الشعر
ضرورة **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم فى

السجع

السجع وغيره ولهذا يقال هنا فى الشى ومرافى والاصل امرافى
عند من لم يثبت مرافى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر وقيل
سيجى فى الموافقة **قوله** لتناسب المنصرف الذى يليه قد ينصرف ليناسب
المنصرف الذى يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه
صرف لتناسب اواخر الاى فانها كالقوافى يحسن توافقها وتجانسها
واما اذا قرا بالالف فليس نصا فيما استشهد لجواز ان لا تكون
الالف بدلا من التنوين بل ان تكون للاطلاق كما فى قوله تعالى
الظنونا اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا فى نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله
فصيحا وكذا يبذ الخلق تحسنه قوله تعالى يعيده لا فا لصحة البتة
بيدا روى ان بعض البلغا قال لكاتبه اكتب يا جار ان الركب
حار وانضم الراى فى نجار فقال الكاتب يا سيدى يا جار فصحح
فامره بما امره به اولا واراد به ان التناسب تحسنه **قوله** مثال
المجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف والا لكان الانسب
الاكتفا بسلاسلا وما يقوم مقامها اللائق تقديمه على
الحكم لانه بصدد بيان ما انتهى فى حد غير المنصرف **قوله** اى ما بعدها
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى جمع الى ان
ينتهى الى الوزن فيمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا
فى سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين
لكونها غاية جمع التكسير والمص ذهب الى انها لتكرار الجمعية
حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها

لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ
فالاصل فيه ضم ما قبل اليا واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول
عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن والشام فالالف
فيهما عوض عن احدى يا النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد
به لانه سبب احدى ياي النسبة والالف الذي هو بدل عن
الاخرى ويا النسبة عارضة ولا يعتد بها في الوزن وكذا تهام
بفتح التا في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري
انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يا النسبة
وانما لم يعد يا النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب
الى العار لانها ثبتت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك
اليا في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان ولانه منسوب الى جزء
الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوبة الى ثمانية تشبيه المعدود
الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس الا
فاذن الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من
احدى يائي النسبة وكذلك غير اليا واما سراويل فاعجمي او عربي
مفرد شاذا او جمع تقديرا واما نحو كلاب واجمال وان لم يات لها
نظير في الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة
حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر الاحاد فصارا
كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجي افعال في
الواحد نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كذا في
ولا باحد انك لانها اعجميا ولانه انك يحتمل ان يكون

فاعلا

لزوم

فاعلا ولا باس جمع على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث
الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فالاكالب جمع اكلب
وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام
علي جمع نعم انتهى الوار بادره دست وقد يلحق التا اساوره وعليه
قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب ثم جا
رهابا او والاكثر ان يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمعه
التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب
لح المختلفة كذا في الصحاح **قوله** او هما كالمجموع آه انما جعل ملحقا بالقسم
السابق لانه شابهه من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها
في الحاشية ح انه جمع مثله وقد اشار اليه قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع
مرة اخرى **قوله** والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف
وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم تفارق احدهما
الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا **قوله** فانها ليست لازمة للكلمة
اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة
قال في العدل الفا لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم
السبب او شرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال
اسم معدول اي مصروف عن بنيته **قوله** مصدر مبني للمفعول
فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون
من ح مستندا الى الاخراج او لا وان كان المتبادر الخروج بنفسه
وانما لم يفسر المصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب
للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية

وهو هنا المصدر ولية لاما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي
خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قوله عن صيغته
كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا
من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها
نعم لها صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز
الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة
٥٧ للصورة الحاصلة من اوا الاضافة ولهذا يختار التفسير بانه خروج
عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى مع وفيه انه
يلزم ان يكون يوم الجمعة مع ولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه
ليس مع ولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس لها مدخل
في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف
الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في
حكم الملفوظ قوله فخرجت المغيرات القياسية كالفخام قيل لم
تدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات
نظر تامل قوله واما المغيرات الشاذة كالمجموع والمنسوبات
الشاذة واما القلب كايس في يابس لكيس فقيل انه ليس خارجا
عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض
في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون
العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ ليس تعمل على الصيغة
الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا
اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر
على

لا دخل في صح

والمصغرات صح

على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليهما فبتا لجمعها ولو كانا
مخرجين عن اقواس وانياب لنسب اليهما قوله واعلم انا نعلم
قطعا الخ كان وجهات نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة
وبناها فاذا نظروا الى اعراب ثلاث واخواته وجدوا اعرابها
اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا
بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال ثلث الامثلة فوجدوا
فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا
الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل
على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا
دليلا اخر فالثاني هو العدل الحقيقي اي العدل المنسوب الى
ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي
العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج قوله
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان
انقسام العدل اليهما ليس باعتبار ان عدل بعض الامثلة
ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف
ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا
فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت
ان ثلاث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار
المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان

الاصل بل باعتبار صح

قلت فكيف يصح قوله الا في فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا
اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبا رهم
ليس الا منع الصرف او ضرورة نقله واما ثبوت العدل فيما لا
ضرورة فيه كما سيجي فبالعرض قوله فبنى على هذا قوله تحقيقا الخ
وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى
خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق
وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كثلاث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اى ذلك الخروج كخروج
ثلاث قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الى اللفظ ليوافق
الدال المدلول هذا اخصر مما قال الشيخ الرضي وصواب الدليل على
ذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى وفائدتها تقسيم امر
ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ
العدد في كلام العرب مكرر نحو قرات الكتاب جزءا جزءا
فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحا قا
للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلاث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث
الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد
والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفيما وراءها الى عشار
خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من
عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون الى
تسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسباع

مفقود

مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة
نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب
الى قوله والعدول والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان
السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر
الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية
التي كانت في ثلاثة ثلاثة اعلم ان ثلاثة من اسماء العدد وهي موضوعة
للوحدات لا لمالة الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل
ثم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلاثة
ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلث له صارت الوصفية اصلية
بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار
وضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي ونحو قوله اسم التفضيل بشهادة
الصرف نحو اضرب اضربان اضربون والآخر واخرى اخريان
اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى
فضليات فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا
اى في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا
فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاءني زيد واخر
اى رجل آخر له حمار آخر او امراة اخرى قوله وقياس اسم
التفضيل الخ ان قلت ان اريد ما وضع للزيادة وان لم يستعمل
فيه فلا يتم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة
فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا نختار الاول
ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في آخر الحسب

الاصل للاستعمال باحد الوجوه الثلاث لكن عدل عما كان حقه
ليقرب به عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان المعدول
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه من
الثلاثة بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لانه محل العدول عن
لازم لخصوصه واحتيج الى تغيرا لتفسير لان اخر لا يخرج عنه
صيغة الاصلية كان معدولا عن اخرين لان من لا يكون
من نفس الكلمة ولكن باقيون يخرجون عن صيغتهم الاصلية
بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله**
فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة
للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان
المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم مخالفة المعدول والمعدول
عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا
ومعنى كما فى سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك
فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان
كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من
لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون
الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبنى لتضمنه
معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف فى المشهور وذلك
بالعدول والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه
المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل
واما حالتى النصب والجر فمبنى عندهم وكفى اذا اردت به ضحى

يومك

يومك عند الجوهرى والقياس يقتضى صباح ومسا معينان كان سحر
وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
معه من يويد لا شيوع توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف
والتنكير لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل
بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن
الظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدول
فى جميع التصاريف الا اخر لان تقدير من لا يوجب العدول على
تفسير المصنف لما ذكرنا وعلى التقدير الاول يتحقق العدول فى
جميع التصاريف لان للام دخلا فى صورة الحكية وعلى كلا التقدير
لا يظهر اثر العدول الا فى اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر
واواخر اليه وعدم منع الصرف فى البواقى **قوله** لانها توجب لام
الى الحصر الممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى
ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا **قوله** او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه
سواء كان المضاف الثانى منكرا اللاول او لا نعم يشترط ان لا يكون انه
تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالة
ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو الاعلاء لقاى
بداهة سابح **قوله** وقياس فعلا افعل ان كان صفة الى عليه
الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا
كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون
لا على جمع **قوله** وان كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسر او

فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعًا لو كان
اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ ولا يجمع
هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله
والاخذ الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون
من باب احمر حمرا او من باب الافضل فان كان الاول لم يجمع
جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر
وباعتبار معناه الاصلي افاعل كاساور وان كان الثاني لم
يكن مونث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مونثه جمعى كفضلى
واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى
قرات الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراتي من كل شيء ثم جرد
عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم حكم اسم التفضيل فهو كاخر
فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعا
كحمرا كما يجمع حسنا وخشنا في خشن وحسن بمجرد انها في
حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا
يكون في حكم احمر معنى وعلى ما ذكرنا من ان المجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس لا يرد عدم الفرق بينها في
جمع واخواته مخرجة عما هو القياس قوله كيف ولو اعتبر جمعها
يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرين اي اقواس وانياب لم يصح
نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة
انها مجموعات للواحد على خلاف القياس قاعدة المجموع او
من

الاسمي لحي

من جهة انها محولات على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتدا الى الثاني اذ ليس المعدول قاعدة
ليلزم من مخالفتها الشذوذ قال او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي
ما حاصله راجع الى ان فعل ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة
وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف
واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان
كا صفة مبالغة فاعل فاما ان لا تختص بالندا كخشع في مبالغة
خاشع اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان تختص به
نحو يا فسق ويا خبث في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق
ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بها مذكر لا منع صرفها
وتمسكوا بان الاصل فيهما مساوقتهما لما هما للمبالغة في عدم
الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في
الاستعمال معدول عن الشايع واما الثالث فان جمع شرطين
ثبوت فاعل عدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن الفاعل الا اذا
ثبت استعماله متصرفا كادد قبيلة واما حكم بالعدل فيه لكثرة
كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطر النحاة الى تقدير
عدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول
عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان
قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية
جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير
منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما نقولا

ولا الي ح

كان ح

انجي ح

عن فصل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول بنا في ما قال الشارح
قدس سره من المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت
قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعله اسم جنس
وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر
ان الحق هو هذا **قوله** فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة
قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اى لينضم الى مناسبتها
نزال وزنا مناسبتها له عدلا فحصل البناء وذلك لان مجرد
المناسبة الاولى لا توجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما
عنوا ابناها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء
مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه
حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب
قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه
ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير
المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات **قوله** فلا يكون مما نحن
فيه وهو يفسر غير المنصرف قال الوصف الاسبب تفسيره لخفائه
قوله وهو كون الاسم دالا فسره به لا بالدال لانه هو السبب
لمنع الصرف **قوله** على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات
التي اخذت منها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من
صفات مقيسة الى ذوات معينة لا يدل على ذات مبهمة
بل يدل على تلك الذات المعينة فان القياس الماخوذ من
المعنى الذي هو كثرة الما يدل على ما كثر له على ذات ماها

الكثرة

الكثرة المائية فانه بعيد وذلك المصغر يدل على ذات معينة
متصفة بالمغايرة مع انه وصف مثلا ادير مصغرا دور اجمع دار
يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير
منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان
التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد الاربع فالاولى
ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض
الصفات الماخوذة منها او بما قيس اليه ذلك البعض ان
قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية
والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين
المصغر والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الدلالة القرينية على
التعميم قوله وشرطه **قوله** لا العرض لعرضيته فانه في معرض
الزوال فكانه لم يثبت والسبب الراسخ الاصل وهو ههنا الصرف
لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان
دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال
بانصراف اربع موضول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط
وزن الفعل لقبوله التا وما يقال من ان التا في اربعة ليست
طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لانه رابعة للمذكر واربعا
للمونث والمذكر مقدم في الرتبة على المونث ليس شيء لانه اذا
جاز انه لا يقيد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض ما يخرجه
عن الوزن فكيف يقيد بالوزن العارض في اربع مع كونه
في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد وليس

في عروض ما يخرجه عن الاصل

ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تا التانيث وهذه التاليست
للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال وزيد بن باعتبار
الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور
ويؤيد ما قاله انقلاب التاها في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة
نصف ثمانية وقول المص التا المقدرة هي الداخلة قياسا والتا في
اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا
وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كحاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما
بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع
الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع الدلالات الثلاث
المعتبرة في باب الافادة والاستفادة كان الوضع اصلا لان
الاصل ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له
مع النسبة الدلالة اليه يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع
كاشتمال الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير
في زمان الاصل قال فلا تضره الفا للتفريع **قوله** ومعنى الغلبة
اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض
افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى
ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية
على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذا لم يبق للفظ
الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا
لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا
عليه لا عتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام

المص

عليه
صح

المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده الحيثية والقيد بالصفة وفيه
ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرك
سياه وارقم مار سيه وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لانه
ان يقال
من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تمييز الذات ولا مدخل لذلك
في تقييدها بصفة فلذلك الفا للنتيجة فيدل على ترتب الحكم الاول
للتعليل فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر وذلك
اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المرتب احدهما على الاخر
لا على الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك
مجموع
ان يجعل المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين
ويحال رد كل فرد الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف
فهو عطف على صرف بلا اشكال قال صرف نسب الصرف الى
الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اى صرف اسود وامتنع
اسود من الصرف قال منع افعى مار بزرك **قوله** اشتقاقه من
الجدل الجدل محكم بالفتل رسن را قال للطائر قالوا هو الشقراق
وهو طائر اخضر تخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في
الصراح اخيل نام مرغى كه او را بفال بد دارند **قوله** لاشتقاقه
من الخال الخال نقطه سياه كه بر اندام باشد ونشان خيلان ٦
جماعة **قوله** لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم
يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ
الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان
كانت في نفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث

بالتاء هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء
فتاء أخت ليست للتانيث لانتفاء المعتبرين الاخرين فيها
بل هي بدل من اللام فلو سمي بأخت مذكر صرف ولو سمي بها مونث
كانت كهند قال قدس سره (السيد) يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره
العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها
ليست متمحضة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير
تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة
وان لم تكن متمحضة **قوله** فانه لا شرط للزوم الالف قوله ليصير
التانيث لازما اي بحيث لم يكن لازما لان التاء في الاصل وضعها
للفرق بين المذكر والمونث ولا تكون ح لازمة للكلمة اسما كانت
تلك الكلمة او صفة كحجارة حسنة وقد تجيء على خلاف اصلها وح
تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم **قوله** لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها انما
قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها لضرورة او ما
في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي
المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص
وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل جبريل وجبرال
وذلك لتيسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة
وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في
تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا
اعجمي

اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام اعلام
التي هي من كلمهم **قوله** والتانيث المعنوي اي ما تكون تاؤه مقدرة
ولا مجال لتقدير الالف للزومها **قوله** اي كالتانيث اللفظي بالتاء
قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية
قوله شرط الوجوب منع الصرف مستلزم له قال او تحركه الاوسط
اي بالفعل فدار كهند ح انها متحركة الاوسط بحسب الاصل **قوله**
لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة ان قلت هذا التعليل يوجب
تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثيرهما فلم جعل
الضم موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان
شرط التانيث او لان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا
دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلايم البيان الذي ذكره
الشارح قدس سره **قوله** علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه التانيث للعلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها
بتاويل البلدة مثلا فيمنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان
مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فجاز فيها الوجهان اذا
عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان
لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها
بالقبيلة والحي **قوله** فيمتنع صرفها او يمتنع كل منها عن الصرف
والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطها الزيادة على الثلاثة
وها هنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المونث
مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر

اذا سمي به مذكر صرف وكذا ما نقص فانه في الاصل لمذكر وهو
الشخص لان الاصل في الصفات ان تكون المجردة عن التاء منها
صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير
لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله
بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في
المذكر ثم ان تساوى في استعماله مذكرا ومونثا تساوى الصرف
ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل
الا مونثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان
التانيث المذكور في الاول بتسمية طارية وفي الثاني بعارض
تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض فلم يبق للتانيث
والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب فيما ذكرنا يظهر وجه
ترك الشرط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم
فوق الثلاثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة محذوفة اللام واصلها
ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض محذوفة العين واصلها
ثوب **قوله** اي التعريف تجوز ايضا ان يقدر المضاف الى تعريف
المعرفة وان تعتبر الجنسية اي المعرفة من حيث انها معرفة
قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة
التعريف وهو ليس علما ان قلت تجوز ان يراد علمية ما فيه
التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتا شرطه العلمية علمية ما

فيه

فيه التانيث قلنا هنالك اللام بدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يات باللام هنا حتى تكون اخصر قلنا للزوم التكرار
لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قوله
في العجمية **قوله** بان تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة
فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط
تاثيره بالعلمية لا يتحقق الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها
مغاير لتحقق العلمية **قوله** تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر
في احمد واضرابه الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة
المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع **قوله** وانما جعل المعرفة
سببا فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية موثرة على اصطلاح
غيره او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير
التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية اذ ثبوته راجع الى — في العلم ح
ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه
تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير **قوله** لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة
التنكير لا العلمية **قوله** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير **قوله** كانه في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم
قوله سمي به احد رواة القرا سمي به نافع راوية عيسى **قوله** وانما
جعلت شرطا الى تحقق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان
العجمة في العجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب

جاز ان يمنع معها

ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت
فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها منعا بينا تبعها
ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حيث امكنت فيتبع الكسر التنوين
على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب
وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب
بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرباكان واما اذا
لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة
اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات
قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط
الثاني الزيادة على الثلاث ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان
الثاني ضعيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس
منه قوله وهذا اختيار المص ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند
وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي اذ غيره يحتم منع ماه
وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ
الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة
لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتاويلها
بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المونث
وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بماه اسم ابي نوح عليه السلام كان اسلم
قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه

النزاع

النزاع من نوح وشتر وتقدم انصراف نوح على امتناع صرف شتر
لان انصراف نوح مخالفا لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون
عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع
فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قوله الجمع
اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع وتجوز ان يحمل
اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام سببين ليظهر تفسير
الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قوله صيغة منتهى الجموع
منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع
التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير
فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير
فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع حمار على حمر قوله وبعد
الالف حرفان اولهما مكسور او ثلاثة اولها مكسور فلا يرد
النقض بصحاري وكمالات قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين
اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله هذا
قوله لكون على صيغة مصونة عن قبول التغير فتصير لازمة
فيصح ان يرفع اصلا هو الصرف قوله بغيرها الباء للملابسة والغير
بمعنى النفي والمعنى بلاها بل لا نظيرها كما في قولك كنت بغير مال
فان المعنى كنت بلا مال بل له بال لا انك كنت بمغاير المال وهو
خبر اخر بشرط او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء
التانيث الخ فعلى الاول يكون قوله بغيرها مقيدا بحالة الوقف
وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل

لان فاعلا اذا كانت صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية
الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال
للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رابح
قوله لانها لو كانت مع هاكانت على زنة المفردات ان قيل التاغير
لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت
غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على
ان التا في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمالها بدون عث
وفرازن وفيه نظر لان التا انما تكون لازمة في فعاللة اذا كانت
للمنسوب كاشاعثة في جمع اشعثي لانها بدل من يا النسبة
بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب وايضا عدم
الاستعمال بلا تا لا يقتضي الوضع مع التا **قوله** ولا حاجة الى اخراج
نحو مدايني بزيادة مضاف ولا بيا النسبة كما قيل مع انه لو زيد
لخرج نحو كراسي جمع كرسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد بحف
لا يمنع الاسماملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض
لا يمنع الاسماملة الجمع معه **قوله** جمع فرزين او فرزان وهو معرب
قوله واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد
ولا للاستيناف لسبق كلام اخر الا ان يقال الاستيناف لعدم
سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز
اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا
هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى

مع

مع انه يجوز ان لا يكون منونا **قوله** وههنا جعل علما للفضج ليس منصوبا
باعني لان المنصوب به لا يخلو او قلما يخلو عن مدح او ذم او ترحم ولا
يستقيم ههنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من
المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير
اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم
معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا
يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية
وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم
بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف وينبغي ان تكون الجملة اعتراضية لا حالية
ليخلو الكلام عن ذلك الايهام **قوله** بل الجمعية الاصلية وان كانت
منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية
حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير
منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشي لان
نوع الايهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الايهام المنافي
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان تبقى شائبة من معنى
الجمعية في العلم كما يجوز ان تبقى شائبة من معنى الوصفية فيه
كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية
الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان
وسراحين انتهى قال في الصراح ضباجر كعفار وضبع كعتار
ضبعان بالكسر كعثمان ضبعانة مادة فعلى هذا ايندفع السوال
قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز

وهذا يوافق الصحاح
ح

ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا
معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع
انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا يكون اعتبار الجمعية المطلقة قوله
وهو الاكثر في موارد الاستعمال ومذهب الاكثر قوله اعجمي غير محذوه
قوله حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم
يمنع من الصرف اخر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما
لان جمعا بوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب قوله لكنه من
قبيله حكاية اعتذار عن انه لم يصح الحمل على الموازن من الاسباب
وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المص
في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم
بذلك قال تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه سمي كل قطعة من
السراويل سراولة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه
لان المسموع لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى
قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما لم تجعل جمعا لها بالمعنى
الثاني حتى يكون المفرد محققا لان السراويل مختص بالازار
فلا يصح ان تكون السراولة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان
يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى
الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في
الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك

في

في الجمع المحقق لا في المطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع
جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شرادم جمع شرذمة
وهي القطعة فيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من
باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق
قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مصروفا كان
لفظه اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة
قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذه المعاني لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر هو
ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن
مفرده كما يصرف نظائره لانه يوازن كراهيه ويمكن ان يدفع
بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالنذور
او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص
هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن
نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة واعيل مصغر
اعلى لا مقصور كاعلى فالالف فيه ثابته قوله في حالتي الرفع
والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما
ما فيه المستفاد من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس
ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة
قوله على وزن سالم مضارعه فرازنه المشبهة بكراهيه قوله

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعل غير
منصرف تجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سوا كان التنوين
عوض اليا او عن الحركة وينبغى ان يكون كذلك لان منع الصرف
لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح
فى حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض
الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال
عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم
جوارى بحذفها واثبات الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض
التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف اليا للساكنين قوله
وفى لغة بعض العرب اثبات اليا وهى قبيحة وعليه قول الفرزدق
ولو كان عبد الله مولى هجوته ۰ ولكن عبد الله مولى مواليا
ويجوز ان يجعل اليا للمتكلم والاصل مولى بتشديد اليا حذفت
اليا الاولى وزيد الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة
فى الهجو وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة فى ان
التركيب الذى يناسب ان يعد من الاسباب تركيب مع حرفى
الاسما هو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فمع التعريف جهما
لا يقال فاذا لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول
كلمة واحدة لا يكون الا علما لان لام الحصر لجواز ان ينقل اولا الى
معنى جنسى او يتقل اولا الى معنى علمى ثم ينقل الى معنى جنس
كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط التخفيفة
وثبوته الاشتراط قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار
هذا

هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفى الاضافة والاسناد
تحكم قلنا الحرف لما كان شديدا لالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها
فلم يعد من جنس التركيب الذى يناسب ان يعد سببا بخلاف
التركيب من اسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب
من الفصلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليامن من الزوال والانحلال
او ليتحقق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى
اللزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اى ان
لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك
لان كل كلمة نقلت من مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول
عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها
باعتبار وضعها العلمى لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة
الخ اولان تاثيرها اما فى الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما فى
الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب
الحكايتى قوله فكيف يوثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طباع
شىء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما
فى مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة واحدة
قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات
الحكمية عند جمع ولا يصح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا قوله كانه التنوين انما قال كانه لان المذكور فيما بعد
بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفصل لا لما يتضمنه بحسب
الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر

علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب اخر هو ان المحكم
وافقهم في منع الصرف من غير ان يقصد بل من غير نقل عن تركيب
مستعمل في المعنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل الواو
بمعنى مع وذلك اعتبار العطف او لانه تم الحكم عليه بقوله ان كان الخ
قوله لانهما من الحروف الزوايد بالفصل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة لما
جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون
من الحس فيمتنع ح **قوله** لمضارعتها الفي التانيث في منع دخول
تا التانيث لما كان منع صرفهما دائر عليه وجودا وعدما جعله
وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه
الاخر تساوي الوزنين مصدرا كسكران وحمرا وكون المزيدتين
في نحو سكران مختصتين بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكرانة
صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك
ولا يرد عليها منع صرفها الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق
تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها **قوله** اما كونهما
مزيدتين وفرعيتها للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير
وجه اشتراطهم انتفا التا الا ان يقال وجهه ان المجرد عن
التا اصل لما زيد عليه التا فهذه والاصالة تنافي الفرعية التي
تؤثران بسببها **قوله** واما مشابهتهما لالفي التانيث اي في
منع دخول تا التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ههنا
ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه
فان كان الاول فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني

فهو

فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصلي لتوقفه على المشابهة
مع ان المشابهة من عداد المشبه به فلا حاجة فيه لاثبات فرعية
مغايرة لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني لان
وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفا التا غير ظاهر **قوله** لا الاسم المقابل
ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف
اللازم الظرفية **قوله** وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما
قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن
يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه
الاول **قوله** فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم
من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانها كالفي التانيث
يقومان مقام علتين **قوله** او ليمتنع التا او ليتحقق سبب اخر
كما عرفت في التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جا في الا
حركات الفا في الصفة لم يجئ كسر الفا وجا فتحها وضمها ايضا
لكن المؤنث ح مع التا **قوله** او في صفة فيه انه عطف باو على عاملين
مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان
الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد
ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا
يكون الا احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع **قوله** لانه
متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم
اجتماعهما وحكموا ح بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى

مقصود الذاته بل المطلوب منه انتفا فعلانة فالعدول عنه الى ماليس
مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود
فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل ان قلت
اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفا فعلانة كان الواجب
عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم
انتفا مذكر مبنى على دليل لفظى والانتفا المبنى على الدليل اللفظى لا
يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله تعالى الخ لقائل ان
يقول اختصاصه به تعالى فى الاستعمال لا فى الوضع فاذا نظر الى الوضع
كان له مونث بحسب القياس اما بالتا لان الاصل فى التانيث
التاء اما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلانة فعلانه
فعلى الاول ينبغى ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى
ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس
لا يعتبر ولا يكفى قال وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما
غير منصرف فينبغى ان لا ينون ولا يكسر هنا الا للمشاكلة المسمى
قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواكان له
زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة فى قوله وزن الفعل محمولة
على النسبة لا على زيادة النسبة والالم يحتج الى قوله فشرطه
ذلك ان يحمل عليها قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة
اختصاص بالفعل قوله بالفعل بمعنى الخ فى اكثر نسخ المتن به
والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس

ولذا

ولذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اى اسرف
قوله وخضم من خضم الشى اكله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانية
لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس قوله مثل ضرب على بنا للمفعول
وزن فعل مجهول من الخواص لم يات فى اسما الاجناس الا دئل
لدويبة وقيل العرب قد تنقل الفعل الى اسما الاجناس وان كان
قليلا كقوله هاكم من قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل
بمعنى اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن
دئل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل
فى شَمِس شُمُس بالضم واما الوعلى لغة فى الوعل الدئم بمعنى الاست
نسادان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة وذهب
يونس الى ان الوضع المشترك من القبيلتين يونثر وذهب
عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون جلا وبرد بانه ان
كان علما فمحكى مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة
مقدر اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور
قال او يكون انما لم ينون له او يغلب كما قاله النحاة لان فاعل
اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب فى الافعال ولم يجئ
فى الاسما الا خاتم وعالم وساهم اسم شجر اسود ولان فى اثبات
الغلبة زيادة مؤنة لا يقال فى اثبات الاختصاص ايضا تلك
الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور
ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص

بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص
بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال
المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد
اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة
لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان الاولى منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر
واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهوله
وامراوا ستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل قوله اي
اول وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على
وزن الفعل صح رجوع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو
المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول ولصح لفظة
في لان الصفة تنسب الى موصوفها بفي وهو شائع وكذا
على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد
العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس
او لان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك
الحرف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا
لو تصرف في الوزن مع بقا الزايد سوا كان بالحذف كيسع او
بالقلب كاعلى او بالادغام كاسد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت
بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد
المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون
في الاسما فتقول في يقل لم يقل واخش اسمين جا يقول واخشى

قوله

قوله غير قابل للتا اي حال كونه الخ حال من ضمير اوله وانما لم تجعله
شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التا اصلا
قوله ولو قال غير قابل للتا كانه اراد غير قابل للتا بحسب الوضع
فلا يرد النقض باسود وقياس مؤنثه ان يكون على فعلا قال
ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط
علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا
بالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع
احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور قوله بالسببية المحضة اوضح شرطية لا بالشرطية
المحضة عند الجمهور خلافا للجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم
الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة
بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح
لان يراد به واحد من الجماعة فان اريد به المسمى بزيد والا
لم يصح توصيفه باحد لانه نكرة قال الماتنين اي بالدليل ظهر بالالتزام
قوله استثنا ما بقي من الاستثنا الاول اي استثنا بعد تقييد
المستثنى منه بالاستثنا الاول فلم يلزم تعدد الاستثنا
من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثنا من المطلق والثاني
استثنا من المقيد ونظير ذلك ما قال في توجيه ظرفين من
جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص
قوله العدل ووزن الفعل معطوفان على قوله ما هي شرط فيه
لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اشتمال

تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب
قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية موثرة مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر لخضوح وزن الفعل سوا كانت لاسم غير
المنصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها
مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي
واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق واما
اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا
للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال وهما متضادان
دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة
للعدل والوزن والعلمية فان العلمية موثرة فيها مع انها غير
منصرفة بعد التنكير وتقرير الدفع ايضا بان العلمية غير موثرة
معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان
مخصوصة هي اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحر وامس
عند تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر
الدائر يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم
صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين فيها للزوم
استثنا الشيء من نفسه بل هو ما يردد بين مجموع السببين
واحدهما او مفهوما مساويا له اعني ما يجامعه العلمية الموثرة
ولم يكن مثل وطاؤها هذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما

لكنه

لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثنا
كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة
مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض
باخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او
الاضافة او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر يعني ان تحمل
الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف
للقاعدة المحققة عنده وامتناع النصب اعتبارا بتقدير اللام
والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال
بعيد قال في مثل احمر علما حال من احمر لانه منقول للمماثلة
وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى
الوصفية فيه بخلاف افعل فعلا ولذا لا يعمل افعل التفضيل
في الظاهر دون افعل فعلا قوله حتى صار افعل اسما اي علما
للمتابه كما فكل قال اعتبار المجوز ان يكون مصدر الخالف لان
ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية
الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعل كالثابت قوله وفيه بحث
الخ ان قيل جاز اعتبار شيء من الوصفية في العلم كما اذا
سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع
الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة
عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي
قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو
في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله

وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يوثر قال لا يلزم
علة للنفى لا للمنفى قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم
يعنى انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان
العموم والخصوص من صفات معانى الاعلام والاوصاف
فالتقابل بينهما بالعرض قال فى حكم واحد اى فى بيان اثر
واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منهما شخصيا
فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع الصرف الالفاظ وهو واحد
اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية
لتعدد المنع قوله قلنا على تقدير احد الضدين آه بل نقول ليس
فى هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا
تنافى بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو
ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول
ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جاز استعمال المشترك
فى المعنيين وان لم يجز فذلك ليس للتقابل وذلك ان
تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود
اللفظى بازاء الوجود المعنى فكما هو ان يكون فى عالم
اللفظ ما ينظر فى عالم المعنى او لا يكون فيه فى بادى النظر
وهو تاثير الضدين فى امر موجود واحد بالتشخص سواء
كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا فى بادى النظر لان
الضدين قد يوثران فى امر واحد كالكيفيات المتقابلة
المؤثرة فى المزاج ذلك تدقيق فلسفى قوله لكنه شبيه

به

به فان لزوم اجتماعهما فى التصور حالة تاثيرهما فى امر شخصى
بمنزلة اجتماعهما فى التحقيق قوله اى فى باب غير المنصرف
يعنى ان اللام للعهد قوله اى بصورة الكسرة يعنى انه اراد بالكسر
صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تامل من القاب
البنا عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر
ان تقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبنا قوله اعنى اللام والاضافة
دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انها
معتبرتان لدخول الاسم بخلاف البواقى قوله وحيث ضعفت
آه قيل فى توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت
لوجود خلفه وهو اللام اما الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف
بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة فى صواحب
بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول
باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم فى
الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات
٨١ قال قدس سره فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على
ثلاث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر نقلا عن الصحاح
قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس
لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة
عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسما الغير المركبة
مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدا محذوف الخبر او خبر
محذوف المبتدا والتقدير المرفوعات هو او هذه المرفوعات

واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد
الى ما يفهم من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه
تامل **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية في جعل الضمير راجعا
الى كل واحد من المرفوعات اوالى المرفوعات قال توحيده
وتذكيره بالنظر الى الخبر اعنى ما اشتمل فان المبتدا هو الخبر
فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الآ ان
يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة
الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد
قال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفا في المرفوع ليس
الا باعتبار اخذه فان الاخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل
اخذ المعرف في تعريفه وهو نزول عن ذلك فلا شبهة
في ايهام الدور لانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في
الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف **قوله**
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف
بها كالحركات والحروف الاعرابيه وان لم يكن اوصافا لكنها
مشبهة به لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرف ويجوز ان
يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعادل للنسبة فالمرفوع فرع
ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة
الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطروعليه للطارى
والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة اذ معنى الرفع المحلى
انه في محل آخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو هذه

الحيثية

الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما
للفاعلية نعم لو قيل ان تنوب بهذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع
له او لاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون
محققا او موهوما او اعم من ان يكون اشتمالا له او لما هو في محله
لكان الامر ظاهرا **قوله** وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص
عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه
انفا **قوله** اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية
اتصالية وناى عنه قوله ومنها المبتدا **قوله** او مما اشتمل التركيب
ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل او يوافقه
قوله وههنا المبتدا **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف
بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا
انا وقولهم بذلك اى راى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل
وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف
زائد **قوله** التي هي اصل الجملة لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد
قوله لان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل
المبتدا فانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر
فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكر
في المبتدا لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله **قوله**
لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات
كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته **قوله**
ولانه يحكم عليه بكل حكم او لانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب

وهو فضيلة وكمال **قوله** الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر
العامل فى قوة ان مع الفعل قال اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة
ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت
او منفية محققة كانت او مفروضة **قوله** بقرينة ذكر التوابع
بعدها ولا يخفى بعدها عن التعريف قال اشبهه او للتنويع
لا للشك او التشكيك **قوله** اى ما يشبهه فى العمل او فى
الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لما له حقيقة
قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين
المستفاد من لفظه او قوله لان الاسناد الى الضمير الذى اسند
اليه فى الحقيقة لانه معتبر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة
اللغوية لكان ذكر قوله قدم لرفع توهم الدخول واليه مال المص
فى شرح الايضاح قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا لانه العمدة
الكامل **قوله** المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف
نوع من انواع المرفوع وتجب ان يكون المعرف واجزاء من
لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم فى
تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يتبع فى
انتظارها وفى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار
محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب الغرض ونقل عن
الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد فى قام
فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم نحتج الى
الاضمار وبقى محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا

قالوا

قالوا ليس فى زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم نصب كله لم اصنع
لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته **قوله** اى اسنادا واقعا
اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند او صفة لمصدر
قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل
لا يكون على طريق القيام بل الاسناد يكون كذلك **قوله** على طريقة
قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته اى على طرزه وطريقته وشكله **قوله** وطريقة قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من لوازمها
وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر
به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان المصدر المجهول
لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد
بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا
يماثل القيام ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير
القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام
قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا **قوله** واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه
فى قوة ان مع الفعل المجهول **قوله** كصاحب المفصل والشيخ عبد
القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين
قوله وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه لكان نصا فيما قصده لان
ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان مبتدا وجب تقديمه
على قايم كما فى زيد قام **قوله** والاصل ان يلى هو فى اللغة ما

يبنى عليه شئ فى الصرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس
سره آت قلت لما اثر بهذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع
انه اوضح واحسن لمرعات الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الآل
لحا الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز
هدمها وانه ليس بمجرد اولويته بل يبنى عليه بعض الاحكام
كما بناه بقوله فلذلك جاز آه ففيه زيادة تشويق الى استماع
الحكم الملقى قوله فى الفاعل وكذلك الاصل فى ما هو بمعناه ان
يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول
بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اى باعد فى ان
يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى
قربه من الفعل ورجحانه لكنه قد يزول ذلك الاقتضا بعارض
يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضا بعارض مسخن
قال ان يلى لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل
ايضا فوضع المظهر موضع المضمر زيادة التمكن فى الذهن
والاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق
به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم
لمدلول الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل هنا داخل فى
قوام النسبة الى الفاعل ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما
ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزءا للفعل كذلك

الفاعل

الفاعل لدلالته على ما هو داخل فى قوام النسبة كان فى عداد جزئه
قوله يدل على ذلك دلالة اى كان السياق دل عليه دلالة التزام ويدل
عليه تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون
وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان يكون الولى
اصلا عليه لجواز المثال الاول وامتناع الثانى والفا اما للتفريع
فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق
او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك
فى الجمع بين الفا واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان
كان مترتبا فى الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على
تقدير تساويهما فى المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه
قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على امر رتبة
كون الشئ بحالة مقتضية للتقدم سوا تقدم بالفعل او لم يتقدم
وهو ح فى حكم المتقدم لان ثبوت السبب فى قوة ثبوت المسبب
فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله خلافا للاخفش
وابن جنى بسكون اليا فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل
مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه
انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعى تقدمه على ما سوى
الفاعل قال الشيخ الرضى الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية
المنع مع قولهم فى باب التنازع فى الجملة انتهى قيل تجويز الاضمار
قبل الذكر فى باب التنازع فى الجملة والضمير المضاف اليه
غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف

الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب
القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار هنا
ايضا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره
يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الثناء الاول
في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى **قوله** جزى ربه
الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او
حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوى عواصاح
انتهى وقد فصل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعا
تداخيب **قال** لفظا تميز اى اذا انتفى لفظ الاعراب **قوله** في ضمن
الامثلة فان انحصار المفرد متضمن لانحصار جنسه خصوصا
اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات **قوله**
والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي
هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الخ **قوله** فلا يرد
مع ان التعميم بعد التخصيص شائع **قوله** نحو ضربت موسى حبلى
فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن
اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني
بالاول نحو ضربت فتاة موسى **قوله** بعد الا بشرط توسطها
بينهما الخ اى بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت
والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط
بتوسط الا بينهما اذ لو لم تتوسط وقدم الفاعل على المفعول
لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز

والممتنع

والممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره
قوله فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي
لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول
على الفعل في نحو ضرب عيسى بوسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود
قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اى للزوم خلاف المقصود من **قوله**
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر هذا ظاهر في المثال
المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا لكن ذلك
ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون
زيد مضروبا له **قوله** لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب
اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم
لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره
حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة
قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد كما ذهب
اليه الجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عاطف وللمجوزة ان يستدلوا بقوله تعالى
وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اى
ما نراك اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا
بادي الراي اى بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق
بمضمر مقدر اى اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه
رائحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة

غير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي
نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضرب غلامها
قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اى المفعول لانه ذاكر احوال
الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفاعل في الدلالة على ما هو المرام
واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث **قوله** لان
تقدير الخبر الخ اولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص
من صدر عنه الفعل فيسئل عنه في الجواب المنطبق على السوال
تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل الشيء عليه لانه هو المقصود
في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل
يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
غير متردد في الحكم وزيد قائم يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السوال يعني قال الشيخ الرضى ان زيدا في المثال
المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان
السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه **قوله**
يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكا يتعدى بعلى لكنها
تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى بحذف حرف الندا والجملة الندائية معترضة
وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط
لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى
عليهما دونك لانك في رخا ونعمة **قوله** بقرينة السوال
المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشا للالتباس

والتردد

والتردد وهو منشا للسوال فنزل السبب منزلة المسبب قال لخصومة
اللام للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل
ان يكون للوقت وح يحتمل خصومته وخصومة غيره **قوله** متعلق
بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة من الفعل
لا بيبكيه المقدر لان هذا البكا بكا قوته لا بكا الخصومة مع انها ليست
سببا قريبا للبكا **قوله** ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية فيورد
الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال
مع بقاء اثره **قوله** والمختبط السائل من غير وسيلة اى بغير علقة
وسابقة حق يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة
اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **قوله** والطوايح جمع مطيحة على
حذف الزوايد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس
ويجوز ان يكون جمع الطايح للنسبة مثل ما دافق يقال طاح يطوح
وطاح يطيح اى ذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح استثنيت
كردت يقال رياح لواقح اى للسحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما
مصدرية لانها اسلم من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوايح
من الاموال **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب
الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان
تعليل البكا بالهلاك الطوايح يزيد مما لا يلايم لان علة البكا
هلاكه باى سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن
ان تجعل سببا لهلاكه **قوله** اى في كل موضع حذف الفعل الخ

نسر لدفع الايهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الايهام اوقع فى
النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يودى معناه مثل
ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها
تصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو لو انك
ذات سوار لطمتنى فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل على ويحتمل ان تكون للتمنى مثل يضرب لمن يتادى ممن
دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة قوله فحذفت الجملة انما
يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها
حرف غير مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع الفعلان نحو
تبيل لجادبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد
بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل
على الفرع قوله فى اكثر من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت
وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثانى والبواقى كالاول
عند البصريين والاول هو الاول والبواقى كالثانى عند الكوفيين
قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل
الاول اتفاقا فلا يجرى فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر
التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو
يستحقه قبل الثانى او هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم
مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه لوقوعه لخصوصيته
او بعمومه طرفا لنسبتها وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبنى

وحسبتها

وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقان ولا يخفى ان ذلك التوجيه
اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقيق
بمرتبتين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما
معموله ولا حال التصور الذى هو سبب التحقق قوله ويصح ان
يكون هو صح وقوعه ذلك الموضع اى لا يابى من حيث انه واقع
فى ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما لتصور النزاع ولا
يخفى ان منطلقا فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الثانى بل يابى عن
ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان
الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع فى ذلك الموضع يابى عن
وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه
حرف لا يصح اضماره اى اسناده كاستتار الضمير هكذا قالوا
وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر فى الماضى نعم لو
كان بدل انا هو وكان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب
لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لا يمكن الاضمار اما
بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزئه
والا ليس عاملا ولا جزءا له واما بطريق الانفصال فانه
فى صورة التنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الفاصل
العاملين الا فى المفعول لضرورة بجيه اى تركيبهما الغاية
الا بالحذف او بالاضمار المتنازع فيه ولا يظهر الا لغا الا
بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان

متوافقين في اقتضا الرفع واما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار
كقولك ماضربت الا انت وما اكرمت الا اياك ولا تخفى ان عدم
صحة القطع في بعض الصورة كانت في عدم الصحة التعميم قوله ومراد
المص بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه بخلاف
ما يقتضيه الاصل السابق على راى البصرية فاحتيج الى الاستثنا
وترافعه على راى الكوفيين فيكون من تنازع الاصل
واما ذكر اقتضا المفعول فلتتميم البحث قوله فلهذا خصه بالاسم
الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير
المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز
القطع بالاضمار قياسا لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي
ان يحذف ولا يجاب بانا نذهب الى المهملة لا الكلية لصحة اطلاق
المهملة لا الكلية بصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اى ما قام ما ضرب
وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه
ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك
قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه جزء وبحسب المعنى
انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزء قوله فان اعملت
او المقدر الذي هو جاز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض
النسخ قوله وليس هنا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه
تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا

قال

قال مختلفين قال والعامل فيه ضمير فصل يستفاد من الضمير المستتر
في قوله يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا
تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا كتركيب مثل
هذا زيد قائما في ان العامل فيه معنى فعلي توهمي قوله لقربه اى لقرب
الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورد الاستعمال
الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوتى
بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم
مثل والله ان اتيتني لاكرمتك قلنا القرب مرجح عند تساوي
مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبته
لان القسم اقوى في اقتضا التصدر لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا
في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في المضمرات وضربتهم رجلا
وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان الغرض
في مرجعها وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او
مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان
المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم
من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان
لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار فيه بالذكر وليس من
باب التكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية

فالاولى ان الحذف طرف لا اضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل
هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف
كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو
اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو
اضربن واكرمن القول بحذف الواو والياء في الاول والواو في
الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا
تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من
باب حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا
وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم
ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة
اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضا المفعول ولزم وجود
الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد قال الاقرب ان يعتذر
عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في مراد المستثنى
ونزيه ومن ترى نزل قوم هو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر
فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وانه في زي المفعول للزوم
الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن
الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل
غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله
بخالف قول الاضمار قوله الكسائي خلافا قال لجاز الجملة
اعتراضية ذكرت لبيان قول الفرا قوله روى عنه تشريك

الرافضين

٦٢

الرافضين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير
جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية
عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي
الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهو ما ذكره قدس سره
ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار
الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز انه جاز اتصال
الفاعل بالفعل خلافا للفرا فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه
او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا
للفرا فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشرك
قال ان استغنى عنه شرطا استغنى عن الخبر لتقدم ما يدل عليه
قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله
بالحقيقة مضمون المفعولين لانه تتعلق الحسبان والعلم فلو حذف
احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء للمفعول واحد واعترض
عليه بانه يجوز في التشبيه وغيرها وان كان قليلا لان كلا
منها في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن
البخلا الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض
عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع
حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح

قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين
ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه
على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال
الآن يمنع مانع اى احدث في جميع الاوقات تمنع مانع قوله وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل
واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز
مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت
واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز وحسبني
وحسبتهما اياها الزيدان منطلقان وفي التصريح بحث للفرق
البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ
مبني على ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبأ به ولما استدل
لا يقال للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا
لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول
الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة المعيشة
زندگانی وآنچه بدو زندگانی کند والمراد هو هذا قوله وقال
امرؤ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة
الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير
توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على
كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على
الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلت لا يجوز الاول للزوم
تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام

على

على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض تنبو
عن ذلك لان نفي السعي يستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب
البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي
العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى
الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزام عدم السعي جعل نقيض
الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم
السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية
فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت
يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم
انه معطوف على الجزاء لجواز ان تكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا
من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل
ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل
او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه
لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في الازمنة
الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب
ما يغني فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش
في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد في البيت الاول
وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير
المجد مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل
واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور في

التعريف الجنسي لا الافراد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار
بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد
النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بمعنى المذكور مذكور
لا محذوف قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم الاسناد
فيلزم الفصل الى قوله مقامه فصل الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة
عن الضمير قوله الى فعل اى الى الماضي المجهول يعنى انه اراد بالعلم
اشتهرا وصافه او اراد بالشخص جنسه وتجوز تقدير معطوف
ل اى الى فعل ونحوه قال ولا يقع اى لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال
والا كان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يتخصص الحكم بالمفعول
الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال
مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه
موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا
اليه شيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قال
والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد
على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع
في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين
وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة
في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام
ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا ينسبه الفاعل
فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر
بالعلية له لانه على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال

ينبغي

ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر
بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرف بنفس اللفظ
نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول
له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام
الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب والقول بان
المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول انه ليس
جوابا عن سوال نشا من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان
مجوزا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه
مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن الكمية فاذا قيل لك
لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب كانه قال نصب حالا فا
للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا
بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه القران بالنصب
وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة
عاصم وكذلك ننجي المومنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه
بالفاعل قيل لبنا الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة
والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان
معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا
دار بين الحقيقة والمجاز فيحمل على المعنى الحقيقي فتعين لان
التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان
يقال ان الاسناد اليهما سواء مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي
مع وجود ما هو له ان قلت باي علامة ينسب الى الزمان والمكان

واما النسبة الى الاخير فظاهرة بالسلوك صح

والمصدر والمفعول قلنا النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لما ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيها نوع تاثير حتى يغيرانها كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير بزيد سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر نحو ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هنالك لان الربط المستفاد من الواسطة حقيقي لا مجازي بقي هنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان تكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة النسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في مقامها مقام الفاعل عدم دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سوا بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة

وانا

وانا قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المص فلا يظهر ح القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سوا قيل لو قال والبواقي سوا لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سوا في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود مفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدركا مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سوا كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة لكن متعينا ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول به بلا واسطة قوله سوا في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستوا الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزا على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله واما في عند عدمه الخ ان قلت يجوز الالتباس بلزوم المفعول الثاني الخ

من مركبه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخر وان دل على
انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا
اول وهو اولى باب يقوم مقام الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتبا
وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس وههنا المبتدا عطف على
قوله فنه الفاعل قوله او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان
من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف
اى من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اى فى باب المبتدا
والخبر وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا
فانه مبتدا يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قايم فى اقايم ابوه
زيد مبتدا لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم
من المبتدا خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا
معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما
فى العامل المعنوى وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد اى اسناده الى شىء او اسناد الشىء اليه قال هو
قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين
السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم
المراد والانعكاس اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة
صورة التصريح على صورة الاكتفا او لانه اراد التصريح بالحصر
ليكون ردا على من زعم ان اسم الفاعل مبتدا وفيه نظر
لان صيغة الفصل تفيد الحصر المسند لا حصر المسند اليه
ولو سلم ذلك فهى لتاكيد الحصر لان الحمل اليه انا عرف

باللام يفيد حصره على المسند ولو سلم انها لا تفيد الحصر فنقول ان
اسم الفعل مبتدا عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان
يقال اراد حصر المبتدا الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل
عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس ح للرد قال الاسم
لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه المقابلة للصفة لجواز
ان يكون هذا القسم من المبتدا صفة مثل ضارب فى زيد
ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا وتاويلا وذلك فيما يصح
اسم موضعه قوله نحو وان تصوموا خير لكم وسوا عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم قال المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضى
سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
كقولك ضيق فم البئر قال اللفظيه من قبيل نسبة الجزئى الى
الكلى قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا يعنى ان العبارة
وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار
ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان
سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا
بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول
افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا
على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر كباب
ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك
وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص
النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا فى

المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظ المعنى وذلك ان تقول
ايضا ان الحرف الزايد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على
كونه مرفوع المحل بالابتدا قلنا الحق جواز ذلك مبني على توهم
ان اسمها كان مبتدا ولا يجاب بان لا يغير معنى الجملة فكانت
كالحرف الزائد وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد
المبتدا واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل
الاسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب
عنه بالعطف ليس على محل اسم لا بل على مجموع المركب من لا
واسمها لان القضية سالبة لا تستدعي وجود الموضوع **قوله** وثاني
تسمي المبتدا فترا اشار به ان المبتدا مشترك معنوي لا ان
لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم
استعمال لفظ المشترك في معنيين قال والصفة لفظة او
للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات
بشي لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما
فلو ثبت كان بالاستقرا واعترض عليه بان التعريف ينتقض
بقايم في قايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا
كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم
يكن صالحا لكونه مبتدا لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل
على ذلك **قوله** او جارية مجراه كفرشي فانه في قوة منسوب
الى قريش قال الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام

الاولى

الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل وانما غير
وهل وغيرها من كلمات الاستفهام ونحوه **قوله** فذكر الالف للاصالة
ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** كهل الخ واين
ومتى وكيف وايان التمثيل فصل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن
فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان يكون
خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل تمثيله
بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه
ما **قوله** او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز
وذلك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز **قوله** لم يجز
تثنيته على اللغة المنصورة **قوله** كون الصفة مبتدا الخ قيل لم لم
يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا
تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا اذا كان
كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في
اقائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدا مسندا وفي جعله
مبتدا خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدا والالتباس
المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل
فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس **قوله** اي هو الاسم المجرد لك ان تقول
اي هو المرتفع المجرد لانه ذكر اقسام المرتفع فلا يصدق
التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى
المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به اذا

الخ ساذ

واجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل زيد قام صح

كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا
او لفظا يراد به نفسه كالجسق يضرب وان كان الاسم حقيقة او حكما
دخل فيه المثال المذكور وبالجملة ايضاح انه مصرح بخلافه وذلك
لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا
يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد
ليس بمعنى هو هو وربط الاسم المذكور فيم مقامه الى زيد بمعنى
هو هو نعم يصح امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظا يعد
واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله** فلا يصدق على يضرب في يضرب
زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب **قوله** اى ما يوقع
به الاسناد وقد اشار به الى ان البا متصلة بايقاع المظهر لا بالاسناد
لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى البا **قوله** ولك ان
تقول المراد المسند به الى المبتدا بقرينة انهما ركنان مثلا زيدا
لما اشار اليه بذكرهما في العنوان **قوله** او تجعل البا بمعنى الى
قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان
لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر
لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج
اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا كما
يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب في زيد
ضارب ابوه مخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدا مع انه
خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله
لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب

اجرى

اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد
الى المبتدا اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدا نفسه كما في زيد
جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى
شي اصله لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب
الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ويضرب
زيد ابوه يضرب ليست اخبار الزيد **قوله** اى تجريد الاسم ان
قيل التجريد عدمي فلا يوثر فالاولى ان يفسر الابتدا بجعل
الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد او اسناده
الى شي قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا موثرات
والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما حصله اولى امر
اعتباري فلا يصح ان يكون موثرا **قوله** ليسند الى شي كما في
القسم الثاني من المبتدا ويسند اليه شي كما في القسم الاول
من المبتدا وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدد
قوله فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر يطلبه منهما على السوا
قوله وقال الاخرون هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضي وهنالك
قولان اخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما **قوله** لان المبتدا
ذات والخبر حال من الاحوال لها غالبا فلا يرد النقض بقولك
المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان
يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر

اللفظي طار والاعتبار بالطارئ دون المطرود عليه وبان
المضمر محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن المضمر فاراد بها
في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قوله ومن ثمه اسنا
بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يخرج
منه شي مشبه بالمكان قوله جاز في داره زيد انما لم يقل في داره
رجل اذ لا يصح ان يناقش في اضافة تقديمه لوجوب تاخيره
اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم
لان ما اضيف اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش
لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد
جا في اكفانه درج الميت قوله وقد يكون المبتدا نكرة وانما لم
يتقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وعكسه مع انه
المناسب للاصل الذي مهده انما لئلا يلزم الانتشار بينه
وبين الاصلين الاخيرين وهما تعريف المبتدا وافراد الخبر
المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي
قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتنا على
المبتنى عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والمطلوب المهم
المتداول ان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس
مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر
قوله بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا
في المثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت
بمثل ولعبد مومن الخ لان لفظة ما ينبي عن عدم الانحصار

قوله يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف بالمومن
تخصص بالصفة التخصيص المؤدى بالصفة مصحح واما التخصيص
الذي نحن فيها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان
مصححا لزم صحة الابتدا بانسان لصحة الابتدا بتفصيله وهو
حيوان ناطق دايم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق
بين التخصيص الرافع للاشتراك بالقيد والخصوصية الثابتة
للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالعموم
ففي اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما
عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة
لاحتمال خروج المنبوذ عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمومن
لم يصح الابتدا به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة
الابتدا فان الحكم بالاربعة نصف الاثنين مستقيم والابتدا
بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق
بينهما فان العموم في كل رجل جا من قبل كل وعموم المثال المفروض
انما جا قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جات
لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم فهذا الكلام يعلم فيه
ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار
والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا
ان هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار فينبغي ان
لا يصح الابتدا به مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت
يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات

اوتعليقها فلا يرد ما قيل من ان التخصيص ههنا لان التخصيص
ان يجعل لبعض من الجملة شيا ليس لسائرامثاله **قوله** فانه لا
تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي من واحد **قوله** نحو تمرة
خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي
التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا
من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر من غير
خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس
فيعم الكل اولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان
المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما
قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي **قوله** لتخصيصه
بما ينحصر به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكليف لانه جعل بمنزلة
ما في تخصيصه خفا **قوله** او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الاشر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في
انا عرفته **قوله** وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى
تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة
وحاصله معنى ان السامع كما يتغير عن الغاية الكلام اذا كان
الحكم مقدما فلا يخل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خبرا لا بالنسبة
الى المخاطب اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصفه يجوز
ح ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول
ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير **قوله** علم جنسا

بخلاف

بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدا ولك
خصص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيا من
قسمي المبتدا ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته **قوله**
لتخصيصه بنسبته الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء
اذ ليس معنى ويل لك وبلى لك لان الويل الهلاك ولا ويل
لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد
بالويل دعا الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير
دعاي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية
اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور
لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم
الى اللعنة **قوله** اذا اصل سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان
يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك
كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك
فمعنى مصدره قولي سلام عليك فاذا يكون معنى سلام عليك
قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمت اي جعلك
سلاما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه
بالمتكلم بالغايب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكره
عليك بعدا ستيفا سلم مفعول قلت التقدير بحسب
الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل
مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على
تزييفه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان

قوله مبتدا وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر
وهذا المعنى مستقيم آه فان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب
الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد
به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول هذا المعنى
غير مراد لكن يمكن التعريف بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم
اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر محتاج الى التفسير
مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت
قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير
لانه معرفة فلان سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك
الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر
مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت
بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى
الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل الفعل والفعل يدل على
الحدوث قوله اى سلام من قبلي في التفسير تامل قوله مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة في تجويز الاخبار عن
المبتدا والفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب
بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر
عنه نكرة وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا
الى غير ذلك مما يرد وارجاعها الى المخصصات المذكورة

تكلف

تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد
عرفت ان الخبر المعرف تجويز ان يكون مطلق الخبر كما هو
نقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا
قوله والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور
النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان تكون خبر المبتدا
ومنهم من منعوا متمسكين بالا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف ١٠٥
هولاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدا والانشا
ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب
الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار
كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه او استحقاقه ان
يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية الخ لم يذكر الشرطية لان
الشرطية عند اهل العربية قيد للجزا كما هو المشهور والجزاء
اسمية او فعلية ولو بالاخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على
الفائدة ومحلها كما اذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدا محلا
للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها
رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة يصير محلا للفائدة
التي تضمنها الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه
يتصف بصفة ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك قوله فلا
بد في الجملة وكذا لابد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا
بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي
والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي

عليه وكله تاكيد قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل
بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد
اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدا وخبر كان
واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان
ودلالة خبره على المعنى فتنتشر الدلالة على معنى مختص بزمان
فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير **قوله** من عائد خبر لا وليس
متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام في
نعم الرجل لانه للعهد ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض
التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان
يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
اي لا نضيع اجرهم **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدا قيل لا حاجة الى
العائد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وقولك
قولي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان
مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا
الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن
منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر
والعائد فيه الخروج وح ينبغي ان يقدر منه موخرا لئلا

يحتاج

يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا
وسيما اي ان كان غيره للشذوذ ذلك في الضمير المنصوب والمجرور
لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر ستون قفيزا
والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف انتهى الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد المن **قوله** وما وقع ظرفا اي جارا ومجرورا
وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم
الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز
ان يراد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح **قوله** اي الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان
لا يقع خبرا عن اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة
ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف
مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان
المعنى ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى
الحدوث فالوجه ان يقال ان الزمان لا يتعلق بحصول العين
واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات
الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف
الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة
ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون
السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان
في الخريف فالسامع لم يعرف كونه في الخريف وثانيها ما
قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا

عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة
او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير
شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكير المناسب
للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم
للتبعيض ان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان
لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر وثالثها
ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان
كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك
مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة
فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله وهو ان كلا من ظرفي الزمان
والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا او موقتا محدودا او اخبر
به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة
نحو دارك مني مسافة فرسخ ومنزلك فرسخ او ذو مسافة
سري ليلة ومتى ينطلق بدلول الخبر اي بعيدة هذا القدر
واما انتصاب داري خلفك او من خلفك فرسخين او ميلا
ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اي بعدت فرسخين فالفرسخان بعدان لهما كما ان الماء
في امتلاء الاناء ماء وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه

على

على المصدرية اي بعد فرسخين قوله فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا
معنى الشرط فان ما في نحو ما وقع موصولة او موصوفة قوله على انه كائن
واقعون عليه قوله مقدر اي من جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح
الكلام اذ لو لم يصرف عن الظاهر لم تصح نسبة التقدير الى الظرف
وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على
التمييز نحو زيد طيب باب اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من
حيث انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروضة انه جملة
لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملصقا بجملة ويجوز ان يكون للتقدير بمعنى الالحاق
يقال قدرت هذا بذلك اي الحقته والمعنى ان الظرف ملحق
بالجملة الحاق الجزء بالكل واحسن التوجيهات ما في الشرح
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال
غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون
من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب
المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه
وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما راه مستقرا
عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق
اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في
الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا طرفا ومظروفا
اما الظرف فهو الدار واما المظروف فهو زيد ولا حاجة
الى اعتبار امر اخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع

الظرفية لانه هو والحكم فيه ليس الا انه هو قلنا لا نسلم
ان الحكم ليس الا انه هو لا بد لذلك من دليل مع ان التقدير
الفعل لا صح الحكم نظرا الى الابتدا قيل قوله والاصل في الحمل هو المفصل
والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل
تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه
قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد
فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل
في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة
الزيادات والتقوى يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع
وعدم التضييق كما هو مذهب العرب ولهذا كانت لغتهم
اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما تكون
في الشرع تكون في النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال
على مدلوله سوا كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من اسم
متقدم عليه نحو ازيد قائم او متاخر عنه نحو غلام من جاءك
قوله على معنى وجب له صدر الكلام اى صدر داله وصدر
نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني
والترجي وضمير الشان ولام الابتدا والشرط ولو بنوع
تضمن مثل الذي ياتيني فله درهم والجملة ما يغير اصل الكلام
والتصدر تجعله نوعا اخر وانما تقتضي الصدارة لان
السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله
فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع

بذلك

بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي
بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه قوله وهذا مذهب
سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يقل المهم المثال المتفق
عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه
قيل لان من زيد معناه النجار ام الخياط مثلا والوصف متعين
للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في
الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه
معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل عن ابن
الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو
ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم
لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز
كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة
للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفته
لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين
الضابط في جعل احدهما مبتدا والاخرى خبرا ان ما زعمت
ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى يجعل خبرا قوله
ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
ومنه قوله الا انما القاتلات لما به قوله او متساويين
قيل لو اريد بالتساوي في التعريف والتخصيص كان
غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب

الوهم الى التساوى فى درجة التعريف وفيه ان مثل هذا
الوهم غير مهروب عنه لثبوته فى التساوى فى التخصيص
فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل **قوله** او كان
الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهى
جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين فى اين زيد
مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ما قاما الزيدان
لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة ح الى لفظة له للاحتراز
عن نحو زيد قائم ابوه لانه احترز بها عنه فى شرحه فالاولى
ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزء المتقدم
ان قلت ينبغى ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها
نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا قلنا ذلك المبتدا
مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفى او نحوها حاله
بالمقايسة على ما سبق لتكثير العلم بحال ما بعد الا او معناها
قوله اى بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم فى مثل الزيدان
قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل بناء على ان
السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذلك مرجعه
اوضلا فالاصل واذا تضمن الخبر المفرد اى نفسه اذ لو
تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب
تفنن فى العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله**
كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر فى الاستفهام
قوله لتصدره فى جملته اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه
ان

ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركنى
تلك الجملة ولا مما هو من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان
وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا
يقال ان من تضربه يضربك واما جواز قولك الذى تضربه
يضربك فلان الموصول لا يوثر فى صلته معنى **قوله** تبعية
يمنع نصها تقديمه وانما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ
على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة
عليه لزم ذلك المحذور **قوله** فى المبتدا نفسه اما اذا كان فى
صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تاخير
الخبر بان يتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة
والموصوف فيجوز ان يقال زيد على التمرة مثلها **قوله** مثل
تعلق بالكل انما لم يجعل الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول
بعامله لعدم اطراده فى مثل غلام زيد رجل مثلا اذا جعلت مثله مبتدا
قوله او خبرا عن ان يشترط ان لا يكون ان بعد اما اما لك خارج
فلا اصدقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة
التامة لا تقع بعد اما وفائها **قوله** اذ فى تاخيره خوف لبس
دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة
مع اسمها وخبرها اذ لا تجوز ان يكون مما فى حيز ان المكسورة
لعدم صدارتها ولا مما فى حيز ان المفتوحة معنى لانها موصول
ولا يجوز تقديم ما فى حيز الموصول عليه فتعين ان يكون
خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة

معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول
قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا اخر لها او ظرفا
لخبرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق
اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة
لم يتعهد رفع ليس الكتابة بالتقديم نعم يتعهد بالزيادة نحو عمرو
قوله وقد يتعدد لفظا فقط للتحليل او التحقيق قوله وذلك التعدد
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ذلك التعدد اما غير واجب كما في
مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف
وتوجيهه ان يعطف او لان تجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل
اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين ضمير المبتدا لان المبتدا
مفكوك تقديرا فكانك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل
وبهذا جاز ان لا تجعل مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة
فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه
احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين
قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل
بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزا فانكسر احدهما بالآخر
فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا
وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدا وليس في شيء من الخبرين
ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند
الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
شئ

شئ من الجزئين عند تثنية المبتدا وجمعه قلنا اجرا تلك الاحوال
على الجزئين كاجرا الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه
على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على
اجزائه وقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء
باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد
كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم
هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف
الجزء على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدا فقيل هذا الوجه
متعين بشهادة مطابقتها للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه
بحث لان مطابقتها يجوز ان تكون كالمطابقة في المثال المذكور انفا
ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من
الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه
لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه
بحسب تعدد الابعاض قوله اي هذا قال قدس سره في الحاشية
المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ان قلت هذه الصورة مثال الآخر لا يجوز فيه العطف
اصلا فكيف هذا سائغ قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس
من تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تعدد المعطف على ما
حققناه قوله ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل
قوله معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول
للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني

لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق
كلام المتن في بحث حكم المجازاة **قوله** او للحكم به فان الجملة الخبرية كثيرا ما يورد
ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها **قوله** فلا يرد نحو وما بكم من
نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة بهم ليس لكونها
سببا من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها
من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد
اللصوق الى ايجاد الله واعطائه واما استناده الى كونه صادرا منه
ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فيشبه المبتدا الشرط لما كان المبتدا
دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز
كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز
كون الظرف صلة او صفة **قوله** وذلك الاسم الموصول قيل تعريف
الجزئين يقتضي الحصر بمعنى حصر المسند اليه في المسند وذلك
لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط
لكن وما في هذا الباب ولاجل ان ما قيل فيه بان التعريف بلام
الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا
ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول
والحيوان المعرف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين
فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا معنى الشرط ان لا يكون
ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها وان ١١٧
قوله

قوله ذلك اشارة الى المبتدا الذي يتضمن معنى الشرط وتفرع على
تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان موارد النقض ليست مندرجة في
ذلك تأمل يظهر **قوله** بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين
صلة اللام الموصولة **قوله** وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به
لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه **قوله** او
النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف عليه
باو مفرد **قوله** الذي يأتي الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال
وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر **قوله** او في الدار
ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين **قوله** فقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل ان الموصول ليس
عاما اذ لا يريد كل موت تفرون منه بل فاكم اذ رب موت فر منه
الشخص فلاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء
مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسما الشرط في العموم والابهام
فتكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي
لا يجب العموم في الموصول كما في اسما الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة
نعم الاغلب فيه العموم **قوله** لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء
لملاحظة المشابهة المبتدا لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر
ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان
لانها لا تغير معنى الكلام **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا
مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان
الجزاء قد يكون انشا **قوله** لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد

وان يدعى ان ليس ههنا مانع اخر **قوله** قيل بعضهم الذى الحق انها
هو سيبويه نقل عن المص انه قال فى الايضاح منع سيبويه من دخول
الفا فى خبران بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد
سيبويه فى كتابه بنحو قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان
الموت واما الفقه فبعيد منه وقوعه فى مخالفات الواضحات **قوله**
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم. القلا بالمد والفتح دشمنى ودشمن داشتن
قوله لقيام القرينة اللام للوقت له للاجل لانه مصحح لا مقتضى ودواعى الذكر
مذكورة فى علم البلاغة **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا
لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر
مما لا يعتد به **قوله** ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله فى المعنى
لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان فى الافتنان
وتغير المالوفات زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغا اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم
يعتنى به زيادة اعتنا فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات
بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يبق فى صورة الوصف فلم
يتبين انه فى الاصل وصف ثم غير **قوله** فى قول المستهل البصر
قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم
الهلال ماه نوناسه شب وبعده القمر **قوله** لان المقصود المستهل
تعيين شئ الخ لا تعيين الهلال ولئلا يتوهم نصب الهلال
برايت ورايت وذلك لان الاصل فى المفردات الوقف **قوله**
خرجت فاذا السبع الفا للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات

اى اصل الحمد هو والفعل لان الكمين بالمدح او الذم خبر ع

كذا

كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اى
مفاجاة السبع لازمة للخروج وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها
قوله على المذهب الاصح انما قال ذلك لان فيه خلافا فقيل ان اذا ظرف
مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد فى مثل فاذا السبع بالباب وجعله
بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى فى
وقت خروجى حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع
خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف
اى ففاجات وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لانه مفعول به لفاجات اللهم الا ان يقال ان فاجات بمنزلة
اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما فى الوجوه الاخر
والعامل فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال
معناه ففاجات وجود السبع زمان الخروج **قوله** فيما التزم فى باب
التنزيه الشئ فالتنزيه اى قبل ملازمته **قوله** اى فى تركيب الظاهر
بحسب اللفظ ان يقال اى فى خبر والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب
الظ لان ضمير فى موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب
الظ لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا فى التركيب
فيغنى غنا الضمير **قوله** وذلك فى اربعة ابواب لا يقال هناك قسم
اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف
لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بحسب الحقيقة ليس الا الظرف
والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظى فليس من باب حذف
الخبر والتزام غيره سده **قوله** فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه

ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعور
بالعطايا بزى الازمة آخوار منذى بمودت قوله هذا على مذهب البصر يين
فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما يراه اى واليه ذهب
الكسائى لان لولا كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم لوم
تجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا الذى يفسره كما هو شان الافعال
الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها لان الفعل لا يدخل
على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب قوله وقال
الفراء لولا هى الواقعة لاختصاصها بالاسماء كساير العوامل ولا تخفى
تصوره قوله منسوبا الخ قال الشيخ الرضى بدل منسوبا مضافا الى
الفاعل او المفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة كانت او او الى الفاعل والمفعول صح
جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية تجب معها الواو على الاصح قوله
واكثر شربى السويق ملتوتا السويق بست قال قدس سره فى
الحاشية لت السويق لتا بله فضاح قوله واخطب ما يكون الامير
قائما اى اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان
الشايع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدا
يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه لهم لو رفع قائم على الخبرية
جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضى حيث قال تجويز
رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربى زيدا
قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز فحاول الكلام
والمجاز يونس بالمجاز ونجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما

لشيوع

لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا
نحو نهاره صايم وليله قائم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب
البصريون الى ان تقدير ضربى زيدا حاصل اذا كان قايما لان الاخبار
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب
ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان
قائما يكون ح حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان
بعينه مذهب الكوفيين ويجى ابطاله واذا كان عامله حاصلا لزم
اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا
قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضمير
الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش فى لزوم الاتحاد
فيثبت على هذا وجه اخر قوله ثم حذفت اذا مع شرطها سمى مذهو
شرطا وان كانت اذا ظرفية لرايحة معنى الشرط واذا هذه
للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات
كثيرة قال قدس سره فى الحاشية وهى حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن معنى كان
الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما فى
معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه
لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع
تعريفه مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا
المنصوب لازمة ولو كان خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول
الواو فى اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال

وذلك لا ينتفي اللزوم **قوله** وتقييد المبتدا المقصود عمومه اتفاقا
وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه
ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح
بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر
مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة ولا يجوز
حذف الموصول مع بعض الصلة **قوله** اي ضربي زيدا ضربه اي
ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد **قوله** الى ان هذا المبتدا لا خبر له
كما في القسم الثاني من المبتدا **قوله** لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده
بكل وامثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة **قوله** وثالثها
كل مبتدا الخ قال الشيخ الرضي ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع كان خبرا بمعنى مع
فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا
يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق
الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا **قوله** وكل رجل
وضيعته قال قدس سره الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن صنعتها اعني الصنعة انتهى
الضيعة كار و پيشه كردن مراد ان قلت لا يجوز رجع الضمير
في الضيعة الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا
قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعته ذلك الرجل
قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان

يكون

يكون ضيعته معطوفا على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه
انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته
كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته
ليست معطوفة على المبتدا ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف
المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فلان المفعول معه لا بد له
من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف
على المبتدا نظرا الى الصورة **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما
تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو
الظاهر لان الخبر هو المثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ فيسد مسد الخبر ولا تجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر
لانه من تتمة المبتدا قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن
زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن
زيد جاز ان يقال وضيعته ساد مسده ويكفي في النيابة حيثية
واحدة **قوله** ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به ومتعينا للقسم
فان تعينه له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لا
يجب حذف خبره لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال
نحو لعمرك لا فعلن **قوله** اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله
خبر ان واخواتها مبتدا محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره
وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر
المبتدا فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة **قوله** اي

اشباهها انتسبلها الاخوات للاشباه والنظاير لما بينهما من
التفاوت والتماثل كما في ما بين الاخوات قوله لا بالابتدا كما ذهب
اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما شابهت
ولان اقتضاها الجزئين على السوا فالاولى ان تعمل فيهما قوله
بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على
كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك
الحروف فلا خفا في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول
احدها وان كان كلاً من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع
اخبار اخواتها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا
الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها
او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على
توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف
وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله
لا يرد انه فيهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانهما
معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به
وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف قوله مثل يقوم ومثل
خبر المبتدا الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة
قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال ان
زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام
ينافي التحقيق قوله الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في
التقديم لانه استثنا عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب

ان

ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول بوجه الضمير الى
المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان قوله
الا ان يكون ظرفا استثنا مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال
من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثنا من معنى
الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدا في
جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك
لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان
فصار الظرف مع الشي كالغريب المحرم للشخص يدخل حيث لا
يدخل غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة
الظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله خبر لا لنفي
الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان
في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان
فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال الم
ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الكافية
اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا
في ما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي
بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض بان ذلك مذهب جماعة
منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في
توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف

ونحو من الحال بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما يلزم ح
لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود
والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت
حمل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدها
ولا يمتنع الاقتصار ههنا على احدهما قلنا امتناع الاقتصار كاف في
ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا
قرينة خصوص حمل على امر شامل او لان النفي رفع الوجود ونفي ان
النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او غيره
قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا
النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة اما اذا قامت
قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله والمراد
الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء الافعال
ورتبه المهم بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى
ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم
الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي بعمل ليس
المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما
بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما
ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل
او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله
من صد قال قدس سره في الحاشية الصد والاعراض والبراح الزوال
والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال

لي باعراض عنها قوله اي لا براح لي لقائل ان يقول هب ان لا ليست
لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدا لا يقال يلزم عدم تخصيص
المبتدا النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول
يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او
بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي
النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما
او مع ليس او مع الاستفهام او النهي وتحتمل ان يصرف عن الاستغراق
بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا
انتصب او ارتفع فانه ح نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان
قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا
لا تعمل عمل ليس الا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا
لخبر ما فالاولى ان يقال لا في براح لنفي الجنس وتجوز فيما بعدها
الرفع مع ترك التكرار لكنه لشذوذ التكرار انما يجب مع الفصل
بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرده النقض
بمسلمات في مررت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول
فان المشبه بشيء يلحق به ومن عداده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي كما دل لفظ الصيغة
وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو
كان مفعولا لفاعل المذكور لكان مفعولا اما للمبني وذلك الفعل
او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول

والنسبة لا تكون غير احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر
ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان
لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل
وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك
الفعل كما في مات موتا وطال الكلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس بمفعول
بحسب اللغة كما قال الغزابل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم
قرن لفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره
من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود
فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق
هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف
قدس سره في حواشي الرضي باطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني
المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر والفعل
والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر
تاثيرا كان اولا ولا ينفي بكونه مفعولا الا انه حاصل لمصدر الفعل
المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل
الخ قوله خلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة
وقال الشيخ الرضي تجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال
مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا مع قيد الركوب فعل
الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال

ان

> انما بينه لعلة فاعله
> ومفعوله وكذا المستثنى
> لان تعلقه بواسطة صح

ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك
لان تعلقها به بواسطة انه مخرج عن امر واقع مجموله اتفاقا ومن
ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة
يظهر توجيه حمل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليهما اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي
عليهما فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورة
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد
وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات بمعنى يشتمل به وله
وفيه ونحوه لا المفعول كما في زيد حسن الكلام قوله اسم ما فعله فاعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث
يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق الاثبات
او النفي فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله الا ان يكون
مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية
قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت
ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم
لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله بانه
ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناوله
القول بما يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم
يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول
اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون

مدلول تضمن وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على
دوالها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما
يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار
الشق الاول ونقول الفصل تناول للقول قطعا ولا نخرج مثل قلت
قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مفعول ليس اسما لان الالفاظ ليست
موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى
اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو
لم يرد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها
كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها
ما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع
الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب
مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل
على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكنه يصدق عليه نحو ضربته
انواعا ورايته القا قوله وهو اسم بمعنى ان الفعل الاصطلاحي المذكور
اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظ او باعتبار كونه
فعلا حكما كما افاد بقوله او اسم معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور
حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان
معنى الفعل الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم ولا
لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كني به عن الضرب

بل

بل المراد ان يحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول
الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى ح دخول
المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلولة للفعل
مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقيق لتقدم وتاخر بينهما وكذا
يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقيق
لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له (اعتبار ح)
لا يقال قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه
الى القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا
معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند
حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت
لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة
وفائدته دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم
الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امر بالتكلم لموسى عليه السلام
قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف
بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنويع
والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه
الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان
النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة
مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام
العهد او من الصيغة نحو ضربته ضربتين او من المادة الدالة على
الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته

انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اى الضرب وقدمت خبر
مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول
هما صفتان لمصدر مقدر اى قدرما خير مقدم والضرب اى الضرب
الذى ينبغى ان يسأل عنه بانه اى الضرب هو قوله ان دل على عدده
اى وحدته او كثرته او نحوهما بخصوصها سوا كان المصدر مفهوما من الصيغة
واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته
سوطين او اسواطا اى ضربت ضربتين او ضربا بسوط وهو مجاز
عن الضرب بملابسة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما
من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد المصرح مع ذكر تمييزه نحو
ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو
رايته الفا اى الف روية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف
اى روية الفا قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر فى العبارة ان
يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها بخلاف
فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية
نحويه وجمعها لارادة المفرد منها قوله او العدد ولا يخفى فى
قصد تعدد المصدر تجدد الاشتراك عن غير تخلل ما يقابله فلو قام
زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا
قوله وقد يكون قد هنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل
بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك فى السما قوله بغير لفظه وح كان الخ
واوكد مما كان بلفظه قوله اى مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر

او

او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله
او غير عامله نحو بدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته
ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضرب
وضربت ذلك قوله مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس
فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله انبته الله نباتا فانه مصدر ثم نبت
نبت نحو سضوبا م
اما انه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له او لانه جعل
بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم
وقيل انه ليس من هذا الباب لانه بمعنى انبات قوله وسيبويه يقدر
له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا ياتى فى مثل قوله
تعالى لا تضرونه شيا قليلا اى ضرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خبر
مقدم وح يكون خبرا ودعا وكذا قيل لمن يمضى الى السفر وح يكون اذا ح
دعا قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه
قوله اى سماعيا موقوفا على السماع يعنى ان العلم بوجوب حذفه
ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم به
يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابطة فيكون قياسيا استد لالبا
قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا
قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا ومعنى ذلك لثبوت الضابطة
الذى هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا اى سقاك الله الخ كلها
دعا دائما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون
خبرا قوله وجدعا دعا بالذل وقبح الحال والجدع بالدال المهملة
قطع واحد من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما فى الرضى

لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف الخ انما هو فيما استعمل
باللام الخ قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها
اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها
بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب
وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
وسقيا له اي نحمد الله وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت
حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
ويجوز ان تكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما
في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قوله منها الخ بعد هي كذا وكذا لان المواضع
لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو
اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة منابه نحو اقاعدا والناس
قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفي الخ انما شرط كون المصدر مثبتا بعد
نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرار وصف
الشيء بدوام حصول الفعل ولزومه له ووضع الفعل على التجدد ينافيه
ومنها وان لم ينافيه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام
وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما
زيد الا سير وزيد سير سير ليخلي عن الكلام معنى الحدوث
راسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه وبهذا المعنى
اعني زيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها
عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو رتب الخ ذلك تعقيبه لفوات لكن
الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لم يكن

بعد

بعد نفي قوله داخل قيل صفة للنفي والاظهر انه حال صفة لحرف
نفي ومعنى نفي قوله على اسم مبتدا او منسوخ ابتداؤه لعامل قال الشيخ
الرضي دخول النفي على الاسم المذكور ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما ضربتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه
المفعول المطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان وضربتك فالشرط ان
يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه قوله
لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة قوله لانه لو كان خبرا الخ ان قلت هو
ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا قد يكون مرفوعا ان قلت فتفوت المفعول ح
فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين موضع الرفع والنصب لا
تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله في
اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله
نحو دكت الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين المثالين بطلبتين
لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سيرا وح ينبغي ان يقال
ان الحذف اوجب قوله الا سير البريد بينك قوله ومنها
ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة على
المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي المصادر وقيامها
مقام عواملها قوله لا اثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب
فقراه بصرا او بيعا ويشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال
مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يمنع صيحة او يغتنم اغتناما لا
ليخرج نحو له سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد

ليس من آثار السفر بل من انواعه قوله متقدمة بيان للواقع او احتراز
اذا جوز تقديم التفضيل نحو اما تمنون منا او تفدون فدآ سعدها قوله
مصدرها اى المصدر المفهوم منها قوله وبآثره عرضه اى غايته وانما
سمى غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذى يكون بعد المؤثر
قوله اى لان يشبه به امر اى لان يشبه بانا بمنابه امر فان الواقع
بعد الجملة بحسب الظاهر المفعول المطلق لا يقال فاذا يخرج عن الضابطة
اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه
ولزوم المصدر في موضعه فعلى هذا الوفتر قوله ما وقع للتشبيه
بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة قوله عن نحو
لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه تجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف
لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى
الحال ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفيده الاول قال
الشيخ الرضى لا منع عندى ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر واتى
بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على
حذف الموصوف قوله علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة
الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم عارضا
غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد
زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة تعد في المعقولات
حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج
قوله مشتملة على اسم الخ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر
فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه

تدل

تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى
غناء التقدير وحشيه الشيخ الرضى ان قيل لم لم تجعلوا الاسم المذكور
عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الاصح تقديره بان
وفعل منه ويصح ذلك فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت
في مررت به
ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا
او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذا كالفعل الخلو لها ما
لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب
١٢٩
حذف الفاعل قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية
على اصح تاويل الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له
واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما
على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز النعت
بان يقال صوت الحمار لان مثله لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه
فصبر
بانه لو جاز هذا لجاز هذا الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد مأول
بالمشتق اى منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله
من صات الخ يعنى ان صوتا جا مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك
كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى اولان وانه استعمل استعمال
المصدر كالعطا بمعنى الاعطا وان عامله يصوت من التصويت
قوله وصراخ يعنى بانك كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
قوله ما وقع مضمون جملة حالا وضربوا تنقيح على انه بمعنى كان وهذا
الظهر معنى قوله لا يحتملها غيره اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره

ويحتمل مصدرية وغيره لا مفعوله قوله نحو له على الف درهم له خبر وعلى
متعلق به وعلى متعلق به او على العكس ولكل وجه لفظي او معنوي ومن
هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق ودعاء الى الحق لانه دعا الى
الصلاة ومنه ايضا انت زيد المقام قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي
الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قوله
ويسمى اى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يوكد نفسه وذاته
كما يوكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان الموكد هنا مضمون المفرد اعني
الفعل وفي مسئلتنا يوكد مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل
القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد محتملا لغيره
ويجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود
ح اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة
كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف اى قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المؤ
الموكدة لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى
ابن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت
به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابيد واحكم اجزم
به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت
به قطعا فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل

المصدر

للمصدر اى القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي
في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولة بها لقلت بيانا للنوع وهذا المصدر مفعول مطلق لفعله
فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي
مقوله قوله ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل اليه ذهب المص وذهب
نحوا حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة لا للاجل اللهم
الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي
الخ قوله اصله الب لا الى من التلبية لانها ماخوذة من لبيك فقوله ف يجد
الفصل الخ كل ذلك المضى المجيب بالسرعة من التلبية فينفرغ لاستماع لينفرغ صح
المامور به حتى يمتثله وقيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلب
الفه ياكلدى وليس بشيء لبقاء يائه مضافا الى المظهر قوله المفعول
به قال المص انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به وللك ان تقول
ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل
لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكر اى الاسم ولك ان
تقول لا حاجة اليه لانهم يجعلون صفات المدلولات المطابقية على
دوالها كما ذكره وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون
مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية
بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به نفيا واثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال
والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهر لا يقال ينتقض
التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك

اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل
وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد
عمرا فليس عمرا انما تقصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعنى
تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون فى مررت بزيد لا ينال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا
فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق
وقد صرح بذلك الشيخ الرضى قوله فان المفعول المطلق عين فعله
فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك
القيد لكن فى صحته تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به اخراجه
لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى
المفعول معه لمراعات اصل الواو فانها للعطف فى الاصل ومن صفها
انشاء الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى
الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر قوله كونه قد وقع فى حيزان وكونه وقع فعله موكدا بالنون لان
تقديمه دليل فى ظاهر الامر على ان الفعل عير مهم وتوكيد الفعل مؤذن
بكونه مهما فيتنافران فى اللفظ قوله تخصيصها بالذكر لا ينافى ذكر الجمهور
ان ذكر العدد لا يقتضى الحصر قوله لوجوب الحذف فى باب الاغراء
الخ اشار قدس سره فى الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها
حيث قال نحو اهلك اهلك اى الزمه ونحو الحمد لله بالجملة ونحو اتانى زيد
الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرا ونفسه
الوا واما للعطف ومنا، الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع

ومنا.

ومنا، تقريبه ولسانه عنه قوله وانتهوا خيرا لكم اى مما انتم فيه
المترتبة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى
عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصدوا وايت او ما
يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات
نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت من هذا الامر وائت
خيرا لك وورائك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا اوسع لك
ومن هذا القبيل عند الزمخشرى ايته امرا قاصدا اى وسطا
واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول
بوجوب الحذف فى الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
العلامة التفتازانى قدس سره من ان ليس ههنا من حيث انها تركت
الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وفى هذا الاعتبار لا يجوز
ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا تستدعى وجوب
حذف الامر قوله وسهلا عطف مثال على مثال قوله اى اهلا لا اجانب
اى كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص
فى مقابلة الاجانب جمع اجنبى فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك
قوله وطئت الوطئ كونه تحت رجله قال قدس سره فى الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه
فيه انه يخرج نحو يا الله فيل نداء تعالى مجاز التنبيه تعالى عن
له عن صلوح النداء ولا يخفى بان القول بانه غير صالح النداء بصيغة
ان القول بالتنبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه

مطلوب الاقبال كونه مشغول الاجابة قوله مثل يا سما ويا جبال الم الم ترى
ان تقول ندا هولاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلوح الندا
قوله منزلة من له صلاحية الندا لسرعة امتثال الامر قوله فان
المندوب ايضا كما قال بعضهم نحو الخبز ولحى ويؤيده قولهم في المراثي
لا يتعد اى لا تهلك كانهم من حسنهم بالميت تصوروه حيا
فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت قوله فالاولى
ادخاله مع ان فيه ضم نشر قوله مناب ادعوا الانشائي لان الجملة
الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب
في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به
عن نحو ليقبل زيد ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم
لانه ظ في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب
اقباله قوله او المنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه
الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا
والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام
قوله وعند المبرد بحرف الندا لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه
ساد مسد الفعل يستدعى بحسب الظ ان يكون نسبة العمل
اليه مجازا والظ ان سيبويه تجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي الخ رد
بان الهمزة من ادوات الندا واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين
وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم الفعل
لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات
الندا لكثرة استعمالها تجوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا انه الى

الترخيم

الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر في اسم الفعل بمعنى التكلم وعن الثالث
بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية
قوله ويبنى على ما يرفع به اى بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض تعريف
الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لانه ذكر فيما بعد بمنزلة الاستثناء
قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
بخلاف محال النصب فانها ثلاثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال
وفيه خرسته قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم يتعين
مواضع النصب من غير حاجة الى تفصيلها قوله على الضمة لفظا
او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل الندا مثل يا هذا
ويا هولاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا
واذا اضطر الى التنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة
كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة الندا يعني انه من قبيل
ارضعت المراة هذا الشاب قوله اى الفعل مسند عطف
بحسب المعنى على ما سبق اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى
او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى
١٤٤ لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اى لا
يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف
لكن اريد المفرد الكامل منه فخرج شبه المضاف ايضا اما
اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الادلة

تبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي يا حاصل ما يرجع
الى ان شبه المضاف اسم تجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة
ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من
زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف
عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت
شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع
اسم لعدد معين كاربعة ونحو خمسة عشر الا انه لم يركب لفظه وانما قيد المعطوف
بما ذكر اذ لو لم ~~يكن كذلك لم يكن~~ مشبها اذ لو لم يكن كذلك لم يكن
مشبها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو
يا رجل ويا امراة واما نعت فلانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة
جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك
يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك
اذ لو كان النعت المفرد وصفا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل
النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان
جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة
والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان
صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار
الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السعة
وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف
وهذا لم يجعلوا في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال الا نظرا تعريفا

... الا ان يقال لا يظهر

فيها

فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله
معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا
نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في
المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا
في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لو توهم موقع الكاف
الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا
انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي
وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر
لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو
قوله وكونه مثلهما افرادا وتعريفا انما اعتبرهما لتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة
قوله وانما قلنا مثل الكاف الخ ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم
ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه
قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب مناسب
لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بعمادها فنقول المقصود
من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الاشتباه
وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما
وهي مبنية لزم بناؤه قوله ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم
اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف
يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله
ويخفض بلام خص لفظة يا بالاستغاثة قوله وهي لام التخصيص

مقوية لادعو المتوهم لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه بخصوص
هذه الدلالة لابد ان يكون لامر يعتنى به وذلك الامر المعتنى
به يجوز ان يكون غائبا او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم
تقع تلك الدلالة حالة الندا الا مع احد الثلاثة قوله لئلا يلتبس
بالمستغاث لعدم اللام في المستغاث منه تتعلق به لام المستغاث
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق
بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق
قوله لان علة بنائه الخ ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا
يوجب اعراب المبنى اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف
صرفه فكيف يوجب ح
وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو كونه خارجا
عن الافراد وفيه ان المبدل يبعده نصره وان الافراد هنا في
مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب
بان حرف الندا واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها
كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان حرف الندا واللام اذا
الخ او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب
عن لام التهديد ايضا بانه قليل قوله ولا لام قال الخليل لان
اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك
الزيادة المندوب واو او يا والف قوله يا طالما جبلا فيه انه
ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم
يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان
يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان

طالما

طالما جبلا جاز ان يكون معرفة وهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح
ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف
لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا اى يقال يا رجلا
بالنصب حال كون رجل غير معين لا حال كون رجل معين قوله مثل
يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله
ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به
المعين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف
اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان نعتا بجملة
او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يعجل القدوس
بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة ووصف الشيء بالمعرفة بعد
وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل الندا قوله وتوابع المنادى
المبنى لم يقيد بكونه غير المبهم الذى جيء به للتوسط اعتمادا على
ما سيذكره قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف
الاتى حكمها قوله تابعة للفظ فقط سوا كان منصوبا او مجرورا
نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محل النصب كما في اعجبني ضرب
زيد عمرا قوله وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به ليستفاد هذا القيد
من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل
وكذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن اذا كان
مفتوحا وذلك ان نقول ان اللام في المبنى للعهد الى ما فهم من
قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او مشبها
بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم

لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى ١٢٣
الحمل كما اشير اليه قوله فاذا هما لما انتفت فيهما فاعتبر حكم المفرد ليتحقق
الحمل بالشبه بالمفرد كما تحقق الحمل بالشبه بالمضاف كان منادى
قوله ويا زيد الحسن الوجه ويا هولاء المشرفون رجلا قوله اي
المعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظي وذلك لان
الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف الندا باشره لما باشر الاول
قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل ابي علي ذلك بدلا عن
وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده
الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه توكيد لفظي
موصوف او بدل منه باحصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله
والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر
وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص
ودفعه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قوله
وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده
قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع قوله تنزع
ولا تبنى لصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة
دون الندا والداخل هو حرف الندا لشبهها بالراجح في كونه
اثر كل عامل مطردا ولم يظهر اثر هذه الشبهة في المنادى لمكان
البنا

البنا قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هولاء فان ضمتها تقديرية
مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان هولاء
ضمها محليا لا مفردا معرفة معربا لوقوعه موقعه نعم كان له نصبا
محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق
بقوله يختار قوله مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية
قوله لان المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو والحاجب اللفظ ونظر
الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال
ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا
الوجه اجيب بانه لو اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع
اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قوله ان كان
كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه
قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لها فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بها الوصفية
الاصلية فكانه مجرد عنها وان كانت اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذا تفيد التعريف فليس الاسم
كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه
في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره بما
فسر به الشارح قدس سره قوله اي كاسم الجنس في جواز نزع
اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق
اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه

فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام مع دخول اللام عليه ان كان
في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية
وقصد مدح او ذم فيها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي
المحمد والعلي وكذا اذا كان اسما له معنى جنس يقصد به مدح او
ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم
وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف
الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله
لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان
يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب
والاتفاقي في هذا القسم تتصور له معنى جنسي ثابت يعرف ثبوته
للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق
اسما لكواكب مخصوصة ومنها ما لا يتصور له ذلك لكن لم يثبت
كما في اعلام الاسبوع من الثلاثا والاربعا والخميس فانها لم تثبت
بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما تصور له ذلك وثبت
لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري
ما معنى الاشترا فيه وهذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبة عند سيبويه
لكن يجب التقدير للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام
الازمة لها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل
يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي
كلكم نظرا الى الخطاب العارض قوله غير ما ذكر صفة او بدل قوله
اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف

قوله

قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون
اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن
وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير الندا بحذف تنوينه
والالف خطا في ابن قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك
كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قوله واذا نودي المعرف باللام الخ
فيه ان ندا مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط
فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان
اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزايل بالتنكير لا التعريف فيخرجان
بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه بكثرة ما يطلق الافعال
الاختيارية ويراد مبداها اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا
لان القصد ندا المعرف باللام على اطلاقه لا يلزم قول يا ايها الرجل
واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تؤيد بقوله
يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا او ايهذا كما
قيل في الكامل بن عون موسى ان المراد للكل اظام عدل قوله بتوسط اي
هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا
لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيد كثرة وقوعها موصولة وندرة
وقوعها موصوفة وانما لم ينصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها
اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع ها التنبيه المشار
لحرف الندا في التنبيه لان الندا ايضا تنبيه فانجبر بتقوية
ها التنبيه ما فات بعد حرف الندا قوله بتوسط هذا ليس نصا
في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك

يستلزم ح

قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل
وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في
حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل
وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام **قوله** بتوسيط الامرين
منها السر في توسيط الامورات يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان تلك ع
ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شي الا
اذا قصد التحقير فاذا كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا لئلا
يوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما
يرفع به ابهامه بحسب الوضع لشدة الحاجة الى التعيين ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب
وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما
اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل عن المضاف ها التنبيه ح
اليه التنوين لما عرفت فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او
ابدل لما اضيف اليه التنوين فانها متعينة بما اضيف اليه
وح يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة
التي ترفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة
لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة
شوق **قوله** لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فله
ذكر ليدل على معنى في المتبوع **قوله** لانها توابع منادى معرب

اندفع

اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه
الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان
التنوين في معرب بالموصوفة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان
عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام
ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى
فيكون منصوب المحل **قوله** يا الله اختص هذا اللفظ باشيا كما اختص
مسماه سبحانه باشيا منها قطع همزته في النداء وحذف الجار مع
بقاء اثره وحذف حرف النداء وتعويض الميم في اخره تبركا باسمه
نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند
سيبويه كما لا توصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان
اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات
محمول عنده على نداء مستانف **قوله** وعوضت اللام عنها فهذا لا
١٤١ يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان تكون كظبية **قوله** فلا ح تامة ولا عقيلة ربرب ولا ادمية
ينال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله بيهما لاه
الكبار بضم الكاف اي الكبير **قوله** خاصه اي خص خصوصا **قوله**
من اجلك الخ اخره وانت بخيلة بالوصل عني **قوله** في قولهم فيا الغلاما
اخره ايا كمان تبغيانا شرا في رواية ان تكسبانا شرا **قوله** ولك
خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** اي في تركيب او فيما قصد ذكر
المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه **قوله** صورة
اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما الثاني مفرد فلانه تكرار

للاول بعينه واما عدي فحاله مجهولة الظاهر قوله واما المضم فالاول
قيل نصب الثاني ح على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان
القصد الى المضاف ينافي القصد الى المفرد وان المضاف اوضح
من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني
بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله وتيم الثاني
تاكيد لفظي وانما جي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر
بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بنا على الضم وما
المفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا يرى انك تقول
ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف
وانه قال ولا للما بهم ابدا دوا مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم
وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضافا الى عدي المحذوف
لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف
بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي
في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية
فكان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد
والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك
هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك
ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا يشتم فوقه اي لست بابن
رشيدة قوله فتح اليا وهو الاصل كما هو المشهور قوله وسكونها

لبس ح

بلغ

وهو

وهو الاكثر قوله اكتفا بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه
الاضافة الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراة الشاذة رب احكم بضم البا
قوله وقلبها الفا وما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب
للندا قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون اليا الواقعة بعد الكسرة الفا
فيقال في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة
قوله وقد جا شاذا الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا
فليس بشاذ كما شذ في يا غلام الاجتماع يائين قوله ويكون المنادى
يعني ان اليا في قوله وبابها الخ اللابسة والظرفية معطوفة على
الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وكذلك ان تقدر
فعلا معطوفا على الفعلية اي توقف بالها وقفا قوله وبالها وقفا
قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالها لبيان الالف واذا
وقفت على يا غلام مع سكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون
اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف
ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان
الضاد واذا وقفت على غلام مع فتح اليا وصلا جاز الاسكان
للوقف وجاز الحاق ها السكت مع بقا الفتح قوله بابدال اليا
بالتا لانهما متناسبتان في انهما تزادان في اخر الاسم ولما كانت
التا بدلا عن اليا غير متمحضة للتانيث طولت التا لكنها وقف
عليها بالها لانها عوض عن زائد بخلاف بنت فان تاءها
عوض عن الاصلي ان قلت كيف جاز الحاق تا التانيث المذكر
اجيب بان التا في يا امت للتفخيم كما في علامة فانها مطننا

للتفخيم وبان التا في يا ابت للحمل على يا انت مع ان التا في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاه ذكر قوله لمناسبة اليا يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل عنه فيكون في البدل شائبة من المبدل منه قوله وقد جا الضم وعليه قراءة يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تا التانيث نحو ثبة قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف قوله فانه غير جائز فيه جمع العوض بينهما في قوله بما نقتاف في غص شوطها قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيد مقابلة الجواز ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع الترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس في حال ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حال النداء قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والفرق والاضطرار صفة للمرخم فلم يتحد فاعلها وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ديار مية اذ مي تساعفنا الامر ازمية وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادى الترخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق

والترخيم

والترخيم للتليين والحذف قوله اي اخر المنادى فخرج حذف يا غلامي لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجرا الاعراب عليها قوله اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لانه حذف للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم اصل الاعراب اما تقدير الاعراب اذا سكن الاخر واما اجرا الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلا علة او على سبيل الاغتباط اراد هذا المعنى والاغتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق وقيل قوله والضمير المجرور الى الاسم لان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف لانه لو سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله او كما قيل اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به لانهما متحدان حكما قوله لانه ليس اخر اجزا المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زا زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولامن الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم اي ال عكرمة قوله لانه ليس اخر اجزائه هذا ظا اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا

كما ان عملا فلان المركب الامنافى يراعى حال جزئيته قبل العلمية فى
استقلال كل من الجزئين فى اعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما
بعدم رعاية اللفظ والمعنى قوله ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف
عجزها نحو يا تابط شرا قوله والزيادة على الثلاثة لم يلزم نقض الاسم
الذى فى حكم المعرب انما قيد به لجواز النقض فى ما ليس فى حكم
المعرب نحو مادمت واما نحو يد فالحرف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ
به قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقض بالعلة الموجبة كعصا
قوله واما تاء التانيث فتركها الترخيم فيه وهذا عوامل اخرغير المرخم
منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء واذا وقف على
ذلك المرخم الحق اخره ها السكت فيقال فى يا طلح يا طلحة وذلك
لانهم يلحقون ها السكت باخر ما ليست حركته اعرابية ولا مشبهة
بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد تغنى عن الها فى الشعر
الف الاطلاق نحو قفى قبل التفرق يا ضباعا قوله زيادتان قيل
لابد وان يكون لمعنى فخرج نحو عصيصب قوله فى حكم الواحدة صفة
لزيادتان ومن قبيل فلان فى السعادة قوله فى احدهما زيد تا ما وان
كل واحدة لمعنى يغاير معنى الاخر كزيادتى مسلمان ومسلمان
علميين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية
كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علميين
وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان
وعثمان وخراسان وياء النسبة نحو كوفى وكرسى والفا التانيث وشهاب
وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها قوله او كان فى اخر حرف

صحيح

صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه غير تا التانيث حيث
قال كان عليه ان يقول غير تا التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا
تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما
فى اسما وافتراقهما فى بصرى ومختار قوله وهو اعم انما عمم كلمة ترخيم
مثل مرغو ومرمى لحذف الحرف الاخير والمدة السابقة قوله فى حكم
الصحيح فى الاماله او فى صحة اجراء الاعراب عليه كواو ما قبل ساكن او لو
وظبى ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو او ياء
ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب
ومشريف على وزن مدحرج اى مقطوع شرابه وهو ورق الزرع
اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها
فخرج نحو سنور وعليق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه
الى خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو بنون لم
يحذف زيادة بنون جمع ابن لانها غير تاء الواحد بناء فكانه ليس
جمع المذكر السالم كثمود قوله اما فى الاول الى لما كانت علة الحذف فى
القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى كما ترى فصل هذا التفصيل
ولم يقل بحذف حرفان فيما قبل اخره مدة قوله وبلت عن النقد قال
قدس سره فى الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال فى الصراح نقد
بفتحتين نوعى از گوسفند كوته دست وپاى زشت روى نقده
يكى يقال له كتاب قوله وفى خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر
واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والتا
لان عشر بمنزلة النون فى اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان

الثاني اسم براسه قوله باخمسة وفي الوقف تقلب التا ها كما انك
لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت قلت يا مسلميه بالها قوله
بحرف واحد اي المحذوف حرف واحد اتى ههنا بالجملة الاسمية بقرينة
الما لمكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو
مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد
الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره
نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي وهو
في حكم الثابت الواقع جزا في الشق الثاني فقدر المضارع والفا الجزائية
تدخل على المضارع ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت
اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة
فينبغي ان يجعل المحذوف منه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان
المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعل كالمحذوف للعلة
الموجبة قوله فيبقى الحرف آه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم
ما يوجب حذف حرف ليس منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى
وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون
مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة
او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجوز الكسر ايضا
وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان
نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على
سكونه نحو يا محمر والفرا يرده الى اصله حركته وهو الكسر قوله
فيقال الفا فصيحة اي اذا كانتا كذلك فيقال او عاطفة عطف

الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا لجميع
اجزائه او المحذوف ثابتا فيقال قوله يا حار وثمو ويا كرو ونحو
ذلك ثلاثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف
او بكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصحاح هو طائر يقال له حبارى
وانزا سواطا كرى نزوى كراوين جمع كروان بالكسر ايضا جمعت
على غير القياس قوله فلا جرم قلبت يا لانه لم يأت في كلام العرب
اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو يا والضمة كسرة ١٩٧
نحو التقاصي والادلى والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه قوله
وقد استعملوا آه لان في صيغة النداء معنى الدعا والاختصاص فنقل
الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما تحمل العرب بابا
على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه
على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع
عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس بمنادى عنده
ولا منقولا عنه ولا منصوبا بالفعل المتفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم
الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم ح ثبوت
موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا
قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق
صيغة الندا اليها وفي التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب
قوله المتفجع عليه التفجع دردمند شدن صلته اللام فالظاهر المتفجع
له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمول عليه او لتضمن معنى

البكا وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا قوله بيا او وا والبا للّه ف لهما
صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة قوله ممتازا به
اشار به الى ان البا متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول
البا في المقصور اغرب من دخوله على المقصور عليه قوله وجاز
لك وجاز ان لا يلحقه شي كانت يا او وا قال الاندلسي تجب الالحاق مع يا
لئلا يلتبس بالندا قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال اذا دلت قرينة
حال الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها قوله
الى اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير المندوب قوله فان خفت
اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه
الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلا في المعنى ضرب
الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمد
يتبعها من جنسها ولا يغير حركة البنا للزومها قال
سيبويه يقول في ندبة يا غلام باسقاط يا الاضافة يا غلاماه قال
الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا
غلام بالضم قوله وا غلام كيبه لما لم يكن المندوب مخاطبا في
الحقيقة بل منفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا
يجوز في الندا المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامكموه
قوله واغلامكموه قال الشيخ الرضي اخر المندوب ان كان ساكنا
فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين
فيحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا

حذفتها

حذفتها لالف الندبة نحو واغلاماه حكاه خلف فالمد فانه يقول استغنى
بها عن الف الندبة وان كانت واوا او يا فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها
بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون اليا فسيبويه يقول
يا غلاميا ه لان اصلها الفتح والمد يقول يا غلاميه وان لم يكن
للواو واليا اصل في الحركة فان كانتا مرتين فانك تكتفي بهما فيهما
من المد نحو واغلامهموه وواغلامهي وواضربوا وواضربي
اذا سميت بهما وان لم يكونا مرتين جئت بالف الندبة بعدهما ان
شئت واما ميم الجمع فلا ياتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس
الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهي والواو واليا بعدها في الجمع
اما اللتان حذفتا لالتقا الساكنين ردتا لمدة الندبة واما الف الندبة
قلبتا واوا او يا للبس واما الساكن غير هذه الاشيا فيفتح ويلحقه
الالف نحو يا منا في المسمى بمن قوله لبيانها ولا سيما الالف لخفائها
واذا جئت بعدها بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه
التا تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة
اجرا للوصل مجرى الوقف قوله الا المعروف وجب ان يكون المندوب
معرفة سوا كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وامن
قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وارجلاه
تسجاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف
في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراة ابن عامر قتل

اولادهم شركاؤهم وارد على الشرط وكذا ليس كاتصال الموصول
بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص
الحذف بالعلم وليس كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف من النكرة
لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك
متهيئا لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة
المتعرفة بحرف الندا اذ هي اذا حذف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف محل تعرف بها حتى لا يظن بقاء على اصل التنكير قوله
لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب
وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى او مخاطبا تنافر
ما فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة
تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا قوله سواء كان
لم يدل يعني جواز الحذف فلا بد من ان يكون مبدلا او لا فلا يرد
ما قاله الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه في
اخره قوله نحو يوسف عمرى وقيل عرفي واعترض عليه بانه لو
كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز
ان يكون معدولا عن يوسف بالكسر للسين قوله ولفظه اى انا
وصف بذي اللام نافيا وان كانت اسم جنس معرفا بالندا الا
ان المقصود بالندا ما كان وصفه كما تقدم وهي معرفة قبل
الندا جاز حذفه قوله والمضاف الجمع اى معرفة على قوله لفظا بك
قوله اى ادخل صباحا او ادخل في الصباح قوله قالته امرأة امرء القيس لما

اصبحت

عطف

اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء
وقيل مثل يستعمل المفهوم قوله قاله شخص صار مثلا للحض على
تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كرا الاطراق
خاموش كردن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كندن قوله
وهي رقية اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد مثلا
مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام
الخ قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض
عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعامة قد اصطيدت
قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى
وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون
الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان
يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ولا زائدة
على التقديرين ويجوز ان يقال بدل من اعمالهم اى وزين لهم
الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اى زين لهم الشيطان
لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اى
مفعول فيه او مطلق وعلى الاول يجب تخصيصه الا في قوله كل
اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على
يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس
في التعميم مع عدم المحدود لنا لتناسب المواضع الاربعة لانه يحسب
افراده منه قوله اى ما اضمر عامله بناء على شرط يعني ان على
بنائه وذلك ان تقول يعني ان على صلة للوقوع قوله اى اضمر اضمارا

واقعا على شرط مثل وقوع البنا على المبنى عليه **قوله** وانما وجب
حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة
الثانية لم تات لمجرد التفسير بل اتي بها لتبيين الجملة الاولى
قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونها ساجدين له كقولك
علمت زيدا علمته كاتبا **قوله** كل اسم اقحم لفظ كل لبيان المانعية **قوله**
بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف **قوله** وزيدا انت ضاربه لابد
لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا
ضاربها وازيدا ضاربه الهندان او بعده كالمثال المذكور مثل
زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا وضاربه خبرا له **قوله**
مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او والكلام في الامرين
على سبيل التنازع **قوله** عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى
الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض **قوله** او متعلق ضميره
في التوجيه تصرح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير
من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق
مضافا الى الضمير سوا كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة
للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا
ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او
موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصولا بعامل الضمير او
موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا والذي يضربه او رجلا يضربه
قوله لو سلط التسليط بركما ستعرف برحيزي **قوله** او مناسبه

ليس

في اكثر النسخ بل في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة
الاخيرة ويمكن ان يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا
حاجة في دخولها الى الالحاق **قوله** وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله
خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه فعل لا يصح عمله فيما قبله
وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتدا وما وان من حروف
النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه
او واقعا بعد الا او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل
راجع اليه نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فا السببية
وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
فان التقدير اما يكن شي فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز
الجزا شرطا وجعل جزء الجزا جزا وحقها ان يدخل على تمام
الجزا بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي
وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه
اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه
بل فساد المعنى ايضا مانع اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد
المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء
فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط
حتى يكون فيه قيد التسليط ضروريا ولم يكن مآل هذا القيد
وسابقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي **قوله** بالترادف فيه

مسا هلة لان الترادف انما يكون فى المفردات قوله باللزوم ولو
بواسطة كما اذا توالت اسما منصوبات بعد زات نحو زيدا اخاه
غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله
ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وجوز
الشيخ فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول
فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظا تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظا تفسيرا للمتعلق
المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق فى زيدا مررت
بغلامه وجوز ايضا فى ما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة
قوله وينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم
لا يخفى ان ما عدا الصورة يجوز ان يعمل ما بعد الاسم المحدود ناصبا
بتكلف بان يقال انها سادة مسد افعال صالحة لان تنصبها
وفى قوتها اعنى جاوزت واهنت ولابست واما الصورة
الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
لمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان
يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثانى بدلا من الاول
لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل
بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثانى لزم تقدم
التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة قوله فى مقام الاضمار
قال قدس سره فى الحاشية اى فى مواقع يظن فى بادى النظر
انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع

الاولى ح

قو

قوله ويختار الرفع ابتدا به لسلامته من تكليف تقدير العامل قوله
بالابتدا لئلا يتوهم ان زيد فعل كان ناصبا له انصب فعلى ليشير
الى وجه اختيار الرفع قوله اى ترجح خلاف الرفع اراد ترجيحه
تقوية جانب النصب سوا كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع
او تساويه وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب
موجودة فى مثل زيد ضربته ولان انتفا القرينة المطلقة يستدعى
وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلنا ضمير قوله عند عدم قرينة
خلافه راجعا الى الرفع لم نحتج الى هذا القيد وفيه بعد قوله
بسلامته عن الحذف يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على
تقدير الرفع ايضا خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه
كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من
حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم ح خروج مثل
زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجه فى الضابطة
١٥٧ التى تليها قوله كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة
النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره اما اذا
المفاجاة قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اقصر للاشارة
الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا
ومع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة
استفهامية فعلية نحو اما زيد فاكرمته فى جواب اتهم
اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى
التناسب والتطابق المذكوران قوله كالامر والنهى

والدعا خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان
الرفع يقتضي الجملة الطلبية فلما تكون اسمية لاختصاص الطلب
بالفعل الا يرى الى اختصاص حروف الطلب بالفعل كحرف الاستفهام
والعرض والتحضيض ولا يجاب منه السلامة من الحذف
لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية او المراد
لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب هنا قوله بسبب
عطف جملة ولو بلكن وبلى قوله على جملة فعلية حقيقة او حكما
نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند يقتلها فان اسم الفاعل
يشبه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه لكون فعل
التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسما والظاهر
ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا
لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر محوطها في عدم تقرير
محو لما بحث قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان
هو الاسم المحدود وايما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا
ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد
كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال اوضح الاستفهام لم
يصح لما ذكره قدس سره قوله فلا يكون فيه تقدير الفعل مع جواز
التفصل به والسر في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل
فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت

فعلا

فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح
هل زيد خرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش
خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين
بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في
لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة
عن افادتها اذ ليس دخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول
قوله وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قوله اذ هي مواقع الفعل
فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد
يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر
وفيه جواب ذلك قوله وعند خوف لبس آه عطف على قوله في
الامر انما اتى بلفظ الخوف للعرف بين تحقق اللبس وتوهمه
فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب
والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما تحق فيه
وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى
ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف
المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه
خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء
لانه يتناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر وفيه
نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود
كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان

يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص
الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق
فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق بالمقدر بل المعنى كل مخلوق لنا بالقدر
ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم
او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو حملنا ما ظلمنا صيغة لم يحصل
المقصود قوله ويستوى الامران في الاختيار قوله قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه اى السلامة من حذف العائد معارضة
بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ذلك
المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض
التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان
جملة وقد تبع سيبويه في ذلك لئلا يلزم الا تبعيض جملة اسمية
الصدر فعلية العجز معطوف عليها وعلى الخبر قوله قلنا هذا
باعتبار المنتهى اذ جعل الجملة خبرا اما ان جعل الفعل وحده خبرا
واعتبار اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل
في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو
الخبر قوله بحرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة
في الشرطية قوله والا بالتشديد يجوز الخليل فيها التخفيف
قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان
التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والتمني معان
تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال
الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض

وبعضها

وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعمل في
القبيلين مع اولويتها الافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها
اختلف في اختصاصها كالتحضيض وكذا ان الشرطية فيما ان
المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ
قوله فانه وان صدق عليه الحد قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الضمير
الراجع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير
الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هاهنا مرفوع المحل فيكون
نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون
المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المدلول عليه
بالفعل يعني وجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا
قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به الاظهر ان يقال
يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف
وفي الثاني ملابسة الصفة لموصوفها قوله مع اتحاد ما اسند اليه
قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله
موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا ترى ان اصرا واقع من استحال
مقام الضمير من استحال المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع
من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير
في ان لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا
في ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد الا اياه ولا يخفى
ان نسبة زيد الى ما يلابسه بسبب واذهب ليس كنسبته به الى ذهب
لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله واجب بالاشتراك كما ذكره المص

المصدر ؟

الى المقدر

ابدع

وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام
ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قوله وكذا ضرا وسبدا وفيه
قوله كقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر المستطر بنستتن قوله
بحيث لا يغادر اى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله والفا الم
لا يمنع الفا بحسب الظا دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما
قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر
قوله وكقوله الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون
التقدير وكذا نحو والزانية والزاني و قوله الفا بمعنى الشرط وجملة تعليل
قوله وجملتان بتقدير المبتدا اى هذه الاية جملتان تعليل الخ
معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة
قوله الفا بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر القوله نحو الزانية الخ
بتقدير العائد و قوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على
جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء
صلة ويجوز ان تكون للسببية قوله عند المبرد قيل ظرف لعامل
الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر
موافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذا الفا
انما قال مثل لان الفا اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض
كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما
قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه
لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم
ان يكون الانشا خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف اى ضرب ذلك

والتقديم

والتقدير هذا حكم الزاني والزانية كما يقال في المفصل واللباب
قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهدا او بالاقرار
قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتدا الكلام ولا يخفى ان القول بالزيادة
مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلدوا ايجاب
والايجاب متضمن للوجوب الذى هو الحكم قوله وجز الجملة الخ يعنى
ان يقال ان ما بعد فا التفسير او السببية اذا كانت الفا واقعة
موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب يعنى ان الشرطية
اشارة الى قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت
نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمله على ذلك
اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض
التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبا به قوله لضيق
الوقت في كلا قسمى التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم
الثانى منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول
نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه
قوله اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق
المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق
الانسب بالصناعة ان يقال باتق بدون التقدير قوله تحذيرا
مما بعده هذا القسم الذى هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر
لا يجى الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجى في الاغلب الا مخاطبا
وقد يجى متكلما نحو اياى والشر وسيبويه يقدر نحو لاحذر
وغيره يقدر نحو حذر خطابا والاولى اولى كذا ذكره الشيخ

الرضي قوله اوذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء
كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة
المجهول قال الشيخ الرضي في قوله اوذكر المحذر منه نظر اذ ذكر
مصدر ففي عطفه على قوله محول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في
الاول مضافا اي هو ذكر محول وفيه نظر ايضا لان التحذير من
انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة
المجهول وليس بوجه لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية
فينبغي ان يليها مثل المذكور قبلها والمذكور قبل همزة وما يليها جملة
وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره
الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا
على قوله محول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على
فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار
الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الجزاء او يجعله
مفعولا له للتحذير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من
الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم
المزاحمة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير
او يجعل معطوفا على قوله محول ويجعل الاضافة من باب جرد
قطيفة لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان صدر
الحد متنا ولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود
وليس الصدر ههنا متنا ولا لها لانا نقول لما كان التقابل
بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه

في

في الحقيقة فينبغي قوله محولا متناولا للقسمين قوله قلنا نعم وقلنا
بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من انواعه او باستتار
ضمير في ذكره وجعل المحذر منه بدلا منه قوله مثل اياك والاسد
قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري
الفاعل والمفعول لواحد جاءوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق
نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه الكاف
فرجع ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا
ثم قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى
ان يقال هو بتقدير اياك بعد تباعد الفاعل وجاز اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى
الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون
التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه
معنى التبعيد تأكيدا ليس في تقدير بعد قوله لانه لا يقال اتقيت
زيدا من الاسد لان معنى الاتقا برهيزيدن لا برهيزانيدن
قوله فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد بتقدير اتق ونحوه
قوله فان المعنى على بعد نفسك بما يؤذيك فيه تامل لان
نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى
بعد نفسك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه
والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر
منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال
صح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر الخ لان ان حرف

موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم
فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز وا فيه التخفيف
قياسا بحذف حرف الجر قوله ولا تقول اياك الاسد فانّ اياك
المرئ فانه لضرورة الشعر اي لانّ اياك اياك من باب الاسد
الاسد والمرءُ منصوب بفعل اتركك او احذر او لات المرأ في تاويل
التمادي قوله فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قوله المفعول فيه
اي هذا المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه كذا
وهو فصل على الاخير وصدرا مستثنا فيه على الاوليين قوله
ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او واسم ما فعل فيه
قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قوله مذكورا اي موجود قوله
تضمنا الى قوله او مطابقة كأنه اراد بالمطابقة الدالة على
المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور
المستعمل في المعنى الالتزامي وما له الى المعنى قوله اذا كان
الفاعل مصدرا او ما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية الخ فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب
اليه الفعل بكلمة في لم تحتج الى قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
لا تجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي
اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا الى اعتبا
قوله ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد لمعنى الاحتراز عن شيء ولم يقصد
به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح قوله من زمان او مكا

قد يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في نبذ لولية النصر
وعلاقة الظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس
اي في مكانها اذا اريد بالشمس المراد في مكان اثرها اذا اريد به
الجرم قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من
زمان ليس قيدا احترازيا بنا على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية
فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله
وظروف المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان تقول
ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم تحتج
الجملة الواقعة خبرا الى عائد المبين عائد المبين قوله وفسر المبهم
بالجهات هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من
قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه
ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه
ملحق بالنكرة لابهامها او بانه نكرة حقيقة لما قال الفاضل الهندي
في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما
لا يتعرف مثلها ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم والمعين
من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ووسط
وبين وتلقا وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب
وما بمعناه من جهة ووجهة بمعناها وكيف وذري لا يقال
فيها زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج

المقادير

وداخل وليس ايضا كل معين مجرور عندهم فان التقدير الممسوحة
كالفرسخ والميل منصوبة قوله وحمل عليه ينبغي ان يذكر امر
المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي
ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال
فان تعيين ابتدا الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع
بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قوله
ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت
المصحف موضع كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة
وان كان مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار والكون ينصب
بالدال على ذلك الحدث وبما ينصب به المكان المختص وهو دخلت
وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب
به المكان المختص قوله وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان من صلة
لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول
لازم بلزوم كلمة في في خبر المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول
فعول والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج
وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة
قوله والتفصيل فيه الخ ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه
وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت
فيه ومثال اللبس المفسر بالصفة في كل يوم صمت فيه في الصيف
وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه

اى

110

اى بعد وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله
فعل اى ما هو حامل على الفعل وهو متقدم اما بحسب التصور او بحسب
التحقيق قوله الا ان يراد بذكره معه الخ لا يقال لا تخرج المفعول له
المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا
الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب
محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما
يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب
عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما تضمنه التاديب
اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التادب وانما نصب
التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قوله
وقعدت عن الحرب جبنا قيل ولو قال وحاربته شجاعة لكان
احسن اى احسن بقطع المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل
ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم نقضه والاكتفا بظاهر
الامر قوله والتاثر الخ او القول بكون المفعول له مفهوما مستقلا كما
هو المفهوم من الكلام مخالف خلافا فالقول الزجاج قوله خلافا
للزجاج وخلافا فالزجاج هي فانه عنده حال فيلزم التنكير قوله
فانه عنده مصدر لما راى من كون مضمونه عامل المفعول له
تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب
تاديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود
مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق

وكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد
بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب
كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو
الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه اخر قوله اى ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة
هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن
المحذوف كما في ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول بانه على تقدير
مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شى قوله ورد قول الزجاج ورده
المص ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا
وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا التاديب الذى
بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع الضمير قيل انما وضع المظهر موضع
المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما
بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو
الترك في اللفظ والنية قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله
قال الشيخ الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى
يقوى في ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز
قول امير المومنين على رضى الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق
ابليس عليه اللعنة والمعطى النظرة هو الله تعالى ولا يجوز
ان يكونا حالا لاستلزام عطف الحال الفاعل وهى الاستتمام
على حال المفعول وهى الاستحقاق قوله ومقارنا له اى مجامعا
عدم

عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا ينفع الصادقين
صدقهم بالنصب اى لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان
اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم
لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في
المجرور التعريف قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون اخره
اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه هذه الشرائط قال
المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرائط
فحصولها دليل على اللام المقدرة قوله وفي بعض الحواشى ان هذا
الراى شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه
عن تكليف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر
نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد جيل بين العير
والنزوان قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشى
والاهلى والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب
برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول
فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف
اتفاقا لا مفعول له وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا
فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله استوى الماء
والخشبة اى تساوى الماء فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع
الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز عندهم استوى الماء والخشبة

والخشبة في اللفظ اى مع الالة الخشبية

ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسرى بل يجرى ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازى شامل للسير والجريان **قوله** او مكان
واصل المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان **قوله** لو تركت الناقة والفصيل
لرضعها قال قدس سره معنى الجانبية الفصيل بچه شتر ار شیر بار
كرده رضع المصى بسیر خورد كودك **قوله** اعلم ان مذهب جمهور
النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاول
رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا
لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش انها منصوب نصب
الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى
النصب ما بعدها **قوله** واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم
المفعول معه على عامل فى مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا
لابى الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على
عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا
تاخر عن المعطوف عليه **قوله** فيناسب معنى المعية لان فى المعية
زيادة اجتماع **قوله** اى وجد حصل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال
ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تامل تعرف **قوله** لوجوب
العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل فى هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفى المثال المفروض
لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى
العطف الذى هو الاصل ظاهرا ان قلت فاذا ما في المثال المذكور
ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب لنخرج

قولنا

قولنا كان الكلام ههنا لا يختص به والا لم يقل يجوز ذلك تعين العطف
قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف فى الصورة
المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل
على العامل المعنوى بلا حاجة قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص
على المصاحبة ولهذا اجوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى
ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا **قوله**
لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضى الكوفيون تجوزه
فى السعة والبصريون للضرورة واما فى السعة فيجوزونه
بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسى
تجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص وهو اولى مما قاله
المص لوروده فى القران لقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر
فى قراءة حمزة **قوله** وانما حكمنا بضعف الفصل فى المثالين الاولين
كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفى الاخيرين ايضا
شيئان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى المصدر يعنى
الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى
لتساعد الامرين بخلاف نحو هذا لك وابالك وحسبك انت الا زيدا فان
الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
فى المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر فى المثال
الثانى والمص لم يفرق بين الامثلة فى الحكم والشيخ الرضى فرق
فى الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين **قوله** لان
المعنى ما تصنع وما بالك تتصل بمفهوم الكلام السابق كما اشار

عمل

مع المصاحبة

اليه قدس سره بقوله وانما جعلنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو
خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اى العامل المعنوي
مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين
الاخيرين وكل قضية متضمنة بحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام
فجعلها محكيا معنويا للعامل فى تلك الامثلة **قوله** الحال من حال الشيء
يحول اى انقلب وانما سمى هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا
قوله ما يبين هيئة الفاعل الهيئة فى الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ
للشيء كذا فى المغرب والمراد ههنا الحالة وهى اعم من ان تكون بحسب
تحققها وهى الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهى الحالة المقدرة
قوله اى مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى
فبشرناه باسحق نبيا اى مقدرة نبوته وايضا هى اعم من ان
تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما
فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك
اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل فى دفعه انه قال
فى بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل والمفعول
به اعنى زمان الاتيان وقد استمر فى كلامهم التعبير عن
الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك
بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل ان
زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا عن الفاعل الاتيان
وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعبير
لا تدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الحال على ضربين منتقلة

ومؤكدة

ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل
او المفعول او بما يجرى مجراهما وبقولنا جزء الكلام تخرج الجملة
الثانية فى ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا وحد
المؤكدة اسم غير حدث مقرر لمضمون جملة وبقولنا غير حدث احتراز
عن رجع رجوعا **قوله** اى من حيث هو فاعل او مفعول فى دلالة الحال
على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول
نحوى تامل نعم افادته لهيئة الفاعل او المفعول فى زمان
تعلق الفعل بهما **قوله** لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز
التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا والجمع كقولنا راكبين واذا
اختلفا فان كان هنالك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز
وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرا وان لم يكن
فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيته منحدرا زيدا
مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال
الفاعل ليتصل احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قاله الشيخ الرضي
وقال بعض شراح المفصل الحال المفرقة ان تترتب على حد ترتيب
صاحبها **قوله** لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحالهما
اوضح لكان المقدر كما اشار اليه فى الشرح **قوله** اى لفظيا بان يكون
يرشدك اليه هذا تفصيل العامل **قوله** فكانه الفاعل او المفعول
نازل تعلق فعل شخصى بمخصوصين علامة اتحادهما ذاتا **قوله**
فكان الحال عن المضاف اليه الخ لان الداخل فى حكم الذات **قوله**

ولو قرئ الخ هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول
معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتاويلهما
بالفاعل او المفعول به ولا يخفى انه لو كان قرئ كذلك لزم جواز الحال
عن المفعول فيه **قوله** وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ هكذا
هذا توجيه جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه
عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام
اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما كان لم يكن لضرورة المعنى كان
في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد
وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف
لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين
على انه لا يصير فاعله معنويا على التفسير المذكور **قوله** بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه
فان المنبه عليه حقيقة هو ان زا زيد مع تقارب الاسم والفعل **قوله**
وعاملها الخ فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول
ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي
وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به
وكانه اراد الا يفصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب
ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل **قوله** وهو من
تركيبه اي من صيغته **قوله** كالاشارة دون الاستفهام والنفي
وان دان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها
قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين

لانها

لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه نحو لانك
اذا قلت ليت ابني فقيرا راجح وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى
ليت ابني راجح وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت
ابني وان كان فقيرا راجحا **قوله** وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو
كاتبا وزيدا اسد صائلا بحذف اداة التشبيه **قوله** لان النكرة
قيل لان الحال جواب لكيف والسؤال بنا في المعلومية فيه اي المسؤول
له جواب للمص مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار
يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر **قوله** نكرة موصوفة لو قيل مخصصة
بدل موصوفة ليشمل المخصوص بالاضافة لكان احسن **قوله** لاستقرا ها
دعمومها بنفيها او بوقوعها في حيز نهي او نفي او ما بمعناه **قوله**
ان جعلت امرا حالا اشارة الى انها ليس نصا في الاستشهاد
لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل
في انا انزلناه الخ امر بمن امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت
حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه
من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف **قوله** او واقعة في
حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها
غير موجبة **قوله** او بعد الا نقضا للنفي لم يغير قدس سره في تعيين
صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال
الا نكرة موصوفة او مضافة عنا المعرفة لاستغراقها او في حيز
الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى
قال شارحه في قوله بعد الا نقض لا يكون الكلام عنده الا

ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله
الحال يعني ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين
لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية
صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال الا قيل
الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان
يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رعاية
للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون
الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا
قال المص انما حسن التنكير ههنا لان الا لانقطاع ما بعدها عما
قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه
نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليها الحال انما حسن
التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله
وصاحبها الحوج يكون لغا لا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر والمعنى
فعلى ح يكون مستفادا من قوله معرفة اي يتصرف لغا لا قوله ولم يرد بها
قال قدس سره الزود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس
سره الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصحاح نغص مراد
تمام نا رسيدن وسيراب نا شدن شتر قوله والا تنجح ثنات
خماد قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره العطن ما حول الحوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابيدن
قوله ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحدة مصدر وحد

يجد

نحو وحدا ووحدة كوعد يعد عدة ووعدا انتهى قال الشيخ الرضي وحده
لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في موضع
مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله الثاني حذفت لقيام المضاف
اليه مقامها كما قيل في اقام الصلاة قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب
١٤٩ قال قدس سره الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد
وقال الفرا هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متاولا اي كل واحد
منها او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة
ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها
على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها
ايضا في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا لكثرتهم
وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاؤا ثلاثتهم
وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى
على الحال صح مضمر ما تقدم منصوبة في الحجاز لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين
في المجئ وتاكيد لما قبلها في تميم قوله اصوبها انها مصادر لا فعال
لصفات اي معتركة ومنفردا والحرف غير واجب في المثال الاول
واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة
موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله فان كان
ادم ماصبها نكرة والحال مفرد او كانت جملة لوجب الواو لا التقديم قوله
ولم تكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين قوله ليتخصص
الحالم تنبيه ان الحال اما عن الفاعل او المفعول به وكل منها مختص بالحكم
المتقدم فلا حاجة الى تخصيص احد اللهم الا ان يقال حكم احدى فلا

تجرى التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة
فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت
النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قوله ولا يتقدم على العامل
المعنوى دون اللفظى فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها
بالواو لمراعات اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال
كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول
دون سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء قوله فيما عدا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا العامل الدال على التجدد بين فصاعدا قد يدل على حدثين
معينين نحو ضارب زيد عمرا او تضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من
عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه
يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على
خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين
بوجه كالمكان والزمان والمتعلق او الحال الى غير ذلك واذا
اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق
به التزموا ان يلى ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح
به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس
والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم
الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى
هذا معنى الكلام وقد يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله في
على العامل المعنوى كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا قوله واما اذا جعله

داخلا

داخلا الخ اليه ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله فالمراد
هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى
اى في الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوى ظرفا او شبهه فانه اذا
لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضى في
قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه
على العامل المعنوى اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك البر القفيز
الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين
قوله ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان مرفوعا
او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون
تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا
والحال مؤخرا عن العامل قوله سوا كان مجرورا بالاضافة استثنى
منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف
اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو تعجبت راكبا
يد زيد واتبع حنيفا ملة ابرهيم قوله لان الحال تابع الخ قيل لا
يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند
اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا
قيل وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثر الجار عن
المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله بجعل
كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس
عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل
امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافى لا حقيقى كما اذا جعلته

حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين اذ قلت
الحال فيه للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس
كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم من صاحب
الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتا للمبالغة كالتا فيه والنسا
وكثير منهم ذهبوا الى ان تا المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال
قوله اي رسالة كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم جعلها مصدرا
اي تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة
كفاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان
المتبادر منه هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال
الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي جامد
اسم موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطئ
الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا
عربيا ونحو جاء زيد رجلا صالحا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو
جاء زيد اسدا وشجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
وضابطته ان يقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء
المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعد بجزء
اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم
قوله وهو ما يجي فيه حموضة الا ظهر ان يقال ما هي فيه نوع
حموضة قال في الصراح بسر غوره خرما اول ما يبدا من النخل طلع
ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما
فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة ان يأول البسر بالمبسر هذا

اذا

اذا كان هذه اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه
واما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها بالنفع وغير
النفع او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قيد
مر تفصيل ذلك في ذي الحديثين قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي
قد تقوم الجملة الحالية مقام مفرد فيضرب الجزء الاول منها اعراب
الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ نحو يدا
بيد اي ذو يد بذي يد اي المتقدم بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم
والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو
بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقترنان فنصب
ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به على
الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم قوله لان الحال
بمنزلة الخبر ولان الحال يفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت
وقوعه مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي
الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط
ولهذا لا تكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا وصفة الا اذا
حصل لها ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما جئتك
الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قوله فالاسمية في
حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية
من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت مع البازي عليّ
وهو قليل قوله لا تدل على الرابط في اول الامر لانها في الاصل للجمع

مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق قوله والمضارع المثبت
بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد ولانها
خبر مبتدا محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي
وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان
كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله
الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو
قوله ليدل الخ هذا تحقيق ذكره السيد الشريف قدس سره والمفهوم
ههنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا نذكره قوله ويجوز حذف
العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد
ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم قد ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد
وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم حزبا من القرآن فصاعدا او
ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود قوله
وهي اي الحال المؤكدة الخ هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما
الاستدلال على مضمونه على سبيل مدح الخلو قوله والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان
الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب
العبارة والتصور قوله اي احفظ ذلك التقدير من سيبويه
قال الشيخ الرضي وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب
وعرفته في حال كونه عطوفا فان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن

مالك

مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك
عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل
فيهما منسوبا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما
قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق
مستتبعا بمعنيان التحقق والاثبات ولاحق مجردا بمعنى
وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان
متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة
الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه
واثباته فقال اي الحقق ابوته لك الخ قوله اي شرط وجوب حذف
عاملها انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال
المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في
الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة
الاسمية باول امثاله من آية بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين
بمعنى الافساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قوله
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وقيل
وقد يقال بفتحها لان المتكلم مميزه من بين الاجناس برفع
الابهام قوله ما يرفع الابهام في تفسيره ان يقال انه جنس
ذكر للتبيين مع صلاح لاجناس مختلفة متناف للتبيين
واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد
على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبنت رايه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك

وعند البصريين ان غيث زائد بمعنى غين في رايه وان الم يطنه
نصبن فيه شيئا وان سفه نفسه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد
لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى المضمر انتصب ما بعده
لوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي
لان الاسما العدد والكيل والوزن لا يستدعى تمييزا وانما يستدعى
تمييزا اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجي وهو فيها
مجاز قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي
من ان لفظ المستقر لا يدل الا على ثبات المطلق ويمكن
ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال
في مقابلة الحادث الطارئ والمراد هنا هو الثاني قوله لكنه
غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منها
بخلاف المشترك فان اطلاقه على خصوص حصة منها مجازي
قوله يتبع الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان التوابع
خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان
صفة المشترك لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من
المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي
ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى انه
مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا او حال عنه
وكذا الحال في رجلا في هذا رجلا قلنا لعل هذا مبهم مبني على
ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا

ابهام

ولا ابهام فيه لا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرطل بالمعنى
المذكور وهو الصنجة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها
كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله ولا من حيث وصفه هذا
بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون
قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي
الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة
التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه
اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول في كفى زيد رجلا وشهيدا
كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان
له قال المحقق السيد الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين
المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك
ابهاما في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت
رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه
مفرد حاصل عن ملة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي
ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما
يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن
المفرد اى المفرد لانه سبب له او عن نسبة في جملة اى النسبة
سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في اللفظ والمنسوب اليه
في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذا سبب لذلك
التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر

انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا انك
اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في
الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لا انتصاب نفسا
وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان
تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي
يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى **قوله** وهو
ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك
كالعدد والرطل او مقاييس غير مشهور ولا موضوع لذلك
كقوله تعالى ملأ الارض ذهبا والملأ قدر ما يملأ به الشيء وقولك
عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فيحمل على
مثلك بالمضربة ونحو بطولك رجلا وبعرضك عرضا **قوله**
ومنوان منا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله**
وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا **قوله**
او النون سواء كان في التثنية او شبهه الجمع نحو عشرين لانه
الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة
قوله لان المضاف لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى اسمين
بدون عاطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه لزم المفروض
قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم
بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا

وبالها قضية ولله دره رجلا اذا كان المضمر مبهما وثانيهما اسم الاشارة
نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين
هو نفس الضمير واسم الاشارة **قوله** عندي راقود خلا راقود نوعي از خمها
وخم قار اندود كردن قال في الاساس الراقود كيال معروف لاهل
مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا **قوله** فيفرد الى قوله ويجمع ضمير
الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا
الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عن العشرين مفرد سواء كان جنسا
او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع
وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به
الانواع وجب كونه مع التاء **قوله** وهو ما يتشابه اجزاؤه اي
يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا
ذلك لان الابوة جنس مع انها ليس لها اجزاء **قوله** ويمكن ان يجاب
عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزيل والا فالظاهر ان
الجلسة بفتح الفاء وكسرها ليس من باب الجنس الذي نحن
فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد
تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع **قوله** نحو عندي
عدل ثوبين عدل تنك بار وما نندان **قوله** او المعنى ان وجد التمييز
هذه لاحتمال مناسب للسياق **قوله** بنون الجمع اراد شبه نون
الجمع **قوله** لانه لا يعلم مثله عندك اضافة عشرين لا يخفى ان مضافا
لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر
انه علم فلا التباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما **قوله**

وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وهو ينتصب عند التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص
فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب ۳ قوله كان الظاهر
ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة
التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما للنوع
الابهام في النسبة حسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التتبع
مستلزما ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه
على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هنالك نسبة
كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا
ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور
هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او المصدر جعله الشيخ الرضي داخلا
في شبه الجملة ولهذا قال ولا حاجة الى قوله او في اضافة لكن المص
لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه
الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست
الاضافة كذلك قوله نحو بحسبك زيدا اي يكفيك زيد قوله
فكانه قال طاب زيد اي كانه متل يفصل او شبهه فصل تنازعا
في نفسا وابا وكذا فيما عطفا على ابوه الخ قوله والدر في الاصل اللبن
قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما ينسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى
منشئ

لرفع

١٢٨

منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه ويضيفونه اليه نحو لله دره ما اعجب فعله قوله ثم ان كان اسما
يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة
وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم
يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره
بتقييد تقدمها بكون التمييز لم يكن انتصب ولا يصح ان يكون لمتعلقه
عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل
طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون
لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس
من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد
من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه
حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلاثة معان
ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا
بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا
الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد
رجلا لم يجز هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا
الحكم لانه في حكم الصفة اذ نعني به ههنا الكامل في الرجولية
ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت
هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كان المثال الاول قلنا لو
اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق
قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات

نصا في تمام

من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص من جميع
صفاتها قلت فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صحته
التميز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صح الحمل عليه والقول بانه بهذا
ذاك ولا تخفى صحة الحمل هاهنا كما اشار اليه الفاضل الهندي
والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة
النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير
معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه
بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد
المقدم بكونه قبل جعله تميزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تميزا
وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان المقدم الشرطية
الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفا
المركب بانتفا احد الجزئين او بانتفا كليهما فيلزم ان يكون
التميز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن
لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع
والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير
والا فهو لمتعلقه او له ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد
بجعله له اطلاقه عليه حمل الشارح الرضي صفات الشيء كالعلم
من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تميزا يرفع
الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب
الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات

المقدرة

المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو
بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها لخبر كان من حيث انه فاعل
معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة
نحو قولهم شرا اهر ذا ناب ان الشر مبتدا لفظا فاعل معنى تميز بمعنى
النسبة تقديرا اي كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا
وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في
التميز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب
عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال
لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان
الاول كما يحتمل التميز يحتمل الحال ففي تخلصه للتميز قوله لكونه من
حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد
الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم
كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا اصله لازما يتضمنه
لانه مطاوع له فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في
العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك قوله نحو فجرنا الارض
عيونا انما افرد بالجمع لان التفجير متنوع الى ما عذب وملح وغير ذلك
او الى ما وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة
على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة بمعنى ربح تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قوله
خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة
العامل قال سيبويه كلام العرب استقرا لا قياس قوله قول الشاعر

نعوس مجيرى الشعرا نظر الحدقة المائل قوله اقمر يسلى آلخ قيل الرواية
الصحيحة وما كاد نفسى قوله بالمزاف فى بعض الروايات بالصراف
قوله وما قيل فيل يحتمل ايضا ان يكون يطيب المذكور مفسرا ليطيب
المقدر قبل نفسا قوله غير قادح فى التمسك اذ بنا تمسكهم على الظاهر
الذى يقبله الطبع المستقيم قوله المستثنى الاستثنا من الثنى وهو
الصرف وانما سمى هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب
من نفسه صرفه عن الحكم اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف
لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المومنين فى الكفر
بالاخراج فى الاية الكريمة الله ولى الذين امنوا يخرجهم من الظلمات
الى النور قوله كافيه فى تقسيمه وفى الحكم عليه ايضا ولو نوقش فى
انها غير كافية فى الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف
تقسيمه كما اشار اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان
المستثنى مشترك لفظى بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما
مختلفتان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع
شيئين مختلفي الماهية فى تعريف واحد بحسب المعنى وفيه
نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشى المشترك بين الانسان
والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا
واخواتها مخالف لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد
المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير
فى قوله الاتى وهو منصوب اليه فيحتاج فى دفعه الى تكلف
عموم

عموم مجاز او اجرا حال المدلول على الدال واستخدام بجعل الضمير فى
قوله الاتى الى المعنى المجازى للمستثنى وبعضهم حمل هذا القول
على ان اداة الاستثنا فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله
لا يمكن اجراوها عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه قوله
فالمتصل الفا للتفسير قوله سوا كان اقل مما بقى او اكثر منه او مساويا
له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا فى جا القوم الا زيدا اما داخل
فى القوم او خارج عنه وعلى الثانى يلزم ان لا يكون خارجا لان
اخراج الشى فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل
الصريح فانك لو قلت له على دينار الا دانقا كان الدانق داخلا
فى الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع فى
كلام الله تعالى وكلام الفصحا واجيب عنه بوجوه واختار الرضى
ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض
انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجى على الاستثنا لكنها متاخرة
عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه
والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما
انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه فى جا القوم الا زيدا
القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه
ان هذا الجواب لا يتمشى فى بعض ادوات الاستثنا كما عدا
وما خلا فانهما ظرفان مقيدان للنسبة فيكونان متاخرين
عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثنا متاخر عن النسبة
متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء

اي الكل او الايجاب بالقياس الي البعض والسلب بالقياس صح

اولا صح

القوم فقد نسبت المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرير الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قوله من تعدد اي ذو عدد وكثرة قوله بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل قوله واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هي بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعي ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثنا قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الخ قيل لا ولكن لا يسند بمعيان اخراجا ولهذا لا يستعمل فيما لا يتصور فيها الاخراج كان يقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو ولكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا بعد الا الا غير وبيد قوله اي ليس بنحو الخ الموجب المثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينتصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في

المنقطع ٤

غير

غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب وهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى ونفرق بين نفي الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثنا ما فسره بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثنا لعل المصنف اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في لا في قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنا فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قوله او معنى ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتساق اليه لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل عطفا

الي القوم صح

على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبرا خر لكان او حال قوله ان المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سوا كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان يكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها ناصبة بنفسها نصب لكن الاسما وخبرها محذوف في الاغلب نحو جا القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الاستصحاب او خبر محذوف قوله في الاكثر متعلق بمنصوب واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع بنا على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق تحقيقا قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاني غير زيد الا عمرا قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثنا متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم ومنهم من قال

كلا في بمعنى زيد فوق ان

ان رحم بمعنى الراحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحم الله من المومنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الما قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثنا وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثنا بضرب من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق يحتمل للابعاض لان مجاورة البعض المعين كزيد لا يستلزم المطلوب ولا تدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى قوله والتقدير جاني القوم غير الخ اذا قيل عدا ني كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جا القوم عدا بعضهم زيدا كان المعنى انتفى المجي عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا كان المعنى انتفى الجائي عن زيد بمعنى ان زيدا ليس جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جا القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجي من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه قوله ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما

او بعضهم صح

او البعض صح

كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل الخ قال الكوفيون
جا القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد
ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور قيل
بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض
النسخ لفظ فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار
على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن ليتقيد كل من
الفعلين كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير
النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون في كلام غير موجب
متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخيرة فقط
لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى
الاشتراط في اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لابد من
اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه
اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا
لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام م
نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال القوم الا زيدا فان
النصب هنا اولى ليتطابق الجواب السوال قوله على البدل لان المراد
بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه
فيه لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد ان
المستثنى بعض من المستثنى منه قوله الا بالامالة اي
بنوع تمحل قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها الغرض

اتام ح

عليه

عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان
اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا
بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله
اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى منه ابدا يعرب
على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى
منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء
التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت
بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قوله
اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب
المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى
منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب
النصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في
حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول
قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي يبحث دلالة الهيئة
المركبة على اصل المعنى صح او لم يصح الا يرى جواز جا كل احد الا زيدا
فينبغي ان يجي جا الا زيد ويمكن ان يقال المراد بافادة المعنى
دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة
في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة
العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص
حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني

فلان الاستثنا وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى
قرينة على عدم ارادته فتعارضت بذلك فلم يتعين المراد نعم
ان استقام المعنى وصح يكفي قرينة العام بلا معارض وهذا قال الا
ان يستقيم المعنى فهو استثنا من مفهوم الكلام اى لا يصير يعلى
حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة
المعنى فانه ح يتعين المراد **قوله** اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال
ثبت دايما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام
الاثبات وفي افادته بحث **قوله** لان نفي النفي اثبات اى يستلزم
للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور
النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قوله** ما جا
لو مثل بالبا المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشي وهل
زيد بشي استيفا للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل
على اللفظ لكان اولى **قوله** فهو محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير
المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثنا لكنه ضعيف
اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب نصب
لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الا استثنا
او بعده وكذا لا فتى الا علي **قوله** قيل انما وصفه به لو لم يوصف
به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير **قوله** لان من
الاستغراقية انما قيد لها لان من قد تكون زائدة في
الموجب عند الاخفش اذا لم تكن استغراقية **قوله** لانها لتا كيد
النفي اى نفي مجرورها سوا باشرته اولا نحو ما جاني من رجل

وامراة

وامراة **قوله** لا يقدران اى لا يعرضان وقوله عاملين تمييز او حال او
مفعول ثان بتضمن معنى الجعل **قوله** لانها عملتا للنفي يعني انه علة
حملها على ليس وانا وجز العلة وعلى التقديرين بانتفائه
تنتفي العلة **قوله** فهو مرفوع على انه آه النواسخ اذا دخلت على المبتدا
والخبر غلبتها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا ضعيفا
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بالضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه **قوله** لنقض معنى النفي اى
انتقاضه فهو مصدر مجهول **قوله** وهو الفعلية وذلك لان معنى
ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو
ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم
ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله
نحو ما كان زيد الا قايما لبقا معنى الكون بعد الا **قوله** بكسر السين
او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
مشهورتان **قوله** لكونها حرف الجر اليه ذهب سيبويه والدليل
على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع
وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخولها عليها ونصب الاسم
بعده شاذ عنده **قوله** واجاز بعضهم النصب آه بدليل ما شيت
زيدا او حاشية قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا
لبيت اى قلت لا لا ولو لبيت اى قلت لو لا وعند المبرد انه تارة
حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعلية قال الشيخ

الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض
القراأت وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا
في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا
لك لاستلزامهم التنوين فيما غلبت عليه تجريده منها لاصل الاضافة
كما قال بعضهم في سبحان الله من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل
على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا قوله ومعنى بتنزيه المستثنى استعمل حاشا في الاستثنا
وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من
السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه
عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ قوله انتقل
اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد
قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن
ان يقول واعرب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم
يبين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قوله غير
صفة مبتدأ وما بعده خبر له قوله باعتبار قيام معنى المغايرة
فيها سوا بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك
كل منهما الخ يعني انه استعمل غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما
في المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها

ذاتا

ذاتا او وصفا والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم مجازا
او استعمال كل منهما في المعنى الاخر بعلاقة المشابهة قوله مذكورا
انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة نحو ما جاءني رجل
الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثنا المتصل لان المحكوم
عليه اثنان من هذا وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا
الخ هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة
تعذر الاستثنا وما ذكر من الضابط لا يوجب التعذر وانتفاؤه
لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا
فوجب ان يقول لجمع غير محصور يتناوله المستثنى ولا يعد به وقد
يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا
قوله فالا في الاية صفة قال سيبويه لا يجوز هنا الوصف يعني
لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي
المستفاد من لولا لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل
وابى ومتصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضي وايضا البدل لا
يجوز الا حيث يجوز الاستثنا قوله يجب ان لا يتعدد الالهة اي
يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة
مستلزم للفساد وانتفا اللازم مستلزم لانتفا الملزومات
كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها
قوله اي بنا على ظرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في
الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى
اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع

النظر عن معنى الاستوا فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال
لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله
لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثنا
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيدا فاد ان زيدا لم يأتك ثم
جرد عن معنى البدل المطلق الاستثنا فسوى في الاصل مكان
مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا فظهر
من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المراد
فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المقصود في اعراب صيغ
الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب
والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله
والمراد بمعدية المسند الى اخره اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها
وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بمعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد
الواقع بين اجزا الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر
والاسم بنا على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد
قد تغير بدخولها قوله كامر في المبتدا في اقسامه قال الشيخ
الرضي ما حاصله ان خبر قد يختص ببعض الاحكام منها ان
خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور
فيقع ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قوله
اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع القبيح بعد
بقولهم واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع

خبرها

خبرها ماضيا بلا قد نحو لانقدر ونها في قوله تعالى وان كان قميصه
قد ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس
ومادام وكلما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتها
صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة
مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها
واما مازال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح
للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فانه يضارع اسم
الفاعل واما دام فلان ما المصدرية المدة نقلت الماضي الى معنى
الاستقبال واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه
والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله ولذلك
اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى
وما زالت تلك دعوهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على
ان الخفا في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى وهو كان
بمعنى اطلاقه ليس بجيد قوله في مثل الناس قال الشيخ الرضي
يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضمير ما علم من
غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم
بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اي
لدن كنت قائما قوله وهو ان يجي بعد ان اسم وجاز تقديره
او في عمله ونحو ذلك مع كون المحذوفة واذا لم يجز تعيين
النصب نحو اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا

راجل قوله اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جي بها بعد ان
وان لامع كما بعد فانها ان مع رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما
عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح اى ان لا يكون المرور بصالح فالمرور
بطالح قوله ونصبهما يجوز فى الثانى بتقدير فعل لائق نحو يجزى
خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي فى رفع الاول ضعف معنوى
ولفظى اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا
ان كان فى عمله او معه خير واما الثانى فلان حذف كان مع
خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير ولاسيما اذا
كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه
لاسيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة
قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف
الا الكثير الاستعمال قوله فكان جزاؤه خيرا انما مع دخول الفاء على
الماضى لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله فاما
اما انت لان كنت قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان الشرطية
وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم
بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلانه تنبئنا
التعليق واما اللفظ فلمجىء الفاء قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومى لم تأكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت
ذا نفر متعلقا بقوله لم تأكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها

الا

طالح

ويكون التمهة دالة على المحذوف صح

الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند البصريين نحو قوله
تفتخر ويتكبر ثم قال والاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال
مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم تغير عن صورتها
وكذا ان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر
الى الفتح ولا بد اذا من ما لتكون كافة لها عن تقتضاها اعنى
الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها
وخبرها او يحذفا وحدها فان كان الاول وجب فى جزائها الفاء
نحو اما زيد فمنطلق اى ان يكن شئ موجودا فزيد منطلق
فلا بد اذا من اقامة جزئها مقام الشرط وان كان الثانى فالفاء
غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله المنصوب بلا التى لنفى
الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا
من انه منصوب بلا ولم يرد قوله اى لنفى صفة الجنس اى لنفى
ما اجرى عليه قوله لما عرفت من معنى المجرورية او المدخول لا يخفى
انه لا حاجة فى اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذه لانه
يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه فى تعريف اسم لا ولعله
نال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف فى حد اسمها وقيل
فى اخراجه المراد الذى اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه
مع حذف مفعول لما لم يسم فاعله واستتر لك بعد دخولها
قوله او مشبها به ان قيل ما تقول فى قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم اى لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله
فان حرفى الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان

وجوابا مع مفسر كما فى ان زيدا
كان منطلقا وان خيرا فخير

وهذا القدر كاف الخ فيه ان
المرفوع بعدها معرفة كان نفى
او تكره لا يسمى اسما لها فالتعريف
غير مانع اللهم الا ان يعنى
بالمدخول لا عليه العمل
فيه صح

بدون صلتيهما فيكونان مشبهين بالمضاف مع انهما مبنيان
على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم
ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبراى
لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني
لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى
خبرا لان حرف الجر الذى هو صلة المصدر هو جار ان يجعل
خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما
يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر
الذى هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا
تقول بك مار على ان بك خبر عن مار قوله اى المسند اليه
مضروطا يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم
ولا الى اسم لا المنصوص ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر
فى جمع المونث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا
تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول على
المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا
نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والبنا منهم من قال انه هذا
التا اعراب لان المثنى والجمع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه
الذى جعلا اسما واحدا وقد مر فى باب الندا انه مضارع للمضاف
قوله لانه جواب ولانه نص فى الاستغراق والنفي بدون من
الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا يرى ان ما جاءنى من رجل
لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما

جانى

جائنى من رجل قوله لان الاضافة اى الاضافة الى الاسم الصريح يرجح جانب
لا ع الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر زيد
قوله والتكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذا الغيت
عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه
وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا
لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون
مطابقا انما قدر السوال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله لانه
ولقوله عليه السلام اقضاكم على قوله ويقوى هذا التاويل اعلم ان نزع
اللام واجب على التاويلين سوا كانت اللام فى الاسم نفسه او فيما اضيف
اليه الا فى عبد الله وفى عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان
على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع فى الصورة الاولى
فلرعاية اللفظ واصطلاحه واما فى الثانية فالامر واضح ولما كان
النزاع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان
تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قوله وفى مثل لا حول
ولا قوة اى لا حول عن المعصية ولا قوة فى الطاعة قوله فانها بحسب
التوجيه يرد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين
لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثاني زائدة
١٩٣ واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون فى الموضعين
لنفى الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون فى الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية
زائدة ورابعها ان تكون الاولى للتنزيه والثانية زائدة

واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع بحمولا على موضع
اسم لا للتنزيه وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون
للتنزيه ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاو
بمعنى ليس وان يكون للتنزيه **قوله** وخبرها محذوف واحد مرفوع
بلا الاول والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة
في حكم واحد كما في ان زيدا وعمرا قائمان **قوله** اي لا حول ولا قوة موجود
الا ظاهر موجودان **قوله** ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه
فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز
تقدير خبر واحد عليه لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف منصوب
بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر **قوله**
فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي
الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز ان الغاها اذا كان اسمها نكرة
غير مفصولة بشرط التكرير سوا الغيت الاول او الثانية او
كلتيهما **قوله** والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك
معنى الخبر كما في ان **قوله** وضعف المضعف الشيخ الرضي **قوله** لا لكونها
بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يره والا لكون
الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها للتنزيه لكنها ملغاة للضرورة
قوله واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل بجر نحو كنت
بلا مال وعصيت من لا شيء وربما يفتح نظرا الى لفظة لا كما
يبنى مع لا الزائدة نظرا للفظها **قوله** اما الاستفهام ظاهر عبارة

المم

المم الحصر في الثلاثة لكن لا ينحصر فيها الجوازات بمعنى التقرير والانكار
والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص
الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد
الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني
التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى الاغلام اتمنى
الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره **قوله** واما قوله الا رجلا
يعني كان القياس الا رجل بالبنا اخره بيدل على محمله تبيت المحملة
المراة التي تحمل تراب المعدن اي تبيت تفعل كذا **قوله** لمكان الاتحاد
اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لا
اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف **قوله** ومعرب
رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض
ضعيف لانه سماعي الا في ان وان **قوله** ويجعل مرفوعا قدرته
ان القياس معنى الخبر **قوله** لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع
المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البنا في البدل اذا كان
مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البنا والتاكيد
اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف
البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ **قوله** واجري على ذلك الاسم الاحكام
الاضافة **قوله** وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء
الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي
فالاولان والاب والاخ **قوله** واجرا احكام المضاف اليه انما زاد ذلك
لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك

بالذكر

لكون لا اباله كما يكون لا حسنا وجهه ولم يحذف في لا غلامي قوله اي
مشاركة اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف
المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه
انه في صورة المضاف وانه لهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص
جعل الاختصاص من اصل معنى الاضافة لانه غيره من التعريف او التخفيف
الاخر قد يلحق قوله لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع
والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قال الحاصل
على هذا التفسير قصد من غير تكرير لا تحقيقا وذا لا يتيسر مع المعرفة
قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والصلة
واحدة قوله خبرما ولا وقد يلحق لا التا كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة
او المبالغة ولا تدخل الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على
اوان وهنا مستعار للزمان نحو لات حين مناص والغالب في
حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين
مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص
موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشبهتين
في النفي الخ قال الشيخ الرضي انما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق
انها لمطلق النفي قوله اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبرما ولا قال الشيخ الرضي لا ينفك عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها
قوله واما بنو تميم فحيث لا يعملون الخ وذلك لان قياس العوامل
ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة

بثبوتها

بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية موكدة
والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه
لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قوله او انتقض
النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك
وما الدهر الا منجنونا باهله ٭ وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وهو
مصدر فعل محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل
ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم اي تقدم الخبر ما ليس
بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا في بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد قوله اي خبرها
منصوبا بكان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا
على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي بل هو سافر
ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا
مجردا عنه عند انعزالها عن العمل قوله يعني الخبر بيان للواقع فلا يتوهم
الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المص ذكر اقسام المعرب
قوله بل الجنسية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب
وانما لم يقل بدل قوله علم المضاف اليه على زعم الاضافة لانه
قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف كل اسم الخ جزء
سابقه مع ان المراد متبين قوله لكن المشتمل على علامته اعم
منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء قوله والمضاف
اليه اتى الظاهر موضع المضمر للتنصيص على المراد ولا احتمال انه

اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من
المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور
هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اى ملفوظا كان اشارة
الى ان قوله لفظا ضرلكان المقدر وجائز تقديركان قياسا فيما كثر وقوعه
ولا خفاء فى كثرة وقوع اللفظ والتقدير فى تراكيبهم وجاز ان يكون
حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما فى الواسطة من
معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واما
المبرد فقياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة
وبطوءا والقول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لا يخلو
عن تمحل قوله وهو الجر بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظا هذا العنوان حتى
يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء فى
المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه ما يتوقف على الجر به لزم
الدور قوله اى منسلخا عنه ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة
الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم من التنوين قوله تنوينه
او ما قام مقامه اعترض عليه بان حسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما
قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على
ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشى بمنزلة جزئه والضمير
الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام
التنوين من فاعل الشى بمنزلة جزئه من ذلك الشى فلم يرد
نقوله من نون التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول
على حسن الوجه قال الشيخ الرضى ما ليس فيه التنوين والنون

يقدر

يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما فى كم رجل وجواج
بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد
لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشى تحقق
ذلك الشى لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو تجريد الاضافة
المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف
الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب
زيد لانه يتعدى بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هاهنا
حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة
عمل حرف الجر لانها اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى
يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده
عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد
به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى
المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ قوله علامتها انما قدرها ليصح حمل
قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة
شى الى شى بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرانها معنى من
ومن البحث امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية الخ لان الكلام
مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها قوله كاسم الفاعل الخ
والمنسوب قوله ومساو كان المراد بالمساواة الشاملة للمراد فى
والمساواة قوله او ابهم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد
قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذا لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال فى
الباقيتين وفى مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة

اذ لا م

الاضافة مثل عند وذو ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت
اوجب تنافرا لانه غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات قيل
فى تصحيح اضافة كل الى زيد ان كلا للاحاطة جزئيات كلى اضيف
هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يتنح اظهار اللام
الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل عن
الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئى والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصحيح اضافة
الجزئى الى الكلى مما لا يجدى فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى او
الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم الخ يعنى ان هذه الاضافة بادنى
ملابسة نحو كوكب الخرقا السهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة
الخرقا الملابسة انها تشرع فى النسج لاسباب الشتاء عند
طلوعها كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى
احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة وايضا لما كثر
لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة لادنى ملابسة
مجاز قوله كما لا يخفى الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله لا يستلزم
معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضى ان
وضع هذه الاضافة ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية
مع المضاف اليه ليست للباقى معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد
غلامان فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد
خصوصية لزيد اما لكونه اعظم غلمانه او لكونه اشهر غلام
له او لكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث

يرجع

يرجع اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام
فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور فى كتب البلاغة
وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس
او موضوع المعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان
المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل
وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب
القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق
اما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى
عناية قوله وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل وانما قال
فى نحو ليشمل ما هو نظائرهما كشبهك وشبيهك ونظيرك
وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها
وللمجوز ان يقول اختار قول ابى سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها
لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى
المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضى لفظية سواء
كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجرى هذا
الحكم فى نحو حسبك وشرعك وكيفك وهيك لانها بمعنى
حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى فى
بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس
العلة فى تنكيرهما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام وام

مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بغيره لكان كتعريف الشيء بنفسه
وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو ربّ رجل واخيه فالها
عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة نكرة
فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا
ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده
ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع
الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب **قوله** لتوغلها في الابهام
لان مماثلة زيد في صفة لا يختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل
كل ما في الوجود الا ذاته **قوله** الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال
ابن السري وقدح ابن السراج قوله لقوله تعالى نعمل صالحا غير
الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضد الصلاح فيجب ان
يكون غير بمعرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ
الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله
لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان
تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله
اذا قصد **قوله** نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان
تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد ما هو الغالب
في التنكير او اراد بان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك
قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء

وذلك

وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة
فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** لكان طالبا للادنى
وهو مستنكر في بادئ النظر **قوله** لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود
من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل المعرفة
فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فيها يعني اصل التعريف
قوله ويبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا
المركب والعلم هو المركب فلم تكن المعرفة علما **قوله** بل فيهما زوال التعر
آه حاصله ان العلمية لما كان وضعا ثانيا ازالت مقتضى الزوال
بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول
فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في
الارادة **قوله** من ترك اللام فقط قال ذو الرمة ثلاث الاثافي آخ
نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما
ايا منزلي سلمى سلام عليكما . هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى . ثلاث الاثافي والديار البلاقع
وقال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف العمى
المستخير الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلاث الاثافي جمع
اثفية وهي واحد الاحجار الثلاثة التي تنصب القدر عليها وفي
البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالي **قوله** صفة مضافة الى معمولها قال
الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا
في ما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول
يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او

الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو
زيد ضامر بطنه وموذب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر
من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار
واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى
الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول بعض الاسما باسم الفاعل او المفعول المشتر
فيصير الاضافة لفظية كما يأول القتير بالمقتر والعبر بكسر العين او
ضمها وبسكون الموحدة بالعابر **قوله** نحو مضارع البلد ونحو الحمد لله
فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم
الدين اذا جعل بمنزلة الماضي ليتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام
كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا
كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قوله**
ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة
الى وجه التسمية او التصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة
في المعنى كما اشار اليه قدس سره **قوله** واضيف القائم اليه بعد
جعلها شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فراعوا في الاضافة اللفظية ما رعي في الاضافة المعنوية من
امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
قوله والمرادات المشار اليه بثم الخ لا يخفى ان المجموع المركب
من الاشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد

من

من تلك الاشيا مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق واستدلال بلاحق على
السابق ولا يخفى ان ذلك ينتفي بالقياس الى انتفا التخصيص
فيجب ان يجعل قوله ومن ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء او يرتكب
مجازا كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم
التعريف
قوله وعلى هذا كان الانسب الخ لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل
الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا **قوله** خلافا للفراء اي لخالف
هذا القول خلافا للفراء **قوله** واجاب المص واجاب بعضهم بان
الاضافة صارت بقاء وان كانت مقيدة ابتدا فيلزم بعد ادخال
اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال
ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادرة
لان اثبات المط يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف
على اثبات المط **قوله** اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
ضعف في التركيب لا في الاستدلال **قوله** اذ لا نص فيه على الحرفية
الاستدلال
شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال **قوله**
يستوي فيه الجمع والواحد اي مشترك بينهما كالفلك **قوله**
وفيه وجهان آخران الخ اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير
واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول
فنصب **قوله** يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من
الشارحين حيث فسر كلام المص هكذا بنا على ما نقل عن
سيبويه من جواز الجر في الضارب لكن المشهور من

مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند
الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو مشهور من مذهبه واسند
القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز راسه قوله
حملا اي بحموليته او بحمليتهم له بناء على حمل منصولا له للفصل المفهوم
اي جوز واحملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد الخ يبقى على هذا التقرير
دون تقرير السابق شيء وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب
زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق
اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل
لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان
الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة
لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب
ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا
التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية
تفيد التخفيف قلت لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين
قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف
من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في ضواربيك اسم ان قلت لا يجوز
الضاربك الحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد الحمل على ضارب
زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه
لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب
زيد مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا
من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد

على

فعلى هذا ينبغي انه

على القاعدة الاولى ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة
وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد
الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو
الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن فقس
عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف
بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون
بالتاويل كما اشار اليه المصنف بقوله مسجد الجامع الخ قوله متاول مسجد الوقت
الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في
مسجده للصلاة فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الخ
وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلاة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمين قوله
متاول بصلاة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
قوله وبقلة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول
ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية الجرد
خرد ريشه از كهنكى وفرسودكى انتهى قطيفة جامه بحند
مراخ قوله اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد
المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق
عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين

اجاز المبرد اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال
وتبعه الشيخ الرضي قوله بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشي وكذا
في حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام
ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل
الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص بشي عن حدوث
الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق
لفائدة الاضافة قوله سوا افادت آه يعني ان الاختصاص ليس
بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان
للجنس فغيرها ضا اعلم ان الشي بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة
ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود
المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا
لم تكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشي نفس
مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث
انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشي كمفهوم الانسان
بالنسبة اليه وح تكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول آه
باب من حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال نحو ذو وذات
ومتصرفاتها اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح
اي وقت صباح هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم
وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح زمان
هذا الشراب قوله جانب مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان
نسبة الحيثية الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولا

يعني ذا صبوح م

اللقب

اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او
ذم فاذا ذكرا ولا يغني عنها الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم
بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان
او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا والمغلوب لا حكم له لان
من عرف تراه بحث غلب سلب قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في
اخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قوله او
الملحق به بمعنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله
لئلا يلزم الابتدا بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام
وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا تستقل فهي في حكم الابتدا بها
قوله فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان
آه قوله لمشاكلة يا المتكلم اعلم انهم لما راوا ان الكسر يلزم قبل
اليا للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس
الحركة جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبلها فصيروها الى اليا ليكون
كالكسر قبلها قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا
ان لا يقلب واو الجمع يا لئلا لتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب
قبل اليا لخفتها وانما جوز هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب
القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب
عند الجميع وهو اجتماع الواو واليا وسكون اولهما ولا يترك ذلك الامر
المطرد اللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الضمة آه لان اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال
الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو يا واجب اذا لم يؤد

الى اللبس اما اذا ادّت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لُحًى في جمع الْوبرى اذ يشبه فعل بضم الفا ونحو فعلى بفتحها الياء التي يا المتكلم في الصور الثلاث قد جا الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياى ومماتى اما لاجرا الوصل مجرى الوقف او لان الالف لكثرة مداها اخواته فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذ ذكره الشيخ الرضى

قوله فاخى وابى لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقدم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقى قوله فالحال في اخى وابى او فيقال في اضافة بعضها الى يا المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد عطف قوله ويقول حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله وابى مالك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية اوله قد ارى اطلت ذا المجاز وقد ارى وكتب على قوله قد ارى قضا وقال ذو المجاز اسم سوق بمنا وقوله ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال قوله اى ابى جمع اب فاصله ابين كاصين جمع اخ قوله وتقول اى امراة الخ قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى الحما طب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا بحذف مضاف

والشا

والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قوله قيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلاثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيه اهنا حتى يستدل به على تحريك عينه ومونثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات ولام الخامسة ها وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين مثلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يودى الى بقا الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في فى من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الها وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلاث التابعة للحركات الاعرابية فكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعنى فوك وفاك وفيك قوله وجاء حم الخ لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة ادخلها الكل وهي ان يكون كوشا قوله وذو اعلم ان عينه واو ولامه يا انما الاو

فلان مونثه ذات كنواة واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا
حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اكثر
من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فاس عند الفراء والمشهور
ان وزنه فوس اذ لو كان كفلس لقلب في المونث واوه يا كطية
ولا يرد اذوا جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع
وصلة آه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو وافضا منا فوه
اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع
صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان يحصل التوصل بعد
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس
من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها
من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف
به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه قوله كقول الشاعر انما
يعرف ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض
المتاخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فذلك اقتباس من
الدعاء الماثور قوله وكانه خص المضمر آه يعني ان المناسب للمقام
النظر الى حال اضافته الى المضمر الخاص لكن عدل عنه الى نوعه
واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا متصرفاته
وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو وكفى
ان يدي الذو سا قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلية
الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم
بحسب

بحسب الاصل قال قدس سره الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما
تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو
متبوعه كان في المرتبة الثانية منه وان كان في المرتبة الثالثة او
الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله
ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال ان المراد بالثاني هو
المتاخر مطلقا وفيه انه ارتكاب عموم مجاز او هو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على
المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق
او التاخر بحسب المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض
بقرات الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر
في موضعين قوله من جهة ان المقتضي للاعراب قوله شخصيته
فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما
متحدة نوعا لا شخصا قوله ناشئ من جهة واحدة شخصية وان
كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل لان المجيء
المنسوب آه لا يصدق مناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي
لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعل غلام زيد لان المجيء
المنسوب الى غلام زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت
بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل آه وكذا لفظة التوابع
لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظه

مع زيد لا اليه م

كل منهما ان زيد ثابت البيان الجمع والمنع قوله النعت قدمه على سائر
التوابع لانه اكثر استعمالا ولا فرق متابعة كما سيجي قوله يدل على معنى
اى حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه
فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه قوله اى دلالة مطلقة حاصله ان
الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئته غير منفكة عنه والتنا
جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد
بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان
نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة
الى قيد لخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم
ومنهم من قال وهو المهم انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا
القيد وكان منشا هذا التوهم حمل التابع على معناه اللغوي
ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على
معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى
انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل
جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار
قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة
على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق
لاخراجه غير ضروري قوله وفائدته ليس من وظيفة النحو قوله
وقد يكون لمجرد الثناء آه وقد يكون للتعميم نحو كان زيد في
يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون
لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق قوله والفرق

بين

بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة بان الاولى موضحة مفسرة
والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق
بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر
ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا
لها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق
نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك
الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة
قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان
المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في الانسان الحيوان
الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا
ان اعرابه اجرى على اجزائه كما في قرات الكتاب جزءا جزءا والبيت
سقف وجدران قوله ولما كان غالب مواد الصفة آه حاصل كلام المص
في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل
اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي المرقي نظر
قوله رد بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا
باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا
او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى
متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمنزلة الواو وانما اتى
بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في
كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان

او يقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه تتعلق بقوله غير مشتق
والوضع ههنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز
فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود
مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية
استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول
الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قوله لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة
التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينبغي على ان اللام
ليست صلة للوضع قوله فان التمني آه ولذا يجب ان يكون له موصوف
لفظا او تقديرا قوله نحو مررت برجل اي رجل اي هذه تكون وصفا
للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق يكون
تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها
لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه مجتمع فيه من خلال
الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما سواك هزل
وحق الرجل اي كان من سواك باطل قوله وبهذا الرجل يعني به
اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت
بزيد الرجل قال الشيخ ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل
في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات
كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع
اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن
فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع

صفات

صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية والاسد يفيد السبعية
بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل ولهذا يحذف
الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء
في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة بجعل
الوصف حاضرا قوله وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة
يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع
صفة قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالة هذا
المعنى الا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه
لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة
الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من
اقسام الذات والاسم وفي قوله هي في حكم النكرة اشارة الى
توجيه توهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع
ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص
الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما
قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب
ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة
على معنى آه قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة
والمشهور ان المفرد اصل الجملة ووجهه ان الجملة التي لها محل
من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله لان الانشائية
لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب

قبل ذكرها حتى تصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم
بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل
ذكرها وكذا حكم الصلة **قوله** الا بتاويل بعيد وذلك فى الجملة المحكية
بقول محذوف كقوله جاوا بمذق هل رايت الذئب قط اى بمذق مقول
عنده هذا القول كما يكون فى الحال والمفعول الثانى من باب علمت مثل
وجدت الناس اخبر تقله **قوله** واذا لم يكن الضمير الرابط يكون اجنبية
اى لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفى الملازمة مناقشة
لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدا **قوله** ويوصف بحال الموصوف
الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** وبحال متعلقه المتعلق اعم من
ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط الى
ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد بصفة **قوله** يعنى
اعتبارية انما صح الوصف بها لانها منزلة حالة باعتبار نفسه فى
حصول الفائدة **قوله** فى عشرة امور انما تبعه فى تلك الاشيا لكونه
اياه فى المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قوله** والتعريف والتنكير
الخ اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح
او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور
على انه بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش وصف
النكرة الموصوفة بالمعرفة **قوله** والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف
المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزا كوصف النطفة
بالامشاج فانها مركبة من اشيا كل واحد منها مشج **قوله** اى فيما
الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن **قوله** والثانى يتبعه فى

صفة

الخمسة الاول ثلاثة منها ذكر مجملا بقوله فى الاعراب ان قيل ان الوصف
بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه
بالنصب او الجر فى الخروج يطابق الموصوف فى العشرة قلنا يمكن ان يجاب
عنه بانه من قبيل وصف الشئ بحال نفسه تحملا وذلك لان نصبه
للتشبيه بالمفعول تحملا والجر تابع للنصب كما تقرر فيلزم ان يكون الضمير
فاعله تحملا **قوله** لانه بمنزلة يقصرون غلمانه لكن ضعف فاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقصرون غلمانه لان الالف والواو فى الفصل فاعل فى الاغلب
بخلاف الالف والواو فى الصفة فانها علامتان قطعا **قوله** وحمل عليها ضمير
الغائب اجاز الكسائى وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية
بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه
ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كرجعه
ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى ان كان فى قالب الضمير لا يقصد به
التوصيف والاولى ان يقال فى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون
اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله
والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل وهذا تقرير
واكتفى به فوضع الدليل موقع المدلول كما فى نسخة الشيخ الرضى **قوله**
اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا واعم من حمل الاخص
والمساوى على ما هو مصطلح المنطقيين عليه وهو الاخص والمساوى
بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان
او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل

على الخصوص والمساواة بعد التوصيف بما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه
لا يصح بناء قوله ومن ثمة لم يوصف ذو اللام الخ على ذلك الا ان يعتبر استخدام
بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوى بحسب اصطلاح النحويين
ان قيل لا بد فى الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان
اسم الاشارة فى حكم الضمير او فى قوته فان قلت من ثمة فى قوة قولك
من اجله **قوله** لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلى منحطا
فى الرتبة عما ليس مقصودا **قوله** ان اعرفها المضمرات الخ قال الشيخ الرضى
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهرا واما الغائب فلان احتياجه الى
لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يعينه
بالاشارة الحسية وكثيرا يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية
فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولهذا لم يفصل
بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم
الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول
اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام لا يعرف
بالقلب دون العين والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص
ولذا يوصف المضاف الى المضمر **قوله** الا بمثله اى ذى اللام الاخاص او الموصوف
فسره بالمماثل فى التعريف حتى لا ينتقض بقوله قلنا ان الموت

ولا يوصف المضمر صح

الذى

الذى تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعتبر ليس فيه كثير فائدة
فلذا عينه بقوله اى ذى اللام الخ فكانه جعل الاضافة عهدية اشارة
الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال لا يبقى فيه امر وهو ان
الموصول الواقع صفة مما فى اوله اللام نحو الذى واخواته دون ما ومن
واى الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور
نعم يبقى استدراك قوله او المضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف
اخص من المضاف اليه والشارحون فسروه بذى اللام وح ينتقض
بالاية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة
وتارة بان الموصول مع صلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى
ضرب فى قوة الضارب وفيه تامل **قوله** او انقص منه ينبغى ان يدعى
ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى
يثبت المدعى **قوله** ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد
قوله بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة **قوله** العطف هو فى
اللغة الامالة لقب هذا القسم من التابع به لامالة حرف العطف
ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه
على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة **قوله** اى قصدا الخ
فى صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء **قوله** بالنسبة الواقعة
فى الكلام اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد
اخوك لا عمرو او جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا
بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد
قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وذلك لانك

تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع
بذكر اشهر اسميه وتبيين بالتاكيدات المنسوب اليه بحسب الظاهر
هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة
او ان المذكور بلفظ العموم باقيا على عمومه ولا شك انك اذا بينت
شيا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان ذريعة قوله واجيب بان المراد
آه فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب
الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به مثل بصر نجم
بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من
غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك
الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله
يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف
والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة
المدركة على نهج واحد من ايجاد الادراك اعني بالحكم والتردد وغير ذلك
سوا بقي القصد اليهما او لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف ببل
ولكن لاشتراك المعطوفين ظاهرا سابقتيهما في اصل النسبة
وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك
دخل المعطوف فيه باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف
عليه والمعطوف مدرك بها على نهج وهو التردد ولعدم اشتراط
بقا القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا
له فاعرض عنه وقصد التابع قوله ولما تم ظهر بما ذكرنا آه يحتمل
معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف وارد

المثال

المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه
من تتمة التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل
في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له
دخل في المنع والجمع كما مر ذلك في تعريف الاعراب قوله يتوسط بينه
الاظهر يتبع فكان فيه تجريدا قوله واذا عطف اي اذا اريد العطف
قوله اكد لا بعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخص من الاعادة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو
قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب
البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد
حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحساني
قلنا يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما
قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له
وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين
فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف دون في
نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى
اذ يمكن استيناف معنى الجار ويكون سبب الاستيناف
له معنى لكن احتلابه كاحتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه
كحكم بين قوله كما في الحرف يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة

لم

والمجرور

قوله مستدلين بالاشعار وبقوله تسألون به والارحام بالجر في قراءة
حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير البا وفيه ان حرف الجر المقدر
لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على
مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم
وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تسألون وقسم
السوال لا يكون الا مع البا ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود
في الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى تسألون لان المقصود الامر
بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة
الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراات متواترة قوله دقوى
الظاهر وليتقوى قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له السبع
في نفسه تامل لان للعامل دخل فيه نعم قابلية الاعراب كذلك
قوله لتقصر عدم التعيين بنا على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او مجمول
الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والمشدود جوابا اخر
واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير
ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه
الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرات اذا لم تكن
تلك النكرة مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذ لو نصب
او ضعف الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوف
على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لتنافي ع
عملها في الخبر المتقدم قوله نصب الرفع الخ يحتمل ان يكون مبتدا
وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفصلة

نصبه

فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية
لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه قوله او يكون معناها السببية مع العطف
كالفا الناصبة للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك
لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي
يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت عليها جملة
اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه
اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفا بما في احدها وذلك
لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جا فغربت
الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا
الحال في ثم واما الواو فلما كان الجمع المطلق لم يجز ذلك منه الا
اذا ساعده القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعدت هند
في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولي عاملين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليتفق الحكم
على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا
جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله هذا اي هذا العطف الخ وان كان بحسب الظاهر جايز الخ
كانه اشارة الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله
واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمتقدم وان لفظة
اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز
وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على مختلفين وحاصل الدفع
ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي
الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العد ولعن الصواب

المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب
الظاهر لكن نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام
عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد
العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز
لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة
في التعليق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ
الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي
عاملين جائز الا مانعه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا
في الدار وعمرا والحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفرا المنع مطلقا
واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
وتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان
لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم
من استدل على عدم الجواز لعدم استواء اخر الكلام واوله لان
المخبر به في الاول موخر وفي الثاني مقدم ومنهم استدل بان ذلك
العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو
الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر
ما في كلام المص اما اولا فلانه ينسب المخالفة الى الفرا وذلك
غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه
ان الجمهور لم يجوزوا الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو
انه ما استثناه قاصر عن الضابط قوله وعدم جواز ذلك العطف

٢

مع خلاف الفرا جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار الخ
فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه
فانه لا يستثنى قوله بل حملها على حذف المضاف حتى يكون من
باب العطف على معمولي عامل واحد قوله التاكيد جا بالهمزة والواو
اعقب به العطف لان ثم وهو ثم والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال
والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة
او الشمول كقولك شانك في العلو اي باب العلو اعظم من ان يوصف
وامر عجب في الفقراء اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تميز عن
الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تميز بحسب المعنى عن
الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة
اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يحصل حاله اي الحالة المخصوصة منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من
زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت
بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه
منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنوي فانه غير نافع لما قصدت به من
دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله بذكر كله واجمع قال الشيخ الرضي

بلغ

التاكيد

العاطف م

اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل
لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان
اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلاثة واربعة
الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة عليها الا لفظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه
الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا
على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد
وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة
في التقدير على راي الخليل وربما نُصبت جمعا وجمع حالين على
قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بما زائدة
نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه
واما جمع جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على امر ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا فغير تاكيد يليه العامل
نحو مررت بجميع القوم واما مضافا فتاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم
جميعهم وبعضهم يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من
الثلاثة وما فوقها تقول جاءني القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخو ها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا
لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة **قوله** اما
البدل والعطف فظاهر وجها به لكن في اخراج بدل الكل
احتيج الى سنده وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان
يكون تقريرا مقصودا للتابع فيها **قوله** وافادتها توضيح متبوعها
آخ

آخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة
ويمكن ان يقال في الثلاثة انها خارجة ثم في النسبة او الشمول لانها بقوله ح
لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال
السيد قدس سره في الحاشية الرضي قال لم يعني في اخراج الصفة
الموكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون
الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا يدل على معنى النفخة اذ لا
دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبته
ولا شموله ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي
مدلولة للنفخ واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا
انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول التضمني
اجمعون في قوله جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا
لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم
احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون
يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة
خلافا للزجاج والمبرد كما في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة وان اجمعون على السجود
في حالة واحدة **قوله** وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان تؤكد النكرة
بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد
بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون
التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة

معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد
قوله اى بتكرير اللفظ الاول او مابه تكرير اللفظ قيل جاز ان يكون الضمير
فى قوله وهو لفظى راجعا الى المعنى المصدرى بطريق الاستخدام
ولا تخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى انه زيد
فى يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان
زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون تاكيدا
قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم
بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح
يكون زيد الثانى بدلا وجاز ان يكون بشئ واحد مقصودا
وغير مقصود بحسب وقتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض
عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع
انه عدها من المعنوى واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها
بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد
ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة
فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هى تاكيد لما اكد به اجمع واما قول
الم واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انه تاكيد له بل
معناه اتباع لها استعمالا بمعنى انها لا تستعمل بدونها الا على
معنى الحقيقة فيها قوله ويجرى فى الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد
اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير
المستقل ان كان على حرف واحد يكرر تكرارا بعماده فى السعة
نحو بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا

من التاكيد

واجب

واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز
فى تكرير ضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل
نحو بك انت وضربت انت وفى تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير
بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل
فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة
هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضى التاكيد
اللفظى على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما ان يقويه
بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على
ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنا ظاهر نحو هنيئا مريئا
او لا يكون له اصلا معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون
له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشئ اى
استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم
الثانى اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها
مما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباط الخ اما التمام فلان
العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب وقد
عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم استنباطا
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام
امتداد وجودى قوله وعن بعض العرب نفساهما انفسهم والاولى
اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تاكد اتصالهما لفظا ومعنى
قوله باختلاف الضمير فى كله وكذا فى جميعه قوله او الجمع غير الجمع
المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله وجمع فى جمع المؤنث او ما يجرى مجراه

وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوّزه اذا كان
مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذا اجزاء ذو تعدد
يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي
ما لم يلحظ افراده مجتمعة وجاز ان يلحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان
الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدراهم البيض والدنانير الصفر
كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم
عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل الانسان اي مجموعه
حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي قوله يصح افتراقها
حسا او حكما اي افتراق حسي او افتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي
الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي قوله حتى لو كان ذا اجزاء
يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وما لم يصح توكيده بكل واجمع
فالمعيار الافتراق الحكمي قوله مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما
نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان
الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت
رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد قوله بخلاف جاء
زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا
للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته
اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد فذلك غير كل
فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع
فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي

اما

اما تقديم النفس على العين فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف
اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين
مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل
على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول اكتع اي تام قوله بما نسب
الى المتبوع فيه يفهم منه انه البدل لا يكون من المنسوب قوله دونه
ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع قوله لا يكون
النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود
ابتدا ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتدا سوا كان مقصودا انتهاء او
لا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتدا
كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتها ويظهر
من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا
الى قوله ح يكون مقصودا لا ابتدا ولا انتها مع انه لا حاجة لنا في اخراج
المعطوف ببل لا ابتدا ولا انتها قوله ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من
العلما ان الاستثنا تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا
اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص
ما ذكروه بالاستثنا المحض او صح ان يقال ان قولك ما قام احد
الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في

الحقيقة عن زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة
قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على
التابع كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ما ذكر ثانيا
وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا قوله فالاضافة في
الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في
الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين
وقد وجب ان يكون الاعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف
المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل
الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة والمقدرة
النائب منابها المضاف لو قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل
لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله
والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان
كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني
زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا
اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب وانك اردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منفية
في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل

تفصيلا لم يكون بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه
وبنى الوزير وكلاءه لان الملابس مخصوصا معينا قوله بخلاف ضربت
زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج
ما ذكرناه قوله فيدخل فيه الكل اي لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله
نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة
الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قوله
بدران غلطت بالقصد وشرطا اسلوب الترقي او بالنسيان او بسبق
اللسان قال الشيخ الرضي الاضرابان لا يوجدان في كلام الفصحاء
قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قوله بغيره
قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه
مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان البدل
يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة
قوله فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل
الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من
البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى
اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عنه
انه جعل هذا توجيها لتوصيف بدل الكل واما في توصيف بدل
البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى
المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة
ولو كان منفصلا لكان متصفا به قوله ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدون

واحوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو ضربته اياه وهو تاكيد
لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك
الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد
ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول
قلنا ان البدل يفيد هنا انما ينبغي ان ينسب اليه الفصل ليس الا
زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب
آلخ ولانه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ
يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله
مع كونه مدلوليهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه
وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان
بحسب الذات قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده
المبدل منه قوله واقسم على ناقة دبرا عجفا انقبا الدبر بفتح ثم
والعجفا لاغر والنقبا سوده بشره باي ان كان فجرا اي كذب بهلك
بيمين فاجرة قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي ضمن فيه معنى الجعل
قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني
الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه
لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على
تعريف بانه تعريف الشيء بنفسه والظهر ان المستتر في ذلك
ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا
منهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب
كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا

قو

قوله والمراد بالمناسبة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس
لانها اعم من المناسبة وهي كافية في البنا كما يشعر عليه تفصيل موجبات
البنا قوله ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يعارضها
جهة مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق
اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة
لظهور بطلانه ولا مناسبة موثرة للبنا لاستلزامه الدور ولا مناسبة
قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا
يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم
معنى المبني الاصلي تحقيقا لانوهما فلا يلزم بنا التثنية لان
تضمنها لواو العطف وهمي لا حقيقي قوله فكلمة او ههنا لمنع
الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي شيء
يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير
مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب وهو
ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة
فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله والقابه عبر عن الحركات البنا بالالقاب
دون الانواع لعدم الاختلاف اثارها قوله اي القاب المبني
من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البنا المفهوم
من المبني من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره
وسكونها او القاب علامة البنا التي هي حركات وسكون الضم
والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبني

قد يكون بالالف واليا نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليها الضم
والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال
الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات
الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنائب باسم
المنوب قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين
والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة
السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الحركة قوله
وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية
قوله والمراد الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم
والفتح بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان
لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك
الامور القاب لحركات المبني لا لخصوصها قوله لانهم كثيرا يطلقونها
على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف
الحركة قوله حيث قال بالضمة رفعا قد بنا قس فيه بالمرفوف بين
ما معه التا وما ليست معه قوله والكنايات الاولى ان يقول بعض
الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات
قيل انها ليست اسما لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى
الاسما المبنية في البناء فلهذا عدها منها قوله المضمر قدمه على سائر
المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس
ايضا فيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور
او تقدم مكني عنه قوله ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بنحو كاف
ذلك

ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان انا من باب مثلا ضمير على القول
المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني
عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما تفهم
تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال انه لما يلزمها تلك
اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان
يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد
لكنه بعيد قوله وتخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظا المتكلم والمخاطب
فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم
وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد
بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم
وبتقييد الحيثية هنالك تخرج زيدا اذا عبر المسمى بزيد عن
نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما
وضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج
لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد
بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة
للمتكلم بنا على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون
للتحقيق قوله فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني
لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب
ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى وتقول المسمى بزيد
زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا
دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله وتخرج

فهذا الضمير الاسما الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الحكاية خرج الاسما الظاهرة به فلم يكن قوله يتقدم داخلا في الحد بنا على ذلك التفسير قلنا لم يخرج بعض الاسما الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم الخ اعلم ان بهذا التفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي هنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بنا على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني وتقدمه قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفا في ان التمحل ليس الا في جعل المقصد في حكم الذكر واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع المضمر واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سوا كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى توارت بالحجاب اذ ايغشي يدل على توارى الشمس لانه المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر انه قال

من

من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان معه ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر التي في رمضان الذي انزل فيه القران قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله فالمتصل الفا للتفسير قوله المستقل بنفسه في اللفظ بلسان المخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار قوله لامانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع الا اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت او اضرب الى ضربن ونضربن لتكون افراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفا المورد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدا قوله الى ضربن قيل الى هنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فتكون الى للاسقاط فيدخل قوله وانما بدأ بالمتكلم المرفوعون يبدون بالمناسب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن

أن النزول ليلة القدر صح

دليل على أن المنزل هو القرآن مع قوله شهر رمضان صح

نونه في المنفصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو انْ اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التا هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضماير عند الكوفيين واباعماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين مع ان على ستة لان المشاهدة شاهدة على المعرف قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتا للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما في المنفصل فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا اما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المنفصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو

قوله للمتكلم صفة للمضارع قوله مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا تذكير قوله باعتبار ان الصفة هو الوصف قوله ولا يسوغ المنفصل الخ لا تنحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بين حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتني بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر اللام للوقت او للاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باعتبار العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مقدرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثانيا في باب علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفاعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قوله وما

ضربك الا انا وكذا انما ضربت انا **قوله** ولكنه تاكيد لازم الخ هذا هو
تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما
جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعية يعني التثنية والجمع وفي التذكير
وفرعه وهو التانيث فلا لبس سوا كان محتمل الضمير صفة او
فعلا وان اتفقا فيهما ذكرنا ان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل
سوا كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في
الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة
المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين فان اللبس حاصل
هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع
الاختلاف المذكور وترتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل
اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سوا كان هنا
لبس اولا وسوا رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم
على انه لا تجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما
عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم
لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس
وكان مما يجوز حذفه ضيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي
لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه **قوله** واذا اجتمع ضميرا
ولم يكن ما تعذر فيه الاتصال **قوله** احترازا عما اذا تساويا قال
سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن
الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز
المبرد قياسا على الغائب **قوله** للتحرز عن تقدم احد المساويين

نه

فيه انه تجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او باك
بحسب كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان
الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار البشاعة في اللفظ **قوله** فيلزم انفصاله الخ ولان الثاني اشرف
من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متصلا بالفعل دون الاول دفي **قوله**
وحكي سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شي قاسوه ولم تتكلم به
العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة
قوله فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال **قوله** باعتبار
عدم الاعتداد او بسبب ان له منقصة في التعلق بما هو اشرف منه
وصيرورته من جملة الاتصال **قوله** وان شئت اوردته منفصلا قال
الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب
اعطيت لان المفعول الاول من اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان
الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رائحة المبتدا
والخبر وفيهما الانفصال **قوله** لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل
ان انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى
بوجود الناسخ فكيف يصح ابقا اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت
معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان
قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي **قوله**
لكون ما بعد لولا مبتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او
مرفوع بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال **قوله** لكن غير
الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد

ويعني

بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل بقوله آه من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب بما ذكر قدس سره **قوله** وعسيت آه اما لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرها لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرها غاية واحدة **قوله** وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اى في مقام الاتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال لا تكون لها مع غيرها كما ان لدن يجري ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة ينصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك **قوله** فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا **قوله** وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد **قوله** لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع فتراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل **قوله** ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحافظ النون اخر الكلمة عن الكسر **قوله** ايا المتكلم اذ لم يعهد غيره **قوله** لتقي آه اى لتحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في اواخر الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة

في

في القرار والتبعد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني لاطراد الباب واما لكون الكسر معتدا كما في عصاى وقاضي وتركها في عصاي لحملها على لعل ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء **قوله** عربا عن نون الاعراب سواء كانت معه نون الضمير ونونا التوكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها **قوله** لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها النزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة **قوله** وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير **قوله** يعني ان وكان آه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام ليشمل ليت ولعل ولان لدن مكمها مع الياء في المشهور رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ويقول في قول انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية وتوهم انه لم يذكر مع ليت **قوله** للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب **قوله** وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد بالضم لم يحافظوا على الفتح والضم الى لدى وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة

عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح
والضم يقربا بها الى تلك الاسما ومن ههنا يفهم ان التحرز عن
اخت الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لامن حيث ان حركته
احدة حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات
فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع نونين قوله كما في لعل فانه في
قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا
واحدا قوله ونختار تخليت المشهور فيه ان النون لازمة الا الفروع
الشعر قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين
المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض
عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح
قوله يتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان
فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص وبان فيه
عموم المجاز بان يراد بالمبتدا مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء
الثاني منها وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل
رايت هذا الشاب في شبابه وصباه انه حقيقة وفيه نظر
لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى الفقها
على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل
من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رايت شابا في شبابه وصباه
لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه قوله صيغة مرفوع انما
اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما

وفيه تجريد ويحتمل ان يكون
يجئ للتاكيد وانما احتيج
الى التاكيد لانحق المبتدا والخبر عليه
صح

اختير صورة المرفوع لينا سب الطرفين اعني المبتدا والخبر قوله
مطابق للمبتدا اليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في
المرفوعات باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة ربما وقع بلفظ
الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قوله يسمى فصلا عند
البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط
عن خبريته قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة
غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية
والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على
التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه
فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بالرفع
قوله نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون الخبر معرفة ان قلت
ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدا
والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر واذلك لان صيغة الفصل
تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم
واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا
تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا
المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان
يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع
لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل
ان يكون مبتدا وتاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى
وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب

بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قُدّم
للحصر كما في انا عرفت لبس ذلك بالحقيقة احتمالا اذ لا نسخ مبتدا
عند المحققين قوله ولا موضع له عند الخليل يتعلق بقوله لانه ظرف
مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض العرب يجعل مبتدا اى بعضهم
يجعل تاكيدًا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التوكيد
لا يدخل التوكيد قوله ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية
البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان تكون فعلية
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيه
قوله ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه
الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم
مطابقتها له كما ذكر قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضى تانيث
هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك
باعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله يفسره صفة
له قوله بان كان مبتدا او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير
ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوا
وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد
له من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى
خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في قوله عليه
السلام ان اشد الناس عذابا المصورون واما على خصوصية
المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن

ضمير

ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون
حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة
الواقعة بعدها في تاويل المفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله
الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا
تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان تكون هذه من حروف
التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما
قلنا في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اى اسما وضع لكل
واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع
المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين
المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا تكون الا في المحسوس
المشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا التعريف
للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف مما ليس مما يفهم
من الاسماء المفردة وقد وقد اضيف الى الاشارة بل لذلك
المركب الا معنا في معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالة
المعلومة لكل واحد ومن الظاهر انه ليس تعريفا للشيء بنفسه
كما توهم لان الماخوذ في التعريف جزئه بل قيده وانما يكون
كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التجوز تنزيله
منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه قوله

وهى ذا المذكر لما لم يصح حمل ذا على هى لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه
فقال بعض المحشين تارة بان قوله هى مبتدا محذوف الخبر اى
وهى خمسة والجملة التى بعدها مبنية والاولى ان يقال وهى فيما
سنذكره وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهى ذا واخواته
وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اى هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير
مع حذف المبتدا حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر
خبر اذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر
وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا خبره محذوف والجملة خبر المبتدا
اى هى منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سوق الكلام
ليس على نسق ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول
اى الذى لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين
لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا
له مقام معلوم من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام اذا ظهر تلك
الوجوه ظهر لك ان توجيه الشيخ الطف واحسن قوله والعامل
فى الحال الخ فيه ان قوله ذا خبر للخبر على حقيقته فان نظيره البيت سيقف
وصيرات وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله
قدم الخ يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى ذكر المثنى
والجمع بعد ذكر المفرد قوله على اصل الوجوه قال قدس سره فى الحاشية
وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذا مبتدا ولساحران خبره وقيل
ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله
بقلب الالف يا فان اليا قد تكون علامة للتانيث نحو تضربين

قوله

قوله بقلب الالف واليا ها لان الها قد تكون مبدلة من تا التانيث
فى الوقف قوله بوصل اليا لحصولها من الاشباع او لجمع الموضعين
قوله ولا يثنى الخ لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى
الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب
باليا لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى
ان اللحوق يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا
بالاخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم ان ها جزء لاسم
الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف وذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء
وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها
مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية
الا يرى انك تقول فى ترجمة ذلك انيت وفى ترجمة ذلك
انت قوله وهى ظرف بذكر ويونث واعتبر هنا تذكيره بقرينة
تذكير الاسم المعدود على خمسة قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب
ويحتمل ان يفسر باسما الاشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
قال الشيخ الرضى بكون الكاف للمتوسط دون القريب وذلك
لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه حسا
وبالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور
بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا

فانه لا يمتنع اذ يصح افعل ولا تفعل وقوع الظاهر موقعه صح

والبعيد صح

يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت
الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط فاذا اردت
التنصيص على البعد جئت بعلامته وهى اللام قوله ولما راى المهم
كذا ذكره الشيخ الرضى وفيه شئ لان استعمال كل فى مقام الاخر بالتاويل
كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول قال يقال اشارة الى الاستعمال
فانه لو قال ذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع ولذلك لما كان المخالفة بين
ذا واخواته فى البعيد الكثير قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه
غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر ما يدل على ذلك قوله بضم
الهاء وتخفيف النون للقريب وهنالك للمتوسط وهنالك للبعيد
وثم ايضا للبعيد وهنا ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم
قوله خاصة اى اخص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل فى غيره
الا مجازا كما اذا استعمل فى الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله
اى حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار العكس
كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها قوله اى اسم لا يتم الخ
اى اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله او
لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك
لان الافعال الناقصة لا تحصرها والمراد بالجزء التام الخ حمل الشيخ
الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما يتسارع اليه الفهم اولا
وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزءا بجملة
لم يكن الا بصلة وهذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو

اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا صرف الشارح قدس سره
الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها اللغوى كذا نسب
الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا
خفاء فى ان المتبادر معناها العرفى فقيل لو قال بجملة خبرية وضمير لكان
احضر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وتصريحا بالاسم
الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف
التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل فى خارج التعريف وان ذلك
القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوى نعم يجوز
ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان
فيه موافقة ما مع القوم فى اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية فى
تعريفه قوله لكان هذا الخ لا يقال جاز ان يكون ذلك لاخراج الموصول
الحرفى وهو ما اوله مع ما يليه من الجمل بمصدر لانه لا يكون جزءا
تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدرى
المنضم اليه الجملة كما فى الموصول الاسمى قوله ولقائل الخ لقائل ان
يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية
لا يقال فاذا يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحى بالصلة
الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل من
ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان
يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به لان
الخفاء فى العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية
فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدأ فتعريف العالم

الاجمال صح

فانه لا يحتاج الى العائد
لانا لا نقول هو خارج
عن التعريف قبل ذكره صح

بما له العلم تعريف الشئ بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية
ليس تعريفا له والالزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول
معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة
العرفية ولابد لهيئة الاشتقاقية على شئ من معناه العرفي
حتى يكون تعريفه لها كتعريف العالم بالعلم بان يقال فيه تامل قوله
وصلته اى صلة آخر جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى
الموصول جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب
القسم وهي جملة خبرية قوله او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجئ الظاهر موضع
الضمير لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية
كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف
مقدر بعيد قوله جملة معنى وهذا يعلم ولو كان بمعنى الماضي
وايضا لا يكون صلة مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان
وهو بعضها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قوله وهي اى
الموصولات لا مفاد معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير
باعتبار ان ضمير جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق
والضمير واقع فيه الذى اصله لذى عند البصرية زيدت اللام عليها

بحسب

بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون
صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان
ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر
الموصولات قوله والتي بقلب الذال تا قوله واللذان واللتان وقد تشدد
النون فيهما بدلا من اليا في المفرد قوله والذين كالتين لجمع المذكر من
اولي العلم واللذون في الرفع هذلية وقد تحذف النون من اللذين
تخفيفا ومن الذين ايضا قوله واى مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او
مقدرة قوله بمعنى الذى وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة
الى بني طي قلبت في النسبة احد اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا
عن الاجتماع بين اليا آت قوله وذا بعد ما وجوز الكوفيون كون ذا
وجميع اسما الاشارة موصولة بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن
زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اى من ذا
الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول والعائد المفعول سوى عائد
الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفا موصوليتها والضمير احد دلائل
موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا
اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع
او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد
الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل
لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة
له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا

قوله

قوله

قوله

قوله

ولم يجوز البصريون الاول ... لا ... الاستفهاميتين

اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف
جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او بزيد
الذى مررت ثم مذهب الكسائى فى مثله المتدرج فى الحذف وهو ان
يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما
الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا وان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم يكن فى
صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى
الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض
ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه بمعنى معبود اى الذى هو معبود
فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى
لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء
قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع
فى صورة اجتماع الضميرين وكون العائد مبتدا لا لبس الا للتنبيه
على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى
صورة بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد
العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور وان كان حذفه
بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول
اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت
انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه
يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة

والمعلا

والكلام فى حذف العائد من حيث انه عائد ويجرى هذا فى الجواب
فى المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم او تجربته التمرين والتدريب
قوله وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما
لانهما لا يقعان مخبرين قوله لان الذى مخبر عنها اى بحسب الذكر
واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت
عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذى
مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا
عنه والجملة الاولى ح اجزاؤها مفروغا عنها دون الموصول قوله اى اوقعت
ووقعت الخ لان المطابقة تجب بين الموصول والمخبر عنه فى الاسمية مبتدا
والمبتدا مرتبته الصدر قوله وجعلت الخ لان المطابق لوصف الموصول
بالوصف الذى كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شىء من الجملة الاولى
ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصدره مبتدا فلا بد ان
يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قوله واخرته لانه خبر وحق
الخبر التاخير قوله فى الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم
المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان
وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار فيها قلت لان هذين
الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قوله فى ضمير الشان لو قال
فى ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة
قوله والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد فى الاشهر اذ
تلك الالفاظ معتبرة فى التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب
ان يكون الضمير مفيدا ما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان

بلغ
انه يجب تنكيرها فمعرفة
ان المجرور بحتى وكاف التشبيه
لا يخبر عنهما ح ح

دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيها قوله والمصدر
العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما
تجوز اذا لم تحمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا
عن الفعل قوله في الضمير المستحق لغيرها اي الذي استحق غيرها قوله وما
الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول
لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق
اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق
وباب قطام للموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان تجعل ابوابا براسها
قوله لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفيه فسيجي
في بحثه قوله فاما ما كافة اي مثلا قوله واستفهامية قد يراد بها
التحقير والتعظيم والانكار وتحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب
عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء بعد ما الاستفهامية ذا
نحو بماذا تشتغل قوله نحو ربما تكره النفوس الآية قيل جاز ان تكون
ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم
حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من
الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان تكون من للتبعيض
متعلقة بتكره كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا
تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة صفة للامر
لان الفيه للمصدر الذهني قوله وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة قوله
وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم

انه

الفاعل خ

انه حرف وقال بعضهم انه اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع
نحو اعطيت عطية ما اي اعطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي
لامر عظيم لا تعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين
قوله فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز
كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدا نحو قوله
والاكثرون من عدد اي الاكثرون عددا وهي عند البصرية موصوفة
اي انسانا مسرورا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها
لذي العلم ولا تنفرد لما لا يعلم وقد يقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع يخلق الله وذلك
لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء في الضمير
بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع
وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في
الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب
عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته
وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة الى ما والهاء
مقلوبة الهمزة هاء والاصل مائية او نقول بانه منسوب الى ما هو على
تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف
الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو

يا ايها الرجل قال الشيخ الرضى لا يعرف كونها معرفة موصوفة الا فى الندا
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد
ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض
باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلزمان فانه قد يضاف الى الفعل
وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها
بمنزلة التنوين المنافى للبنا وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك
لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة فى
الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم
المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم فى اى الاضافة
لانه وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه ان لم يكن
مقدرا لم يعرف كما فى الندا وان كان مقدرا بقى على اعرابه قوله الا
اذا كان حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى اى معها
وان كانت اسمية وحذف صدرها اعنى المبتدا بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اى فان كان مضافا يبنى على الضم
واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا
الى الاعراب واجاز بعضهم البنا قياسا لا سماعا قوله فمن قرا بالضم
دون الفتح وليس فى قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية
فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية معربة مرتفعة
على الابتدا وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اى
كل شيعة يقول فيهم ايهم اشد وقوله ومن كل شيعة معمول لننزعن

كما

١٦٦

كما تقول اكلت من كل طعام فتكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون
النزع واقعا على من كل شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة فكانه
قائل قال من هم فقيل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع
معلق عن العمل وليس بشىء لانه مفعول ليس بجملة والمعلق يجب
ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة
منافية للبنا فكان ينبغى ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة
الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغى ان
تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان
لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبنا واى اذا كانت مضافة وحذف
صدر صلتها تبقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
امر قياسى وبناؤها اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى قوله
وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضى ذا لا يجىء موصولة ولا زائدة الا
بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو وذا غير
مثل الزيادة وجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى اى الذى
هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
الاشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائدة وان
يكون اسم الاشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان ها التنبيه
تدخل على اسم الاشارة قوله احدهما ما الذى الجملة صفة لقوله
وجهان او استينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى قال
الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجىء ذا موصولة ويحكم فى نحو ماذا
صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على

ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون مبتدا وذا مزيدة والفعل خبر
بلا تقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل
دون صلة الموصول قوله والظاهر ان مؤداهما واحد يؤيد ما نقلنا
من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة قوله وح جوابه نصب
هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره
او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا اعرض وما ذا عليهم وما ذا
احدهم فالرفع لازم سوا جعلت ذا موصولة او زائدة قوله اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه تحتمل ان تكون
ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال
بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب
كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير
فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول
انها اسماء افعال بل يقول اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء
الافعال تجوزا للمشابهة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان
يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل
الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدا والفاعل ساد مسد
الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتدا وفيه ان هذا القسم من
المبتدا لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل
لو لم ينافي الابتدا لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان ذلك
امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدا ثابت بحسب الضرورة
ولا ضرورة في الافعال لجواز ان يكون لها محل من الاعراب بخلاف

الاسم

الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلابد ان يخرج له وجه
نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدا يؤول بالاخرة الى انه
مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو
زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
عامل الرفع في المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى في الانشا
فيه ان المعنى لو كان على الانشا وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على
الحقيقة اذ ليس المعنى على الماضي فالظاهر وجه بنا اسماء الافعال
ما قاله الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسما لما اصلها البنا وهو
مطلق الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير
ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان
كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الرا وسكون الواو
بمعنى الرفق تعدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل يتضمنه الافعال
وجعله بمعناه نحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال ما هو بمعنى الامر
وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارود وكان
المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي
هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التا قال الشيخ الرضي
فتحت التا نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل
وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد
اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة

ان لا يوقف عليها الا بالها ولكن يوقف عليها فى الاكثر بالتا تنبيها
على الحاقها بالافعال فكانت تاؤها تا قامت وقال بعض النحاة ان
مفتوحة التا مفردة كعوقاة والوقف على الها اما مكسورة التا
فجمع مفتوحة التا مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتا والمضمومة
التا يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالها والتا **قوله** وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين
يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن
وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه
وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه
غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرة
اسم فعل كان بعضا لا وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى
صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر
بتعيين متعلقه اى المسكوت عليه فحاصله افعل السكوت
عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث
ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذ العدل نحو الفتح قال
قدس سره فى الحاشية الفتح الخالص **قوله** بحسب الوضع وان كان
طاريا **قوله** من المنارب اسس لو قال بدل اسس فى الماضى لكان
اظهر **قوله** المشتق من الثلاثى يعنى ان قوله من الثلاثى
صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير
الكائن **قوله** اى قياس وذو قياس **قوله** على انه لم يات اى على
ان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو

كلمتان

كلمتان قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة
وهى لعبة للصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين
لقيل قارقار وعارعار كغاق غاق **قوله** حال كونه مصدرا صاحبها
ضمير قوله مبنى **قوله** معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار
صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اى هو كفجار
والجملة معترضة **قوله** قال الشارح الرضى وقال ايضا ان من كان
مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما
مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند
النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها
مؤنثة **قوله** وصفة لمؤنث لم يجى فى المذكر وجميعها تستعمل
من دون موصوف وتستعمل اما لازمة للندا سماعا نحو يا فساق
واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما
جنسيا نحو جياد للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجيد اى يحدب
ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى
على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية **قوله** واما عدلا انما
اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم نحو سلام وكلام
لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجرة وثبوت
فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما
لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر
لاضطرار وجودها بتعيين كما فى منع الصرف قلنا لا دليل

على كونه نزال المصدر ولا يجب انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف
فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم المصادر
والصفات بنى لمشابهته فعال الامر زنة ومبالغة اذ في
الكل مبالغة قوله علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبنى في
الحجاز معرب في تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان
وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم
توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم
خلو الاخر عن المتعلق في هذا الحال اللهم الا ان يقدر له
كما في باب التنازع قوله لمشابهته فعال بمعنى الامر فيه ما
ذكره في اخته ولا يجرى فيه ما يجرى فيها فالوجه ان هذا
القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان
منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان
مرتجلا حملوه على المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجه
الاكثرين الى وان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ
هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر واذا
بلغ مصنف هذه الحواشي وهو قدوة الافاضل مجمع الفضائل
العالم الرباني المحقق الصمداني ذو التحقيقات الرائقة
والتدقيقات الفائقة الحائز قصب السبق في جميع
العلوم بفضل الباري مولانا رضي الدين عبد الغفور
اللاري الانصاري رحمه الله تعالى تكلم الى مبحث الاصوات

اجاب

اجاب صوت ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يوفق لاتمام
هذه الامنية وكان ذلك يوم الاحد الخامس من شهر رمضان
سنة اثنى عشر وتسعمائة والحمد لله الذى اعاننا على الاتمام
والصلوة والسلام على محمد الذى بعث للاعلام
واتفق الفراغ من هذه النسخة في يوم الخميس رابع ذى الحجة
الحرام الذى هو ختام سنة سبع وستين والف على يد راجى
لطف الله تعالى الخفي عبده رمضان بن موسى الخطيب
الحنفي غفر الله تعالى ذنوبه وستر في الدارين عيوبه
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على
سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى اله
وصحبه اجمعين ايزد